oriental.ma

العدد 1 – نونبر 2007 المجلة الفصلية الإخبارية لوكالة الجهة الشرقية

المبادرة الملكية، نظرة جديدة للتنمية الجهوية 3

الجهة على الطريق السريع

مطار وجدة مشروع توسعة طموح 14

خط سككي جديد تاوريرت ـ الناظور 13

حصري
الخطوط العريضة لبرنامج التنمية الصناعية 33

افتتاحية

كلمات الخبراء

إن إعطاء الكلمة للجهة الشرقية للمملكة وإرساء إطار حوار يعتمد براهين حول نموها، لهي الأهداف الأولى لهذه النشرة التي تنجزها وكالة الجهة الشرقية.
إن الجهة الشرقية، الأرض الشاسعة ذات الماضي المتفرد، كانت تعتبر غداة الاستقلال كإحدى الجهات الأكثر غنا والتي تَعِدُ بالكثير. إلا أنها تظل اليوم مجهولة شيئا ما، أو تعكس صورة مركبة من كليشيهات وأفكار مسبقة سطحية (عزلة، مشكل حدودي، الخ.).

إن العناية الخاصة لعاهل البلاد بهذه الجهة، والتي ترمز إليها الزيارات الأربعة عشر التي قام بها صاحب الجلالة نصره لها، والتي تتجسد أيضا عبر « المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية » التي أعلن عنها جلالته في خطاب 18 مارس 2003 ، أعطت الانطلاقة لمسلسل فاضل جديد للتنمية الاقتصادية. ومنذ هذا الحدث المؤسس لنظرة جديدة، تعرف الجهة الشرقية تحولا سريعا على صعيد الإستراتيجيات القطاعية، والبنيات التحتية وإطار العيش.
وبدأت تبرز قطاعات اقتصادية جديدة واعدة كالصناعات الفلاحية والسياحة (مع محطة مديترانيا السعيدية والمشروع الكبير لمارشيكا بالناضور)، والتكنولوجيات الجديدة (مع القطب المطاري والقطب التكنولوجي لوجدة)، إنه تحول عميق يواكب النظرة الجديدة لمستقبل الجهة.
إن تنمية الجهة لم تعد مرتبطة فقط بمستقبل المغرب العربي، بل تندرج ضمن فضاء تنموي أكثر اتساعا : الفضاء الأورومتوسطي، الموعود بآمال جديدة. إن الإمتيازات التي تتوفرعليها الجهة الشرقية في إطار الفرص الجديدة التي تقدمها العولمة، جد ضخمة، كما ستوضح ذلك النصوص التي يضمها هذا العدد.

إن هذه المجلة تسعى إلى أن تكون أداة للأخبار وللتبادل وللتفكير رهن إشارة الطموح الترابي. وهي تجمع بين العمل والتفكير، لأن ما له علاقة بالتنمية المحلية يستدعي من الفاعلين إدراج تدخلاتهم ضمن منظورات شمولية، تأخذ بعين الإعتبار الأمد البعيد، ولكن أيضا تدخلات القرب، كما يبين ذلك مخطط عمل وكالة الجهة الشرقية. ولهذه الغاية، ينبغي وضع استراتيجيات مركبة لبلوغ أهداف نمو متوازن ومستدام يستجيب لرغبات المواطن ويجسد مشروع المُلك الذي تمثله المبادرة الملكية للتنمية البشرية.

وفي مقابل هذا التعقيد، يوجد طبعا المستوى الرفيع للكفاءات المدعوة للتطرق بكل خبرة لمختلف أوجه التنمية. ووكالة الجهة الشرقية تجند هذه الكفاءات في المكان الذي توجد فيه بالمغرب كما بالخارج، وتضعها في خدمة الجهة لأكبر فائدة للعاملين في ميدان التنمية. ومجلةٌ حريصة على الطابع العلمي لمضمونها لَتُعْتبر أداة للتنشيط، ورابطة متواصلة ومكان لطرح ونشر هذه الإسهامات، إذ ستلعب دورا حاسما في توحيد كل الذين يفكرون ويعملون للصالح الجماعي للجهة.

موضوع هذا العدد الأول المخصص «للمشاريع القطاعية الكبرى للجهة الشرقية»، ستُعرِّف القارئ أحسن، كما نتمنى ذلك، بالجهة الشرقية وتخبره بالحيوية التنموية التي أصبحت تعرفها الجهة. وسيكون مشروع مارشيكا الذي تم تقديمه لصاحب الجلالة في يوليوز 2007 موضوع عدد قادم.

في الختام، اسمحوا لي بتقديم شكري الخالص لكل الذين استجابوا لدعوة الوكالة وساهموا في هذا العدد الأول موقعين بذلك وثيقة ازدياد مجلة oriental.ma.

محمد المباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

الفهرس

المبادرة الملكية : نظرة جديدة للتنمية الجهوية 3

حصري

الخطوط العريضة لبرنامج التنمية الصناعية 33

خط سككي جديد تاوريرت ـ الناظور 13

مطار وجدة مشروع توسعة طموح 14

إفتتاحية

كلمات الخبراء 1

الوضع

المبادرة الملكية : نظرة جديدة للتنمية الجهوية 3
محمد المباركي – المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

الجهة الشرقية في صميم النموذج الجديد للتنمية 7
عمر علوي – مدير عام Agro-Concept

علامات

صندوق الإستثمار للجهة الشرقية شريك للمشاريع الإنتاجية 11
عبد الكريم المهدي – مدير عام FIROGEST

الطريق السيار فاس–وجدة محور لفك العزلة عن الجهة الشرقية 12
عثمان الفاسي الفهري
مدير عام شركة الطرق السيارة بالمغرب

السيد محمد ربيع الخليع،
المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية:
«أحد أهم المشاريع البنوية للجهة الشرقية» 13

السيد عبد الحنين بنعلو،
المدير العام للمكتب الوطني للمطارات
«المطارات مفتاح اندماج الجهة الشرقية» 14

المكتب الوطني للماء الصالح للشرب فاعل في التنمية بالجهة الشرقية 15
علي الفاسي الفهري – مدير عام
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

مشاريع المكتب الوطني للكهرباء المحطة الشمس – حرارية الأولى في العالم 16
أحمد العلوي – مدير عام المكتب الوطني للكهرباء – وجدة

وكالة حوض ملوية التسيير التشاوري للموارد المائية 17

الملك الفلاحي للدولة شراكة ناجحة بين القطاع العمومي والخاص 18
أحمد حجاجي – رئيس المجلس المديري لشركة التنمية الفلاحية

إضاءات

الإشكالية الترابية المجالية للجهة الشرقية 19
ناصر القادري – خبير في التنمية الترابية

التراب في صميم استراتيجية التنمية 20
كلود كورلي – جامعة كرنوبل

امتيازات واكراهات التنمية لمنطقة حدودية 22
عبد القادر الكيتوني – دكتور في الجغرافيا

وكالة الجهة الشرقية : استراتيجية التدخل والتنمية القطاعية 24
توفيق بودشيش – مدير التعاون الدولي
وكالة الجهة الشرقية

مجموعات التفكير لـ (INTA) محاور وإعادة تأهيل مدن الجهة الشرقية 30
ميشيل سودارسكيز – كاتب عام INTA

برامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : قطب جديد على الجبهة الشرقية 33
هشام الديوري – Ernst & Young

إلتقاءات

الجهة الشرقية، وزن ثقيل جديد في السياحة الوطنية 36
عادل الدويري
وزير السياحة، والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي 2002 – 2007

السياحة المتضامنة رحلات أخرى مرتقبة بالمنطقة الشرقية 38
إيف دولاكروا – مدير المعهد الفرنسي للمنطقة الشرقية
محمد زاوي – IRCOD

الصحة العمومية التجربة الرائدة للجهة الشرقية 39
محمد الشيخ بيد الله – وزير الصحة 2002 – 2007

جامعة في الإستماع لجهتها 40
محمد فارسي – رئيس جامعة محمد الأول – وجدة

تقييم المنتوجات المحلية 42
جان لوك برنارد – ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمغرب

مشروع تنمية المراعي وتربية الماشية بالجهة 43
جان شيش،
أستاذة باحثة – معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة

Oriental.ma

12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط • الهاتف : 80 35 63 37 (212+) • الفاكس : 80 35 63 37 (212+) • الموقع : www.oriental.ma

مدير النشر : محمد المباركي • **منسق التحرير** : توفيق بودشيش • **سكرتير التحرير** : نعيم الورديغي • **التصميم** : MPCOM

رقم **الإيداع القانوني** : في تحضير • **ISSN** : في تحضير

المبـادرة الملكيـة :
نـظـرة جـديـدة للتـنـمـيـة الجـهـويـة

المبادرة الملكية للتنمية البشرية تحمل قراءة جديدة للتراب من أجل استراتيجية جديدة للتنمية الجهوية.
محاور نظرة مبدعة تتوخى اقتصادا جهويا عصريا ومنافسا.

محمد المباركي – المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

بواجهة بحرية متوسطية تبلغ 200 كيلومتر ومساحة تصل إلى 82.000 كيلومتر (النمسا أو كوريا الجنوبية)، فان الجهة الشرقية، بشرق المملكة، تقتسم مع الجزائر حدودا مشتركة يبلغ طولها 550 كيلومتر.

وقد أدت هذه الوضعية الجغرافية لعدة عقود إلى ربط التنمية بهذه الجهة مع الإمكانيات التي توفرها العلاقات بين المغرب والجزائر، وبشكل أوضح مع باقي الدول المغاربية.

ويعتبر هذا الواقع الجغرافي معطى لا يمكن تجاوزه وينبغي أخذه بعين الاعتبار في إستراتيجية التنمية الجهوية. إلا أن الأوضاع السياسية المتقلبة التي أدت إلى إقفال الحدود الجزائرية منذ عدة عقود والإختلالات الناتجة بالنسبة للوضعية الاقتصادية للمنطقة، سيما التهريب، تبين ضرورة تجاوز هذه المقاربة التقليدية والمختزلة للتنمية بالجهة الشرقية.

وان الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بوجدة يوم 18 مارس 2003، علاوة عن كونه يؤكد مجددا على الطابع المغاربي للجهة الشرقية للمملكة، فإنه وضع أسس قراءة جغرافية وترابية جديدة تنبني على نظرة تتعدى النطاق المغاربي لتشمل المجالين الأورومتوسطي والصحراوي.

قراءة جديدة للمجال الترابي

إن هذه المقاربة تتطابق مع القراءة الجديدة لجغرافية هذا التراب التي من شأنها تقييم تنوع إمكاناته السوسيواقتصادية والثقافية، والتي يمكننا وصفها كما يلي :

1. في الشمال، الريف الشرقي، على الضفة اليسرى لنهر ملوية، مطلا على الواجهة المتوسطية، وهو فسيفساء من السهول، والسلاسل الجبلية الصغيرة المرتفعة أحيانا (1837 متر بالنسبة لجبل مازكوت) وبمدينة الناضور كمدينة رئيسية. وتمثل هذه الأخيرة بتجمعها الحضري المتوسع وبفضل ميناءها ومحطتها البحرية ومحطة السكك الحديدية عما قريب، قطبا صناعيا، ولوجيستيكيا، وفي مجال النقل والتجارة ذو إشعاع واسع. ومدينة الناضور تحاذي مدينة مليلية السليبة وتتوفر بذلك على كل المؤهلات التي تجعل منها عاصمة متوسطية منفتحة على البلدان الأوروبية.

2. في الوسط العتبة المناخ الشرقية، ذات المتوسطي نصف القاحل، حيث الوحدات الطبيعية متواصلة على شكل شرائط متوازية على الساحل وتستمر إلى ما وراء الحدود المغربية الجزائرية (سهل طريفة، سلسلة بني يزناسن وطرارة، سهول أنكاد وسهول مغنية، سلسلة الهورست وهضاب تلمسان) التي تشكل مجالا ترابيا في مفترق طرق المواصلات على الصعيد الجهوي. ويتكون هذا الفضاء الشاسع من العديد من التجمعات الحضرية ومنها وجدة عاصمة الجهة بساكنة تفوق 470.000 نسمة، وهي قطب اداري وجامعي، وبركان كقطب متعدد المهام، يرتكز على المهن الفلاحية والصناعة الفلاحية. وباتجاه الغرب أكثر على الضفة اليسرى لواد زا أحد روافد نهر ملوية، عند حدود العتبة الشرقية، فان تاوريرت بساكنتها التي تبلغ 54.000 نسمة، مدخل الجهة على المحورين الطرقيين الدار البيضاء – فاس – وجدة والدار البيضاء – فاس – الناظور.

3. في الجنوب، النجود العليا والفيافي التي تتعدى في بعض الحالات علو 2000 متر (جبل بور 2670 متر وهو أعلى قمة بالجهة الشرقية) يمتد عرضها 200 كلمتر وتبدو طبيعها مملة لكنها غية في الجمال : وهي نوع من الشرق البعيد «FAR EAST» مغربي. والمركزين الحضريين الأهميين الموجودين بهذه المنطقة هما فجيج وبوعرفة اللذان يضمان على التوالي ساكنة تصل إلى 5.0001 و13.500 نسمة. ويتميز هذا الجزء من الجهة الشرقية بإشعاع اقتصاد الواحات عبر واحة فجيج بالخصوص، وهو تجمع منقسم على سبعة قصور.

محمولة بهذه القراءة الجغرافية الجديدة للتراب، فإن المبادرة الملكية تختزن أيضا مجموعة هامة من الآليات لتنمية التجهيزات الاقتصادية والمالية للجهة الشرقية، تمكن من تقعيد نظرة جديدة للتنمية الجهوية، كما هو موضح فيما يلي:

الفضاءات الأوروميتوسطية والصحراوية

إن القراءة الترابية الجديدة للجهة تفرض نظرة جديدة للتنمية الجهوية مبنية أساسا على اندماج الجهة في الفضاء الواسع الأوروميتوسطي والصحراوي. ومع اشتمالها على البعد المغاربي، فإن هذه النظرة المجددة للتنمية الجهوية تمكن من تجاوز صعوبات بناء مغاربي موقوف التنفيذ، وخاضع للتقلبات السياسية.

وهذه النظرة تقود بالخصوص إلى إعداد التراب للمعطيات الجديدة لمحيطه السوسيواقتصادي الفوري، كمثلا، الآثار المرتقبة من اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب والإتحاد الأوروبي ، والتي ستدخل حيز التنفيذ في 2010، وكذا آثار اتفاقيات التبادل الحر مع تركيا، من جهة، ومع دول عديدة أخرى من العالم العربي، من جهة أخرى (مصر، تونس، الأردن، اتفاقية أكادير).

وهذه الاتفاقيات تمنح فرصا اقتصادية وتجارية جديدة لبلدنا وتمكن الجهة، ربما أكثر من جهات أخرى من المملكة، من الاستفادة من امتيازات القرب الجغرافي والثقافي مع بلدان أوروبا وبشكل أوسع بلدان البحر الأبيض المتوسط، لتقييم مؤهلاتها.

وفي هذا المناخ، فإن المشاريع الكبرى المهيكلة ستمكن من إعداد أفضل للجهة لهذا المناخ الجديد للتنمية. وهي تمس في نفس الوقت البنيات الأساسية (الولوج

تنمية قطب « المتوسط-الشرقي »

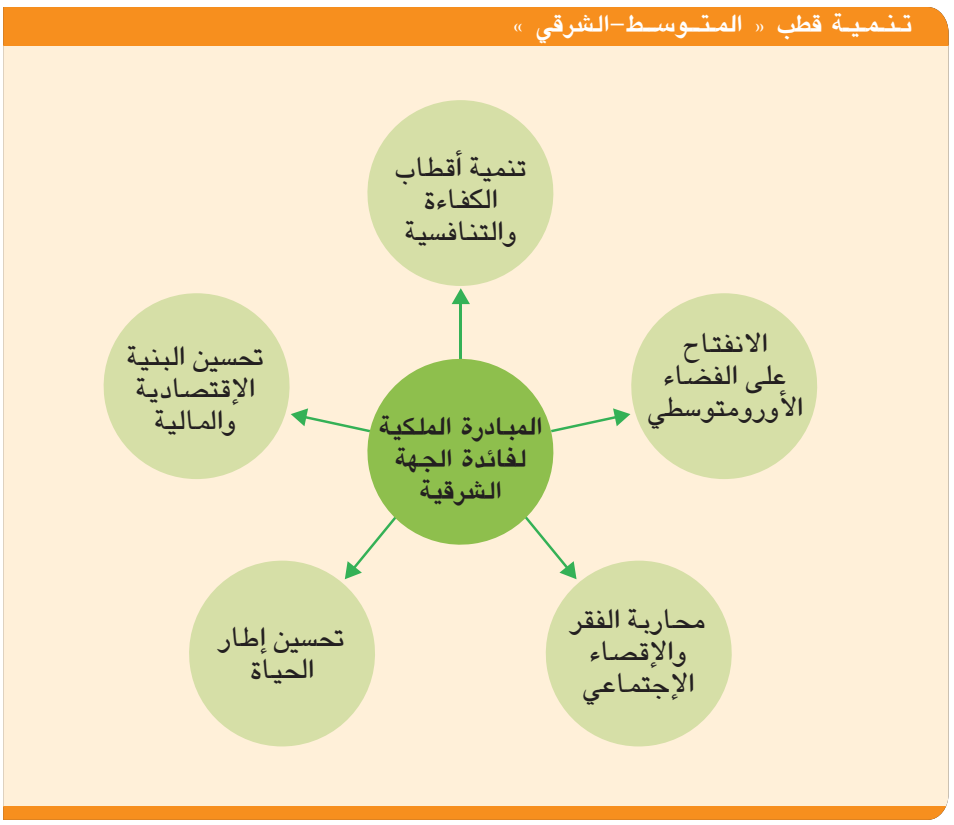

وضعية متميزة في الفضاء الأورومتوسطي

الى الماء، والكهربة القروية، ومحاربة السكن غير اللائق، الخ.) وتجهيزات النقل (الطريق الإلتفافية المتوسطية بين السعيدية والناضور، الطريق السيارة فاس–وجدة، تثنية الطريق وجدة–احفير–الناضور، خط سككي جديد الناضور– تاوريرت، مطارات جديدة بوجدة وبوعرفة والتجهيزات التحتية الاجتماعية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الأنشطة المدرة للدخل) وتمويل المقاولة (صندوق الاستثمار للجهة الشرقية) وإعادة تأهيل مدن الجهة الشرقية،الخ.

وهذه النظرة الجديدة تبرز بالخصوص عبر إعادة انطلاقة القطاع الصناعي بالجهة، والمعروف ببرنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية (PDIRO) والذي أفرد له مقال في هذا العدد.

وهذا البرنامج الذي يرتكز على تقاطع بين القطاعات والإمكانات الترابية، يرمي إلى استقطاب الاستثمار ذي الطابع الصناعي، بإحداث مواقع لاستقبال مقاولات قادرة على استثمار الخصوصيات والمؤهلات الترابية المتوفرة: السياحة، الصناعة الفلاحية، التكنولوجيات الجديدة، التربية والتكوين، المنتجات المحلية، الخ. وفي إطار هذه النظرة الجديدة، هناك أوراش لعدة أقطاب تنموية من شمال إلى جنوب الجهة :

- قطب مينائي وبحري صناعي باقليم الناضور؛
- قطب سياحي بالسعيدية باقليم بركان ؛
- قطب للصناعة الفلاحية ببركان ؛
- قطب جامعي متوجه نحو اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الجديدة بوجدة ؛
- قطب لتحويل الصناعة المعدنية إلى اقتصاد الواحات، والسياحة النوعية، وتربية الماشية وتقييم المنتجات المحلية (الحالفا، التمور، الزيتون ، تربية النحل، تربية المعز والبقر، منتوجات الصناعة التقليدية) مع إحداث قطاع للطاقة الشمسية حول المحطة الجديدة لعين بني مطهر لتدعيم هذا القطب ؛
- قطب للوجيستيكا النقل بتاوريرت.

وهذه الأقطاب المختلفة المعروضة في الخريطة المرفقة، تمكن من نشر نظرة للنمو المندمج الذي من شأنه ليس فقط استثمار التكاملات بين المؤهلات الترابية والتنمية القطاعية المشار إليها أعلاه، بل أيضا بين مختلف المناطق الترابية. وعلى سبيل المثال، ينبغي العمل لكي تشكل المشاريع السياحية المقررة في إطار المخطط الأزرق بالنسبة لمحطة السعيدية، فرصا اقتصادية

للسياحة الداخلية التي تتوفر عليها الجهة : سياحة الصحراء ببوعرفة وفكيك، السياحة الجبلية والأثرية بتافوغالت وزكزل، سياحة قروية بجرادة وتاوريرت، الخ.، بقدر ما تشكل امتيازات تجارية لصالح الصناعة الفلاحية لبركان، وقطاع النقل الجوي، الخ.

وهذه التكاملات تمكن من الدفع بأنشطة أخرى تخلق فرص الشغل، وتحدث المقاولات، والاستثمار الوطني والدولي، في إطار شراكة عمومية وخاصة ناجحة، لخلق دائرة فاضلة للتنمية الاقتصادية طال انتظارها. ومن الآن، فقد وصل الاستثمار العمومي والخاص الذي تم ضخه بالجهة الشرقية ما يقارب 60 مليار درهم. فالمبادرة الملكية تشكل إذا رافعة هائلة للانتقال من نظرة تقليدية للتنمية الاقتصادية للجهة مرتبطة لفترة طويلة مع فتح الحدود، والتي أظهرت محدوديتها بالنظر إلى التأخيرات المسجلة، إلى نظرة للتنمية الجهوية عصرية تمكن من إرساء قواعد اقتصاد جهوي عصري، منفتح ومنافس. وهكذا، فإن المبادرة الملكية نادت بتعبئة القوى الحية للجهة لتبرز بذلك عاملا هاما آخر للتنمية الجهوية، ألا وهو المورد البشري.

تعبئة القوى الحية للجهة

لقد أدى التفكير حول التنمية الجهوية إلى إبراز مفهوم «المشروع الترابي» الذي يجسد فكرة لا مشاريع بدون مجالات ترابية ولا دينامية ترابية بدون مشاريع مشتركة مهيكلة، أي أن المشاريع تثير انخراطا واسعا وتعبئة للفاعلين المحليين الذين لهم نظرة واضحة وواقعية عن مجالهم الترابي (1).

إن المبادرة الملكية تحمل المشاريع الكبرى المهيكلة، والنظرة الجديدة للتنمية الجهوية وقراءة جغرافية مبدعة للمجال الترابي : إنها فرصة تاريخية لتعبئة مختلف الفاعلين الوطنيين والمحليين لصالح تنمية الجهة الشرقية. وكما وصفنا ذلك فيما سبق، فان مشروع تنمية الجهة الشرقية «كمشروع مجالي» يشكل في نهاية المطاف إعادة خلق هذا المجال الجديد بتوجيهه نحو اقتصاد جهوي عصري ومنافس. ولهذا، فان تجنيد القوى الحية للجهة، التي أعلن عنها صاحب الجلالة في الخطاب الملكي لـ 18 مارس 2003، تشكل المفتاح الأساسي لهذا الانتقال من أجل اقتصاد مستديم. ومن أجل ذلك، فان أسبقية وكالة الجهة الشرقية تتمثل في خلق ظروف التقائية العمليات التي يقودها الفاعلون المحليون. وتكمن إحدى الميزات الرئيسية للجهة الشرقية في جودة وأهمية الموارد البشرية المتوفرة، سيما بفضل :

- نظام تربوي استطاع أن يحافظ على مستوى لا بأس به من التكوين، في طريق التحسن ؛
- الحيوية التقليدية للمجتمع المدني المقاس بالعدد الملفت للنظر للجمعيات والمنظمات الغير حكومية النشيطة في عدة مجالات (الثقافة، الاقتصاد، البيئة، الرياضة، العمل الاجتماعي، الخ) ؛
- المغاربة المنحدرين من الجهة الشرقية والمقيمين بالخارج (حوالي 30% من مجموع المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج) ؛
- المنحدرين من الجهة الشرقية والموزعين فوق التراب الوطني والذين اضطروا لمغادرة جهتهم لأسباب أهمها البحث عن فرص اقتصادية او من اجل العمل.

هؤلاء الرجال والنساء يظلون أهم ثروة للجهة، وتعبئتهم عبر مسلسل المساهمة في إعداد إستراتيجية التنمية الجهوية الشمولي والقطاعي لتعتبر ذات أهمية بالغة من أجل «مشروع للتنمية الترابية» ناجح. وإن وكالة الجهة الشرقية تعمل في هذا الاتجاه، خاصة عبر المسارات الإشراكية التي وضعتها في إطار مهامها (انظر فيما بعد مقالا حول تدخل وكالة الجهة الشرقية).

وأخيرا، فان المبادرة الملكية مكنت، عن طريق إحداث وكالة الجهة الشرقية، من أن توفر للجهة أداة مؤسساتية للتنمية لتجنيد القوى الحية للجهة.

(1) جاك دو كورسون
«استشرافية المجالات الترابية، مجموعة» مركز CERTU

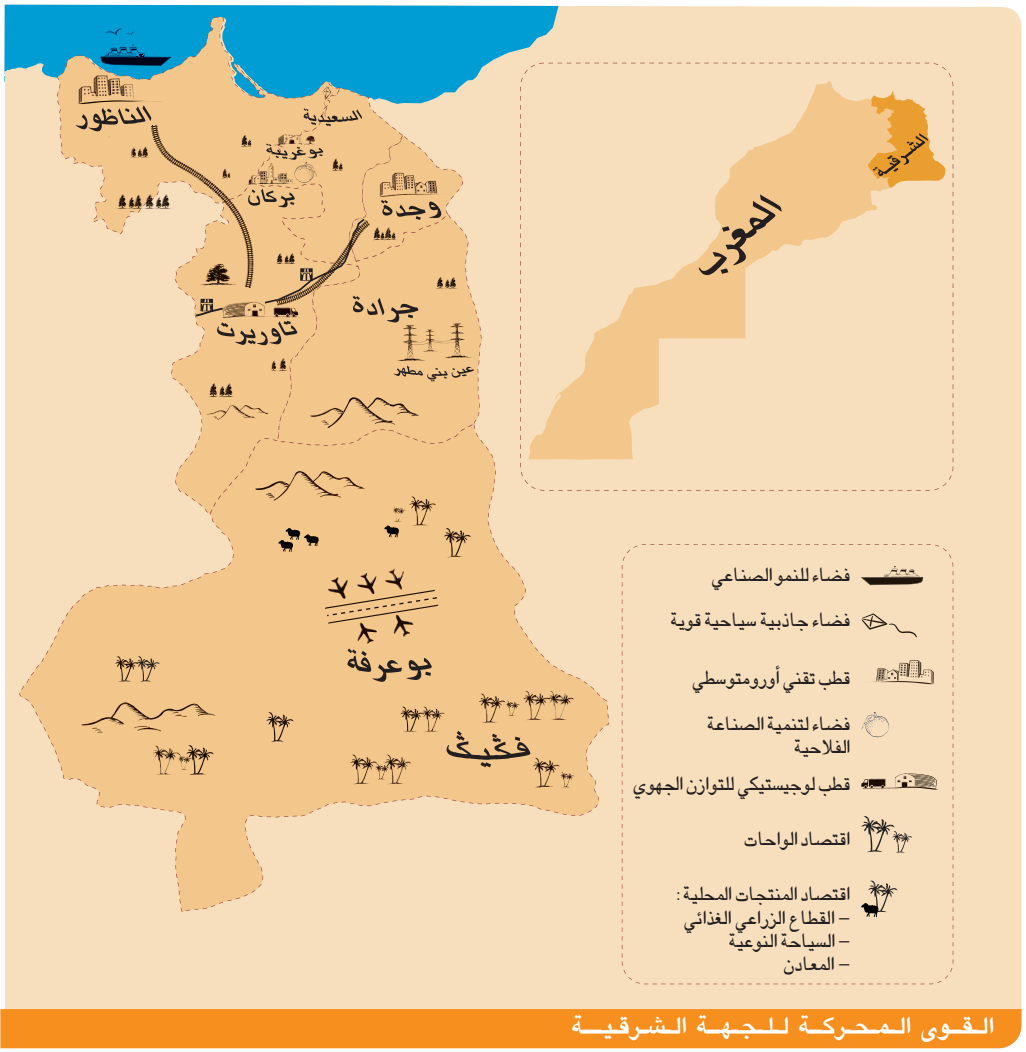

القوى المحركة للجهة الشرقية

الجهة الشرقية
في صميم النموذج الجديد للتنمية

عمر علوي – مدير عام *Agro-Concept*

تجديد القاعدة الإقتصادية الجهوية ومصادر الدخل للجهة الشرقية هو الهدف الإستراتيجي للمشاريع القطاعية التي انطلقت منذ أربع سنوات. ما هي المحاور الكبرى لهذا النموذج الإنمائي الذي يتمحور حول الإمكانات السياحية، والقطاعات الصناعية الجديدة وإعادة تقييم الأنشطة التقليدية ؟

بغض النظر عن طابعها القطاعي، فإن البرامج الوطنية الكبرى (المخطط الأزرق، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إعادة التأهيل الحضري، مخطط الهندسة، إلخ...) تنفذ على أساس مقاربة براغماتية وإرادية، نموذجا جديدا ينبني على إعادة تنظيم للمهن وللتراب التي تفرضها علينا العولمة. وإن المشاريع الكبرى القطاعية التي أعطى صاحب الجلالة انطلاقتها في 2003، ناتجة على إلتقاء هذه البرامج الوطنية مع الفوائد المقارنة الحالية والكامنة الجهوية. فخلافا لسياسة عادية «للأشغال الكبرى» تهدف إلى تجهيز الجهة، فإن سياسة «المشاريع الكبرى» تبحث قبل كل شيء على ضمان أفضل ارتباط استراتيجي ممكن بين الجهة ومحيطها الوطني والدولي.

وإن التذكير بالمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للجهة في سنة 2003 لهو معبر بشكل كاف. فهو يمكن من فهم لماذا اعتبر لازما إحداث قطيعة مع تدابير «الذر»، ولماذا أصبح ضرورة ملحة التجديد العميق للقاعدة الإقتصادية الجهوية. وتعتبر الجهة الشرقية من الجهات الأولى التي شرعت في تحولات عميقة، وقد حققت تقدما في مجال الإستثمارات، ومن حيث وضوح الرؤية، التي عليها أن تترجمها على شكل مداخيل ومناصب شغل لفائدة الساكنة وخاصة الشباب.

الوضعية قبل المبادرة الملكية

بعد أن عرفت تاريخا غنيا وأنتجت مراكز للإمتياز واستقطبت مبادلات السلع والأفكار، استدرجت الجهة في فخ اقتصادي يتمثل في التخصص في الأنشطة التي تميز المجالات «المحيطة».

وقد تأثرت قاعدتها الإقتصادية بهجرة الرجال (أكثر من 28% من الهجرة الوطنية)، والرساميل (80% من التوفيرات) والصناعة (أقل من 2% من التشغيل مقابل 6% من الساكنة)، وبنمو القطاع الغير مهيكل (70% من المناصب). وهكذا وفي سنة 2003، كان الإقتصاد الجهوي يحقق 52% من قيمته المضافة في الأنشطة التجارية والخدمات مقابل 38% على الصعيد الوطني. وبلغ الناتج الداخلي الخام للجهة حوالي 26,2 مليار درهم، أي 5,5% من الناتج الداخلي الخام الوطني. أما تبعيتها إزاء التحويلات، فقد تزايدت إلى حد أنه في سنة 2003 لم تتعدى القيمة المضافة المنتجة 61% من مداخيل العائلات. ومن جهة أخرى، فإن معدل الإستثمار بالجهة (الإستثمار العمومي والخاص/الناتج الداخلي الخام) لم يصل إلا إلى 20% مقابل 27% كمعدل وطني.

إن «المشاريع الكبرى» موجهة نحو التصدير واجتذاب الإستثمارات المباشرة الأجنبية بتناغم مع متطلبات قاعدة إقتصادية جهوية جديدة، مصدرة وجذابة ترمي بطريقة تضعيفية إلى إحداث مناصب شغل ومداخيل مباشرة وغير مباشرة من شأنها أن تضمن «تدارك» النقص الإقتصادي والإجتماعي للجهة.

وخلافا لمثيلاتها في السبعينيات، فإن الجيل الجديد للمشاريع الجهوية الكبرى تستفيد من محيط مكرو – إقتصادي ملائم ومن إصلاحات بنيوية تؤمن سيرا أحسن للأسواق (الشغل، الرأسمال والعقار بالخصوص). ومن تحسن ملموس في جودة الخدمات (السلكية واللاسلكية، وسائل النقل،...).

ويشكل توفير الشروط المكرو–إقتصادية لنجاح هذه المشاريع الكبرى التحدي الجديد لأصحاب القرار على الصعيدين الجهوي والوطني.

المشاريع القطاعية الكبرى وتجديد القاعدة الإقتصادية

يمكن أن نعبر عن غنى جهة ما بواسطة ناتجها الداخلي الخام، ولكن أيضا بواسطة المداخيل. فمدخول مجال ترابي يأتي من أربعة مصادر: المداخيل الخاصة الداخلية، المداخيل العمومية، اقتصاد القاطنين– التقاعد، المداخيل الملتقطة في الخارج، السياحة والخدمات الإجتماعية. فعلى مجموع هذه الرافعات سوف تقوم المشاريع الكبرى بمزاولة تأثيراتها، وسنقدمها فيما يلي مع التمييز بين :

- تلك التي ترمي إلى انتهاز الفرص في القطاعات التي تتوفر على امتيازات مقارنة (السياحة، الطاقة، على سبيل المثال) ؛
- وتلك التي تبحث عن الإنطلاق في مجالات جديدة واعدة (مهن دولية للمغرب) ؛
- وتلك التي تتابع هدف موقعة جديدة للقطاعات الموجودة ذات المؤهلات القوية (الفلاحة، الرعي، المعادن).

فرص في القطاعات التي تتوفر على امتيازات مقارنة بارزة

إن أهم القطاعات بالجهة التي يظهر أنها تتوفر على امتيازات مقارنة قطاعا الصناعة السياحية والطاقة.

تنافسية وتنويع القطاع السياحي

عرفت الصناعة السياحية نموا جد ملموس خلال الخمسين سنة الأخيرة، إذ انتقلت من 25 مليون إلى 800 مليون زيارة ورقم معاملات يصل إلى 500 مليار درهم. كما أن هذه الصناعة عرفت تنوعا قويا من حيث المنتوجات والزبائن، إذ أصبح استقبال الأشخاص ذوي الدخل المرتفع، النشيطين أو المتقاعدين، القاطنين بصفة دائمة أو متقطعة يمثل اليوم قاعدة النمو المحلي لمجالات ترابية، لا سيما تلك التي لا تتوفر على امتيازات في مجال الموارد المنتجة مباشرة. وتعتبر تنافسية المواقع السياحية للحوض المتوسطي وإطار الحياة الجيد والبنيات والخدمات المقدمة مرجعية دائمة لما تم القيام به في إطار المخطط الأزرق بالجهة بإنشاء المشروع السياحي الضخم للسعيدية. وهذا المشروع الرائد الذي سوف يوفر 30.000 سرير سوف ينمي القطاع السياحي بكل الجهة. ويرغب المجلس الجهوي للسياحة بأن يتموقع العرض السياحي في مستويات عالية من الجودة في الخدمات، ليس فقط في السياحة الراقية لكي يتم تطوير عرض مبني على منتوجات مختلفة ويمكن من بروز سياحة متنوعة ملائمة مع نمو المجالات الترابية. هذا وإن الحكامة الجيدة للمشاريع السياحية الكبرى، وإشراك الفاعلين المحليين والمجتمع المدني ومساهمة المقاولات الكبرى الرائدة في القطاع لمن شأنها علاوة على الجوانب المالية على المدى القصير أن تكون عناصر ضمان ديمومة الآثار الإيجابية للقطاع السياحي على القطاعات الأخرى. كما أن تهيئة بحيرة مارشيكا بالناظور التي أعلن عنها خلال الزيارة الملكية الأخيرة، تعد الإمتداد المنطقي للإستراتيجية التنموية للإقتصاد السياحي بالجهة.

إن الآثار الإيجابية لهذه المشاريع الرائدة على وضوح الرؤية للساحل الشرقي للمملكة هي اليوم أكثر من ملموسة. فحسب تقديرات المديرية الجهوية للسياحة، فإن قيمة نوايا

المخطط الأزرق : المحطة السياحية الجديدة للسعيدية	
المهيئ المنمي	فـــاديـــزا
المساحة الكلية	713 هكتار
الطاقة الفندقية/الإقامية	16.905 سرير/12.705 سرير
مبلغ الإستثمار	12 مليار درهم
مناصب الشغل التي يتم إحداثها	40.000 منصب، منها 8.000 منصب مباشر

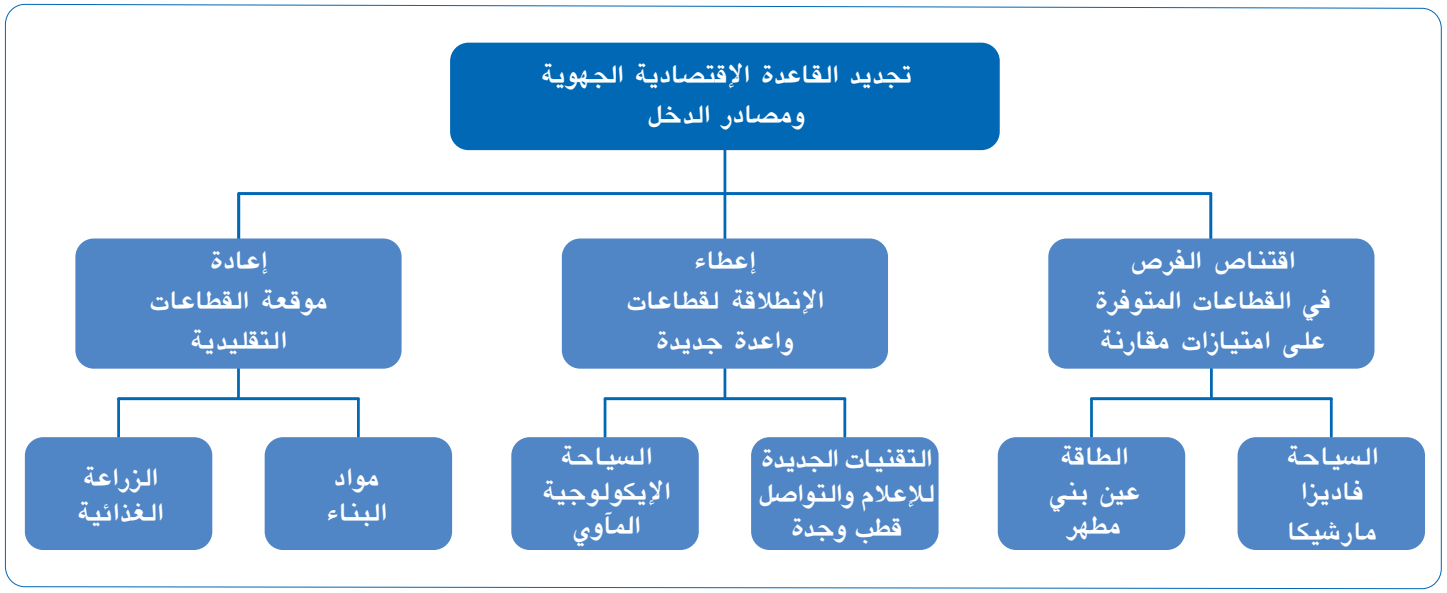

الإستثمار في الإقامات السياحية قد تفوق 100.000 سريرا. وإن الطابع الكثيف لنمو السياحة الشاطئية سوف يساعد دون شك على تنويع الطلب السياحي وتقوية الإستثمارات الخاصة سيما في السياحة الإيكولوجية.

الطاقات المتجددة

تتوفر الجهة على امتيازات على صعيد إنتاج الطاقة من مصادر مختلفة بصورة اقتصادية وإيكولوجية.

ويرمي مشروع المحطة الشمس–حرارية لبني مطهر إلى تنويع مصادر الطاقة بالمملكة وتأمين التزود بالطاقة الكهربائية للبلاد لكي تتم تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية. وسوف يمكن هذا المشروع من رفع طاقة الإنتاج للمكتب الوطني للكهرباء بمنح الشبكة المرتبطة زهاء 1590 جيكاواط ساعة سنويا، منها 3,5%، أي 56 جيكاواط ساعة، يتم إنتاجها بواسطة 220.000 متر مربع من الألواح الشمسية.

ويتمثل المشروع في محطة حرارية تقليدية ذات دارة مركبة تعمل بالغاز الطبيعي وبمبدل شمسي مزود بحقل إلتقاط الطاقة الشمسية. ويتم تصريف الطاقة المنتجة بواسطة خطين من فئة 225 كيلوفلت نحو مراكز جرادة ووجدة. وتوجد الطريق المؤدية للمحطة بطول 6 كيلومتر وكذا الطريق الموصلة لأنبوب الغاز المغاربي الأوروبي بطول 13 كيلومتر، من بين عناصر هذا المشروع الذي تم تمويل الحصة الوافرة من الجزء المتعلق بالطاقة المتجددة منه من طرف الصندوق العالمي للبيئة بواقع 50 مليون دولار أمريكي.

وقد اعتبر في اختيار الموقع إضافة إلى الإشعاع الشمسي، القرب من أنبوب الغاز المغاربي–الأوروبي، وتوفر صبيب مائي كافي لتبريد المحطة وتنظيف الألواح الشمسية، وكذا القرب من خطوط التوتر العالي لتصريف الطاقة التي ستنتجها المحطة.

وإن فوائد إقامة مشاريع طاقية بالجهة ستستمر على الأرجح في مستوى عالي اعتبارا للنسب المرتفعة للمواد الأولية الأحفورية وللإستهلاك المتزايد للإقتصاد الوطني (+6% سنويا).

أنشطة جديدة قابلة للتنمية بواسطة عروض ترابية منافسة

إن السياسة الصناعية الجديدة للمغرب تراهن بقوة على حركية الرساميل للبحث عن مواقع جديدة للإنتاج وعلى قدرات الفاعلين الوطنيين على إقامة شراكات دائمة مع الرواد الدوليين في القطاعات الواعدة على الصعيد الشمولي.

وقد كانت صناعة النسيج–اللباس، الجلد، المكونات الإلكترونية، لوازم السيارات والصناعة الغذائية أولى القطاعات التي عرفت بسرعة عمليات تنقيل والسبب في هذا التنقيل إلى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط هي مطابقة لما شوهد في مناطق أخرى اعتبارا لكلفة العوامل مع ميزة خاصة تتعلق بالقرب. هذا القرب الجغرافي الذي يمكن من تقليص آجال التزود، وحتى التدبير بشكل غير منقطع والقيام بالتعديلات اللازمة وفق الطلب وبالتالي الإلتقاء من أثر الموضة، إضافة إلى قرب لغوي وقانوني يمكن من تأقلم سريع مع المحيط. وإن أهم حركة في هذا التنقيل نحو الجنوب تمثلها المقاولات الإسبانية التي بدأت حركة التدويل في وقت متأخر بالمقارنة مع الشركات الفرنسية.

باستهدافها 8 مهن دولية عالمية التي يرتقب أن تمثل 70% من النمو الصناعي في أفق 2015 (المناطق الحرة، الصناعة الغذائية، صناعة السيارات، منتوجات البحر، صناعة الطيران، النسيج، الإلكترونيات، المهن التقليدية المصنعة)، فإن هذه السياسة مكنت من إعادة تركيز برنامج التنمية الصناعية الجهوية حول اقتراحات تحسين العرض الترابي. وهكذا، فإن الحظائر الصناعية المخصصة للمناطق الحرة وللصناعة الغذائية تمثل الثمار الأولى لهذه المقاربة الإرادية. وتجري دراسة مؤهلات الإستقبال بالنسبة لمهن أخرى (الصناعة التقليدية، المنتوجات المحلية،...).

في مجال تنقيل الصناعات والخدمات، فإن الحواجز التي ينبغي تجاوزها في الجهة مرتفعة نظرا لمكتسبات ومؤهلات

المواقع الأخرى. وهنا تبدو أهمية مسلسلات التمرس وعمليات الشراكة التي تضعها الجهة مع الفاعلين الخواص (المناطق الحرة) والعموميين (توأمة مؤسساتية في إطار سياسة الجوار، مثلا) والهيئات المهنية والقنصلية (المنطقة الحرة للناضور).

خلال الدراسات الأولية لمخطط التنمية الصناعية للجهة الشرقية، قدر عدد فرص الشغل التي بالإمكان إحداثها أثناء مرحلة تهيئة الصناعات الجديدة بـ 6000 منصب وبـ 15.000 خلال مرحلة الإستغلال. وقد يصل الإستثمار الذي تحدثه المشاريع إلى حوالي 3 مليار درهم.

قطاعات تقليدية ينبغي إعادة هيكلتها

دخلت القطاعات الاولية للفلاحة، والغابات والصيد من أزمة منذ عقدين على الأقل مع ما نتج على ذلك من تأثيرات ترابية وديمغرافية هامة. وهذه القطاعات لا تمثل حاليا إلا 17% من الناتج الداخلي الخام الجهوي بقيمة مضافة تبلغ 4,5 مليار درهم. ويجري حاليا مسلسل لإعادة الهيكلة، سيما في الميدان الفلاحي بواسطة مشاريع التسمية ومطابقة المنتوجات وطرق الإنتاج. وقد شرعت قطاعات الإنتاج الحيواني التي تتوفر على مؤهلات حقيقية في مشاريع للتقييم والترشيد، من المنتظر أن تسفر عن استغلال أحسن للموارد الطبيعية للجهة. وفي كل الحالات، فإن ازدياد الطلب الدولي على المواد الأولية ينعش بقوة تنافسية الإنتاج الجهوي إزاء الواردات بما فيها الواردات المهربة.

توجد مكامن لمعادن الفحم، والرصاص، والزنك، والمنغنيز والبارتين في عدة أماكن في الشمال والوسط والجنوب. وخلال الربع الأخير من القرن العشرين، أوقفت الشركات الكبرى استخراج هذه المناجم لتواجد مواقع أكثر إنتاجا بدول أخرى أو بالمغرب. ولم يتبقى إلا استغلال تقليدي في وحدات تتكون من واحد إلى عشرة عمال.

أما الصناعة، فإنها لا توفر سوى 12% من القيمة المضافة بالجهة. وقد سجلت مقاولات الجهة التي تتركز في قطاعين اثنين (مواد البناء والصناعة الغذائية) نجاحات ووسعت حصتها في السوق. ويشكل تعميم التموقع في أسواق متنامية دون شك منجما للإنتاجية ولخلق قيمة بالجهة.

وقد عاشت قطاعات التجارة بشكل اصطناعي، بينما تعيش الخدمات التسويقية الأخرى بصعوبة أمام المنافسة القوية للقطاع غير المنظم. وإن حصتها في الناتج الداخلي الخام الجهوي مبالغ فيها وينبغي تصحيحها. هذا وإن تحديث التجارة والخدمات التي نتجت جزئيا عن طلب المشاريع الكبرى الجارية حاليا سيتم تعزيزها وتوسيعها باستقبال مستثمرين جدد.

> التحول في الإستثمارات لفائدة الجهة سيرفع نسبة الإستثمار بصورة لافتة من 20 % إلى 35 %.

مواكبة، تكوين وتدبير : التحديات الجانبية

يؤكد بيار فلتز (PIERRE VELTZ) كثيرا على القاعدة «العلاقاتية» (1) للإقتصاديات الجهوية كعامل للجاذبية في عصر العولمة. وهذه الجاذبية مرتبطة مباشرة بجودة البنيات التحتية، سيما تجهيزات المواصلات، ولكن أيضا البنيات التي تهيكل إطار العيش. وقد تم استكمال المبادرات التي انطلقت منذ الخطاب الملكي لسنة 2003 في مجال الطرق السيارة، والسكك الحديدية وفك العزلة بمشاريع توسيع مطارات الجهة. كما توجد في طريق التعميم مشاريع إيصال الماء الشروب والتطهير بوجدة وتاوريرت.

والكل كذلك يتوقف على التكوين والكفاءات التي تضاعف القدرة على المبادلات مع الشركاء. والمشاريع المعلن عنها سنة 2003، والمنجزة في غالبيتها، تهم إحداث عدد من أقطاب البحث والتعليم (الصحة، الهندسة، التدبير، العلوم التطبيقية) ومراكز أكثر مهنية.

وفي هذا المحيط الجديد واعتبارا للرهانات الجهوية، فإن جودة التسيير المحلي يشكل، حقا، شرطا لا غنى عنه لتعبئة الرأسمال الإجتماعي، وتثمين الرابطة الإجتماعية، وفي الأخير لنجاح مشاريع تجديد القاعدة الإقتصادية الجهوية.

وقع المشاريع الكبرى القطاعية

ستعبأ المشاريع استثمارات عمومية وخاصة، في إطار شراكة إنتاجية مبلغها يفوق ما كان يستثمر عادة بالجهة. وهذا التحول في الإستثمارات لفائدة الجهة سيرفع نسبة الإستثمار بصورة لافتة من 20 % إلى 35 %، وتصل الآثار القطاعيى للمشاريع الكبرى على صعيد التشغيل بإحداث حوالي 30.000 منصب شغل مباشر في سنة استغلال.

أما الآثار الغير مباشرة،لا والتي هي أكثر خلقا للثروات بالنسبة لساكنة الجهة، فإنها ستشمل باقي المجالات الترابية وفق نسب ووتيرة يصعب تقديرها، لكن بشكل ملموس يكفي لتعبئة الفاعلين وإعطاء الإنطلاقة لدائرة فاضلة حقيقية للقطيعة مع الفخ الإقتصادي الذي كانت تتخبط فيه الجهة.

(1) لأن الإبداع أو الجودة يتم الحصول عليهما عن طريق المزيد من العلاقات، والإنفتاح، والتواصل داخل المقاولة وبواسطة اندماج حقيقي للمقاولة في محيطها (علاقة مع الزبناء ومع المقاولة الباطنية، والمؤسسات العمومية، إلخ). ينبغي أن نفكر جاذبية في إطار اقتصاد علاقاتي ... بيار فلتز، السلطات المحلية، رقم *61*.

صندوق الإستثمار للجهة الشرقية

شريك للمشاريع الإنتاجية

عبد الكريم المهدي – مدير عام FIROGEST

باستغلال شراكة قوية بين المؤسسات العمومية والخاصة، فإن صندوق الإستثمار للجهة الشرقية يمول المشاريع المنتجة والمنمية. كما أن الصندوق يقدم، بفضل خبرته، دعما استراتيجيا وتنظيميا للمقاولات التي تعمل في هذا الإتجاه.

في إطار المبادرة الملكية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للجهة الشرقية، تم إحداث صندوق للإستثمار رصد له مبلغ 300 مليون درهم، لتمويل مشاريع منتجة ومحدثة لقيم ولمناصب عمل مؤهلة.

وهذا الصندوق، الذي زود بمبلغ أولي يبلغ 150 مليون درهم، هو نتاج شراكة بين القطاع العمومي والخاص، وصندوق الحسن الثاني ووكالة الجهة الشرقية والبنك الشعبي المركزي، والتجاري وفا بنك، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، وصندوق الإيداع والتدبير، والقرض الفلاحي وهولماركوم.

وقد وضع الصندوق لنفسه كهدف مواكبة تنمية جهة تعرف تحولات بالنظر لأهمية المشاريع المهيكلة التي انطلقت سواء على شكل بنيات تحتية (الطريق السيارة فاس–وجدة، خط السكك الحديدية تواريرت–الناضور، الطريق الإلتفافية المتوسطية، توسيع المطار...)، أو على شكل تجهيزات سياحية وصناعية (المحطة الشاطئية للسعيدية، المنطقة الحرة، حظائر صناعية...). وباعتماده على دراية وخبرة القائمين عليه، فإن الصندوق يطمح إلى تشجيع بروز نسيج اقتصادي تنافسي ذي مؤهلات تنموية لمواكبة انفتاح الجهة على الصعيد الوطني والأورو متوسطي.

وبالفعل، فإن الشركاء الجدد للصندوق سيستفيدون من وسائل مالية، ولكن بالخصوص من مشورة وخبرة ودعومات مختلفة سواء منها الإستراتيجية أو التنظيمية تقدمها شركة تدبير الصندوق :

دعومات استراتيجية :

- مؤسسة البحث عن شركاء وتدعيم المساهمة ؛
- إرساء أفضل معايير الحكامة ؛
- مرافقة المسير في إعداد استراتيجية التنمية ؛
- توفير فرص للتنمية ولمشاريع النمو الخارجي.

دعومات تنظيمية :

- المساهمة في التعرف على مواطن القوة والضعف في المقاولة والتفكير في مشاريعها التنموية ؛
- التفكير في الإستراتيجية المالية لمصاحبة نمو المقاولة ؛
- تعبئة الموارد البشرية لخلق موارد دينامية تنموية ؛
- المساهمة في وضع وظائف.

فريق التسيير :

- مدير عام ومكلفون باعمال.

نوعية الإستثمارات :

- استثمارات محققة من موارد ذاتية وشبه ذاتية ؛
- امتلاك مساهمات تتوفر مع إمكانيات بيع ؛
- حاصرة المساهمة: 10% إلى 35%؛
- حجم قيمة التدخل: بين مليون درهم إلى 30 مليون درهم.

إمكانيات الخروج :

- بيع السندات إلى المقاولة، إلى فاعل صناعي أو عبر إدخال إلى البورصة.

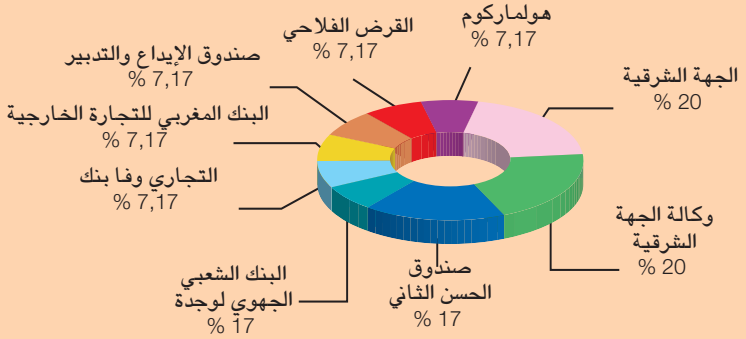

توزيع رأسمال صندوق الإستثمار

الطريق السيار فاس–وجدة محور لفك العزلة عن الجهة الشرقية

عثمان الفاسي الفهري – مدير عام شركة الطرق السيارة للمغرب

إن الطريق السيار فاس–وجدة، الذي من المقرر أن يتم تشغيله في 2010 تشكل ورشا ضخما سيكون له وقع حاسم على تحول الجهة الشرقية بفك عزلتها وتحريك العديد من الأنشطة بها.

إن مشروع الطريق السيار فاس–وجدة مشروع مهيكل كبير يدخل في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية والذي سيمكن عند إنجازه من تقييم مؤهلات هذه الجهة وخاصة في ثلاثة ميادين : السياحة، الصناعة والمعادن.

ووجدة بموقعها الحدودي في مفترق العديد من طرق المواصلات، ستعرف كيف تستفيد من هذه البنية ذات الطاقة الكبرى، خاصة وأن استغلالها مبرمج في أقرب الآجال.

في إطار تنمية شبكة الطرق السيارة الوطنية، أشرف صاحب الجلالة، نصره الله، يوم 16 يناير 2007 على إعطاء الانطلاقة لأشغال بناء الطريق السيار فاس–وجدة. وينقسم هذا المشروع إلى 6 أجزاء، ويعتبر أهم محور طرقي سيار تقوم به مؤسسة الطرق السيارة بالمغرب. وتخترق هذه الطريق ثلاث جهات: جهة فاس–بولمان (أقاليم فاس الجديد وصفرو) ؛
جهة تازة–الحسيمة–تاونات (إقليم تازة)؛
الجهة الشرقية (أقاليم تاوريرت، جرادة، بركان ووجدة–أنجاد).

ويبلغ طول هذه الطريق 326 كيلومتر (126 كلومتر بين فاس وتازة و200 كيلومتر بين تازة ووجدة. وتشتمل الأشغال على حوالي 12 نقط تحويل، وإنجاز حوالي 84 مليون متر مكعب من أشغال الردم والحفر، مما يعني نقل أزيد من مليوني متر مكعب من التربة شهريا. كما أن عدد المنشآت الواجب بناؤها مثير للإعجاب : 26 قنطرة، 75 ممرا علويا، 16 ممرا سفليا و47 ممرا للسيارات، إضافة إلى العديد من المنشآت المائية، وممرات الراجلين. وسيتم تشغيل هذه الطريق في 2010، وتقارب كلفة المشروع 10 مليار درهم. وقد أمكن إنجازها بالخصوص بفضل مساهمة صندوق الحسن للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بمبلغ ملياري درهم.

ويشكل الطريق السيار فاس–وجدة المشروع الأخير للبرنامج الطموح لبناء 1500 كيلومتر في أفق 2010 والذي سيمثل في المجموع استثمارا متراكما (من 1992 إلى 2010) يفوق 36 مليار درهم.

آثار الطريق السيار فاس–وجدة

سيكون لمشروع الطريق السيار فاس–وجدة آثار إيجابية مباشرة على حركة سير السيارات (تحسين ظروف حركة السير، ربح الوقت). ففي الوضعية الحالية تتميز حركة السير على الطريق الوطنية رقم 6 بكثافتها وظروف سير سيئة، تعيق النمو الاقتصادي للجهة، سيما بالتضييق على المبادلات التجارية والحد من إمكانيات تنمية السياحة. كما أن فك العزلة عن الجهة التي ستنتج عن تشغيل هذه الطريق، وكذا التكامل في مجال النقل التي سوف تحدث (ربط مع مطارات فاس، وجدة وتازة بعد إعادة تشغيله، إلخ) سيؤدي إلى مجموعة من أنواع الآثار الإيجابية على الإقتصاد.

وسيكون لإنجاز المشروع وقع إيجابي على المقاولات بتوسيع ملموس لعرض السلع والخدمات لمجالات تسويقية كامنة بفضل ولوج أفضل بواسطة الطريق السيار. كما بوسع قطاعات أخرى أن تستفيد من هذه الدينامية، كقطاع النقل والتجارة والخدمات.

وسوف يكون للمشروع أثر ملموس على التشغيل، سواء في مرحلة الأشغال أو أثناء استغلال الطريق السيار. (مناصب مباشرة لتسيير وصيانة الطريق، وبمناصب غير مباشرة مرتبطة بتدفقات الأشخاص الذين سوف يستعملون الطريق، والساكنة المجاورة التي سيكون بوسعها الولوج إلى مناصب جديدة للتنمية الإقتصادية).

وسوف يكون بالإمكان تقييم المؤهلات السياحية للجهة بصورة أسهل، والولوج إلى مختلف المواقع السياحية انطلاقا من فاس بشكل أيسر.

ففي أفق 2010، بارتباط مع المشاريع الكبرى الأخرى من المرتقب أن تجعل هذه الدينامية من الجهة الشرقية أحد الأقطاب الإقتصادية الرئيسية للبلاد.

السيد محمد ربيع الخليع، المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية :

«أحد أهم المشاريع البنوية للجهة الشرقية»

بإقامة الخط السككي الجديد الذي يربط تاوريرت بالناضور بطول 117 كيلومتر، يقوم المكتب الوطني للسكك الحديدية بأحد أهم أوراشه الذي سيحول الجهة بتسهيل فك عزلتها واندماجها في المحاور الكبيرة للنقل والمبادلات الوطنية والمغاربية.

عرفونا بشكل مقتضب بالمكتب الوطني للسكك الحديدية ؟

المكتب الوطني للسكك الحديدية مقاولة عمومية نجحت في ان تنتقل من منطق إعادة الهيكلة إلى منطق التنمية المستدامة. وقد استطاع المكتب إحراز نتائج في تصاعد مستمر مسجلا المنطق الجديد للنمو برقمين باستغلال قرابة 2000 كيلومتر من الشبكة السككية وبتشغيل ما يزيد قليلا عن 8000 مساعد. وترمي الإستراتيجية الجديدة التي يتم تنفيذها في إطار مشروع المقاولة «المكتب الوطني للسكك الحديدية – أفق 2010» إلى تجاوز سقف 30 مليون مسافر وأكثر من 40 مليون طن من البضائع، منها 10 مليون طن من البضائع المختلفة و30 مليون طن من الفوسفاط والمواد المشتقة.

الوضعية والإنجازات الحالية بالنسبة للجهة الشرقية ؟

يتم ربط الجهة الشرقية يوميا بواسطة 8 قطارات (4 ذهابا، و4 إيابا). وتربط هذه القطارات بالخصوص مدن كرسيف، تاوريرت والناضور (بواسطة الحافلات). وهذه القطارات تنقل في المعدل أكثر من 1500 مسافر يوميا. أما الإنجازات الحالية بالجهة، فإن المكتب فتح أحد أهم مشاريعه البنيوية للنقل بالجهة بإقامة خط جديد يربط مدينتي تاوريرت والناضور بطول 117 كيلومتر بتعبئة غلاف مالي إجمالي يبلغ 2,6 مليار درهم. وتتواصل الأشغال بوتيرة عادية، ومن المقرر أن ينطلق تشغيل هذا الخط خلال سنة 2008.

وبفضل هذا الإنجاز الذي سيربط الناضور بالشبكة السككية، سيتم فك العزلة الجغرافية، والإقتصادية والسياحية للجهة. وعلى المدى الطويل، فإن ما يثير الإنتباه هو ربط المحاور الكبرى الجغرافية للبلاد، وخاصة الخط فائق السرعة التي يخترق البلاد من الشرق إلى الجنوب، دون أن ننسى القطار الذي يربط دول المغرب العربي، أو القطار الفائق السرعة المغاربي الذي يثير اهتمام أصحاب القرار بدول المنطقة.

ما هي نظرتكم لنمو قطاعكم بالجهة الشرقية ؟

لا يمكننا أن نتصور الجهة الشرقية بشكل محلي أو منغلق، فنموها مندمج في مجموعة الإنتاج والمبادلات واللوجيستيكا التي يجري وضعها بالنسبة لشمال المملكة بأكمله، والذي سيتم بصورة تامة بواسطة بنيات طرقية، بما فيها الطرق السيارة، وبحرية وجوية، وكذا بواسطة القطارات. دون إغفال الدفعة القوية الإقتصادية والتجارية وسوق مشتركة على الصعيد المغاربي، والذي يرمز إليها القطار فائق السرعة المغاربي كما أشارت إليه.

ورش الخط السككي تاوريرت – الناظور في أوج اشتغاله

السيد عبد الحنين بنعلو، المدير العام للمكتب الوطني للمطارات :

«المطارات مفتاح اندماج الجهة الشرقية»

تتم تنمية البنيات التحتية في مجال المطارات من طرف المكتب الوطني للمطارات بتناغم مع حاجيات الجهة. السيد عبد الحنين بنعلو، المدير العام لهذا المكتب يتحدث في هذا المقال عن الوضعية وعن طبيعة المشاريع الجديدة المخطط لها.

بماذا توحي لكم الديناميكية التي تعرفها الجهة الشرقية ؟

الزيارات العديدة لصاحب الجلالة نصره الله للجهة الشرقية تبرهن بشكل جلي عن الإنبعاث الذي تشهده أقاليم هذه الجهة. ونحن جد مسرورين للمشاريع البنيوية التي ترى النور. ولهذه الغاية، فإن المكتب الوطني للمطارات يجند كل قواه الحية ليكون على موعد مع إلتزاماته وفي مستوى طموحات هذه الجهة. كما أن وضع الحجر الأساسي من طرف صاحب الجلالة نصره الله، يوم 9 يوليوز2007، لبناء المحطة الجديدة لمطار وجدة أنجاد، ليعد مؤشرا قويا على الأهمية الخاصة التي يكتسيها قطاع المطارات بالجهة الشرقية.

ما هي الوضعية الحالية لأهم التجهيزات المطارية بالجهة الشرقية ؟

أولا هناك مطار وجدة–أنجاد على بعد 13 كيلومتر شمال المدينة، وهو يمتد على مساحة 540 هكتار، ويتم الولوج إلى هذا المطار عبر الطريق الوطنية رقم 27 التي تربط وجدة بالسعيدية. ويتوفر على مدرج إقلاع طوله 3000 متر وعرضه 45 متر، وعلى خطين يربطان المدرج بباحة الرواج وموقف للطائرات بطاقة 5 طائرات للمسافات المتوسطة. وتبلغ طاقة هذه المحطة 500.000 مسافر سنويا.

وهناك نافذة أخرى للجهة على العالم تتمثل في مطار الناضور. وهذا المطار الذي تم تدشينه سنة 2003 بعد إتمام توسعته، يتوفر على محطة لاستقبال المسافرين تبلغ مساحتها 8.100 متر مربع، وتبلغ طاقة هذا المطار 750.000 مسافر في السنة وطول مدرج إقلاعه 3000 متر وعرضه 45 متر.

ما هي آفاق التنمية ؟

لقد أراد المكتب الوطني للمطارات أن تتم مشروع تنمية وجدة بتناغم مع مستقبل الجهة الشرقية. وهذا المشروع مبني على التصميم المديري للمطارات وعلى توقعات الرواج الجوي في أفق 2015 والتي تبلغ 1.500.000 مسافر، ويشتمل هذا المشروع على :

- بناء محطة جديدة، مساحتها 20.000 متر مربع توفر طاقة إضافية تبلغ 2.000.000 مسافر سنويا ؛
- إقامة برج مراقبة ؛
- إقامة موقف للطائرات بطاقة إضافية تصل إلى 10 طائرات للمسافات المتوسطة ؛
- ارتباط طرقي مع موقف بطاقة 800 سيارة ؛
- مدرج جديد موجه شمال–جنوب بطول 3000 متر وعرض 45 متر ؛
- تهيئة طريق رابطة جديدة مع المحطة الجديدة.

وسيتم إنجاز هذا المشروع في 30 شهرا باستثمار إجمالي يصل إلى 650 مليون درهم.

كيف هو الأمر بالنسبة لمطار بوعرفة ؟

لقد عرف مطار بوعرفة في نهاية 2006 إنجاز مشروع يرمي إلى إعادة هيكلة وتنمية بنيته التحتية. وهذا المطار يشجع على تطوير سياحة نوعية تنبني بالأساس على ممارسة القنص. وهذا النوع من السياحة من شأنه أن يحدث فرصا جديدة للشغل. وسيمكن هذا المطار أيضا من فك العزلة عن هذه المدينة.

ما هو وقع هذا النمو على الجهة الشرقية ؟

نحن على يقين بأن تطوير البنية التحتية للمطارات في الجهة الشرقية تشكل مفتاح الإندماج الفعلي لهذه الجهة في النسيج الوطني وتؤمن انفتاحها على العالم الخارجي. كما أن النقل الجوي يعتبر أساسي لبيع وجهة سياحية. كما أن أسعارنا المحفزة لإنشاء خطوط جديدة وتدعيم الخطوط الموجودة من شأنها تشجيع استعمال هذا النوع من النقل عبر مجيء شركات جديدة للمطارات وإحداث خطوط جديدة نحو هذه الجهة، وهو ما ينبئ بمستقبل زاهر للجهة الشرقية.

المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

فاعل في التنمية بالجهة الشرقية

علي الفاسي الفهري – مدير عام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

لقد عبأت مشاريع البنية التحتية التي يقوم بها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بمجموع أقاليم الجهة الشرقية استثمارات تناهز 2 مليار درهم. ولهذه المشاريع انعكاسات اجتماعية واقتصادية هامة، كما تساهم بشكل ملموس في تحسين شروط عيش وصحة المواطنين بالمنطقة.

أكثر من مليار درهم لتزويد مدن وجدة، تاوريرت والعيون وكذا الجماعات المحلية المجاورة بالماء لصالح للشرب

يوم 3 يوليوز 2007، قام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بتدشين مشروع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب الرامي إلى تزويد مدن وجدة، تاوريرت، العيون سيدي ملوك، بني درار والجماعات المحلية المجاورة، بالماء الشروب.

وهذا المشروع، الذي تصل تكلفته إلى 750 مليون درهم، يشتمل بالخصوص على مأخذ ماء خام على مستوى مشرع حمادي ومحطة للمعالجة بطاقة 970 لتر في الثانية (84.000 م^3 في اليوم)، وأربع محطات للضخ، وثلاثة خزانات من حجم 400، 4000 و10.000 م^3، وإقامة ثلاث قنوات لنقل الماء المعالج.

ومن جهة أخرى، ستستفيد 11 جماعة قروية تابعة لإقليم تاوريرت ولعمالة وجدة أنجاد من برنامج لتعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب بتكلفة تصل إلى 315 مليون درهم. ويبلغ عدد الساكنة المستفيدة 103.000 نسمة. وستُمكن هذه العملية من رفع متوسط نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بهذه الجهة إلى 96%. وستمكن هذه المشاريع التي تصل تكلفتها الإجمالية إلى 1,065 مليار درهم من تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب لساكنة إجمالية تبلغ 577.000 نسمة لما بعد أفق 2025.

74 مليون درهم لتعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب وتدعيم البنيات للتطهير السائل لمدينة زايو

يتضمن مشروع تعزيز تزويد مدينة زايو بالماء الصالح للشرب والذي تم تشغيله منذ يوليوز 2007، وضع قناة جر انطلاقا من محطة المعالجة للناضور على مسافة 17 كيلومتر، وإقامة خزان بطاقة 500 م^3، وإقامة وتجهيز محطة للتسليم. وتصل تكلفة هذا المشروع 30 مليون درهم.

وهذه التجهيزات التي تم تمويلها بواسطة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بدعم من التعاون الألماني ستمكن من تزويد 35.000 نسمة بالماء الصالح للشرب.

ومن جهة أخرى، أعطى المكتب الإنطلاقة لمشروع التطهير السائل لمدينة زايو والذي يشمل استصلاح شبكة التطهير الموجودة وإقامة محطتين للضخ ومحطة للتنقية.

600 مليون درهم للتطهير السائل لمدينة الناضور الكبرى

ينجز المكتب الوطني للماء الصالح للشرب مشروعا كبيرا للتطهير السائل لمدينة الناضور ومراكز بني أنصار، وازغانغن، واحدادن، وجعدر، وسلوان، وتويمة وقرية أركمان. وسيمكن هذا المشروع الهام من تأمين إزالة التلوث السائل من مصارف الناضور الكبرى ومن حماية بحيرة بوعارك المسماة مارشيكا بصور دائمة. وهذا المشروع الذي تصل كلفته إلى 600 مليون درهم يشمل إنجاز محطة تصفية من صنف وحل منشّط، ومحطة للتنقية بقرية أقرمان، وخمس محطات للضخ، وكذا وضع 158 كيلومتر من شبكات الجمع و46 كيلومتر من الأنابيب المجمعة.

وبفضل هذه البنيات التحتية الهامة، سيعمم ويدعم تجميع وتنقية المياه العادمة بالناضور الكبرى، مما سيمكن من تلبية الحاجيات في مجال التطهير السائل لـ 230.000 نسمة في أفق 2020.

226 مليون درهم للتطهير السائل لمدينة السعيدية

لقد أعطى المكتب الإنطلاقة لمشروع كبير للتطهير السائل لمدينة السعيدية ومركبها السياحي.

وبفضل هذا المشروع الذي تبلغ كلفته 226 مليون درهم، ستتوفر مدينة السعيدية على نظام تطهير ملائم وفعال. ويتضمن المشروع إنجاز محطة للتنقية بصبيب 26.000 م^3 في اليوم، وشبكة للمياه العادمة ومياه الأمطار على امتداد خطي يصل إلى 70 كيلومتر وخمس محطات للضخ.

ومن المقرر أن ينطلق تشغيل هذا المشروع في دجنبر 2008.

مشاريع المكتب الوطني للكهرباء

المحطة الشمس-حرارية الأولى في العالم

أحمد العلوي - مدير عام المكتب الوطني للكهرباء - وجدة

شرع المكتب الوطني للكهرباء استجابة للحاجيات المتزايدة من الطاقة الكهربائية في برنامج واسع للتجهيز يشمل محطة شمس-حرارية تعتبر أول محطة من نوعها في العالم، وتتابع كهربة المناطق القروية لتصل إلى نسبة 90%.

التجهيز

مشروع المحطة الشمس-حرارية لعين بني مطهر

في إطار برنامجه للتجهيز بوسائل إنتاج الطاقة الكهربائية وتشجيع الطاقات المتجددة، قرر المكتب الوطني للكهرباء إنجاز مشروع المحطة الشمس حرارية ذات دارة مركبة مندمجة لعين بني مطهر. وسيتم إنجاز هذا المشروع التي تصل طاقته إلى 472 ميكاواط على بعد 86 كيلومتر جنوب وجدة.

وقد كان مقررا في البداية أن لا يتعدى هذا المشروع 230 ميكاواط، إلا أنه في يوليوز 2006 تقرر، بتشاور مع المتعهدين والممولين، رفع هذه الطاقة إلى 472 ميكاواط نتيجة الإرتفاع القوي للطلب. وسينطلق تشغيل هذه المحطة ابتداء من الفصل الأول لسنة 2009.

«*سوف يتعلق الأمر بأول محطة شمس-حرارية في العالم، وتدخل تثنية قدرة هذا المشروع في إطار المخطط الإستعجالي المعد في الإستراتيجية الجديدة للمكتب الوطني للكهرباء كما قدمناه في المجلس الوزاري المصغر في يوليوز 2006، والتي تهدف إلى مواجهة الطلب الشديد من الطاقة الكهربائية، وهو مؤشر ملموس لبلد يتحول*»

كما صرح السيد يونس معمر، المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء. وقد عهد إنجاز هذا المشروع إلى الشركة الإسبانية أبينكووا.

وقد تمت المناقصة على إثر طلب عروض دولي. ويتم تمويل المشروع من قبل البنك الإفريقي للتنمية وبواسطة مساهمة GEF وكذا تمويلات أخرى، بينما يتم تأمين باقي التمويل بواسطة الموارد الذاتية للمكتب.

الربط الكهربائي مع الجزائر

تم الربط الكهربائي مع الجزائر منذ سنة 1988. وهناك خطان من 225 كيلوفلت تربطان الشبكة الكهربائية لشرق المغرب بالشبكة الكهربائية لغرب الجزائر.وتصل قوة العبور 200 ميكاواط في كل خط.

وقد بدأ تشغيل خط وجدة – غزوات (الجزائر) بطول 46 كيلومتر منذ 1998، وخط وجدة-تلمسان بطول 63 كيلومتر منذ فبراير 1992. وسيتم تدعيم الربط لتصل قدرة التبادل إلى 1200 ميكاواط.

بواسطة هذا الربط يرمي المكتب الوطني للكهرباء إلى تحسين جودة ومواصلة الخدمة التي يقدمها إلى الزبناء وإلى تقديم دعم فوري للشبكة الكهربائية في حال عطب على مستوى وسائل الإنتاج. وسيمكن هذا المشروع المغرب، من جهة أخرى، من أن

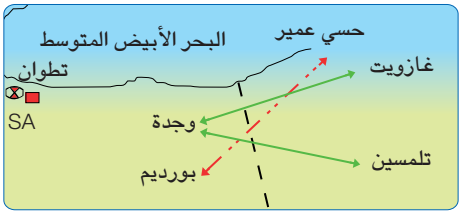

نسبة الكهربة القروية في أقاليم الجهة الشرقية

العمالات والأقاليم	1996	2001	2006
بركان	37%	71%	88%
فكيك	53%	64%	85%
جرادة	32%	41%	59%
الناظور	43%	68%	88%
وجدة	24%	34%	85%
توريرت	8%	28%	59%

يصبح ملتقى طاقي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ومن يوفر البنية التحتية الأساسية لبروز سوق جهوية حقيقية للكهرباء.

مواكبة المشاريع الإستثمارية

محطة ديترانيا السعيدية

إن تهيئة المحطة الساحلية للسعيدية تعتبر دون ريب من أهم المشاريع الرامية إلى إنعاش الجهة. وستساهم هذه المحطة التي عهدت إلى المجموعة الإسبانية فاديزا (FADESA) في إطار المخطط الأزرق في إنماء القطاع السياحي في الجهة.

وفي إطار المقاربة التي تبنتها الدولة لإنجاز المشاريع المنتقاة في إطار المخطط الأزرق، التزمت الدولة بإنجاز تجهيزات خارج الموقع تتعلق بمحطة السعيدية وفق الإتفاقية المبرمة في غشت 2003 مع المنعش الذي تم اختياره.

مصب نهر ملوية

وكالة حوض ملوية

التسيير التشاوري للموارد المائية

إن إشكالية الاقتصاد، وحماية وتعبئة الموارد المائية تعد على رأس مهام وكالة حوض ملوية. وإن العمليات المختلفة لهذه الوكالة لها انعكاسات فورية على الظروف الأساسية للنمو الفلاحي، والصناعي والحضري بالجهة الشرقية.

تتدخل

وكالة حوض ملوية في منطقة قاحلة (250 ملمتر كتساقطات مطرية متوسطة سنويا)، تبلغ ساكنتها 2،4 مليون شخص وحيث الحاجيات من الماء في ازدياد مضطرد، بينما واردات السدود في تناقص خلال السنوات الثلاثين الأخيرة.

خلال حوار وطني حول الماء نظم بوجدة في فبراير 2007، تم التركيز على ضرورة اقتصاد وترشيد استعمال الماء وعلى مواصلة تعبئة وحماية الموارد المائية السطحية والجوفية. وفي هذا الإطار، فان البحث العلمي، والحكامة الجيدة والوقاية من المخاطر الطبيعية مدعوة لتدعيم هذه الجهود.

وضمن هذا المنظور، تندرج مهام وتدخلات الوكالة التي أحدثت بمرسوم 14 نونبر 2000 في إطار القانون 10.95 حول الماء. وتُعد الوكالة بالخصوص التصميم المديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية للحوض، وتسير وتراقب استعمال هذه المياه، إلى جانب انجاز مجموعة من عمليات القياس، وكذا دراسات مائية وهيدرولوجية.

ومن جهة أخرى، فإنها تسلم التراخيص وامتيازات استعمال الملك العمومي المائي. كما تهيء التنظيمات الرامية إلى تأمين التزويد بالماء في حالات الخصاص أو الوقاية من الفيضانات ومختلف أنواع التلوث. كما أن مراقبة جودة المياه وتطبيق القوانين الرامية إلى حمايتها تدخل في نطاق اختصاصات الوكالة.

تعبئة الموارد المائية

يتوفر حوض ملوية على موارد مائية سطحية تناهز 1440 مليون متر مكعب في السنة و420 مليون متر مكعب في السنة من المياه الجوفية. وقد مكنت المجهودات المبذولة من تعبئة زهاء 815 مليون متر مكعب، منها 615 مليون متر مكعب من المياه السطحية.

تشمل التجهيزات الحالية أربعة سدود كبرى، وسدا متوسطا و40 سدا صغيرا وسدا تليا بطاقة إجمالية تصل إلى 21.831 مليون متر مكعب، تضاف إليها قناتان رئيسيتان بطول 288 كيلومتر وكذا محطة الضخ مولاي علي، التي انطلق تشغيلها سنة 1995 بصبيب يبلغ 3,9 متر مكعب في الثانية.

أما الحجم الإجمالي المعبأ من المياه الجوفية انطلاقا من الأثقاب والآبار والعيون، فيقدر بحوالي 280 مليون متر مكعب سنويا. تحتوي منطقة تدخل الوكالة على حوالي ثلاثين فرشة مائية تختلف أهميتها وجودتها حسب البنية الجيولوجية والتساقطات المطرية. وتقدر الكميات المائية التي تحتوي على ملوحة تفوق 2 غرام في اللتر ب 18 في المائة (سهول تريفة وكارب– بوعارق). هذا، وان تدهور جودة المياه في حوض ملوية نتيجة تعدد مصادر التلوث من أصل منزلي، وصناعي وفلاحي يعتبر موضوع انشغال بالنسبة للوكالة. ومما يزيد من خطر هذا التلوث فترات الجفاف التي تتسبب في ضياعات ذات أثر سلبي. أما المياه السطحية فهي عموما ذات جودة، باستثناء أجزاء واد إسلي وواد شراع التي تلقى فيها مخلفات مدينتي وجدة وبركان.

ويتم تأمين تزويد مدن بركان وزايو والناضور وفي المستقبل القريب مدن وجدة، وتاوريرت والعيون، بالماء الصالح للشرب بواسطة المياه السطحية. أما المدن الأخرى والمراكز التي تزود بفضل المياه الجوفية، فإنها تعرف حالات خصاص نتيجة الاستغلال المفرط للفرشة المائية وللجفاف. ومن جهة أخرى، فان الموارد المعبأة تمكن من سقي 70.000 هكتارا من السقي الكبير و83.000 من السقي المتوسط والصغير.

وإن الوكالة تحرص على الاستجابة لحاجيات التنمية للجهة وعلى حماية هذا المورد الثمين والمحافظة عليه، وذلك بتشاور وتنسيق مع كل شركائها.

الملك الفلاحي للدولة

شراكة ناجحة بين القطاع العمومي والخاص

أحمد حجاجي – رئيس المجلس المديري لشركة التنمية الفلاحية

تعتبر المرحلة الأولى من تقييم الأراضي التابعة للملك الفلاحي للدولة من طرف مستثمرين مغاربة وأجانب من الآن مبعث ارتياح، وقد همت هذه المرحلة في الجهة الشرقية 4549 هكتارا، وسوف تحدث أولي الإستثمارات في حقول المغروسات وفي وحدات الصناعة الفلاحية العديد من فرص الشغل.

في إطار تحرير الإقتصاد الوطني وتقييم الثروات الفلاحية، تبنت الحكومة المغربية مخططا للتراجع عن التسيير المباشر للأراضي الفلاحية التي تسيرها كل من شركة التنمية الفلاحية (SODEA) وشركة تسيير الأراضي الفلاحية (SOGETA) والشركة الوطنية للتنمية والتجهيز (SNDE).

وقد اتخذ هذا التخلي شكل شراكة بين القطاعين العمومي والخاص يرمي إلى تشجيع الإستثمار وإحداث مناصب شغل بوضع وعاء عقاري على شكل كراء لمدة طويلة رهن إشارة المستثمرين.

وقد أعطيت الإنطلاقة لطلب عروض دولي بخصوص شطر أول، وقد أدى إلى وضع ثروة هامة رهن إشارة مستثمرين خواص مغاربة وأجانب لإقامة برامج استثمارية. وتتجلى أهم نتائج الشطر الأول فيما يلي :

على الصعيد الوطني

بلغت المساحة الممنوحة في إطار الشطر الأول من الشراكة 41837 هكتارا موزعة على 164 مشروعا. ويصل الإستثمار المرتقب إلى 4,5 مليار درهم منها 14% من طرف مستثمرين أجانب. ويصل متوسط الإستثمار للهكتار حوالي 107.000 درهم. وستحدث المشاريع المصادق عليها وعددها 164 مشروعا 15.153 منصب شغل.

ويشمل مشروع غرس الأشجار المثمرة 15.557 هكتارا، وتمثل الحوامض، وأشجار الزيتون، والعنب الحيز الأوفر من هذه المغروسات بـ 81 %.

وستمكن هذه العملية من إقامة 128 وحدة للصناعة الفلاحية، منها 35 وحدة لتلفيف الحوامض وإنتاج العصير. وقد كانت حصيلة هذا الشطر إيجابية على كل المستويات: الإستثمار، التجهيز، التشغيل، التحويل، التلفيف والتصدير.

وقد أدى نجاح الشطر الأول من الشراكة إلى إعطاء الإنطلاقة للشطر الثاني الذي يهم 38.700 هكتار. ومن بين خصوصيات هذا الشطر الثاني توزيع الوعاء العقاري إلى ثلاثة أصناف من المشاريع : 5 مشاريع لإنتاج البذور المنتقاة (11.773 هكتار)، 19 مشروعا كبيرا متخصصا (13.081 هكتار) و92 مشروعا متوسطا وصغيرا متخصصا (13.877 هكتار). وقد تم إتباع نوعين من المساطير لاختيار الشركاء : عرض دولي مفتوح (رقم 2007/4) للمشاريع المتوسطة والصغرى وطلب دولي للتعبير عن الإهتمام بالنسبة لمشاريع البذور (رقم 2007/2)، وبالنسبة للمشاريع الكبرى المتخصصة (رقم 2007/3).

بالجهة الشرقية

تصل المساحة الإجمالية الممنوحة في إطار الشطر الأول للشراكة 4549 هكتارا موزعة على 18 مشروعا. ويبلغ الإستثمار الإجمالي المرتقب 488 مليون درهما، منها 5% من طرف مستثمرين أجانب. ويصل متوسط الإستثمار في الهكتار حوالي 107.000 درهم. وستمكن المشاريع الثمانية عشر المصادق عليها من إحداث 1835 منصب شغل. ويشمل برنامج غرس الأشجار المثمرة مساحة تبلغ 2746 هكتارا. وتحتل الحوامض وأشجار الزيتون والعنب الجزء الأوفر من هذه المساحة بـ 83%. وستمكن هذه العملية من إقامة 23 وحدة للصناعة الفلاحية، منها تسع (9) وحدات لتلفيف الحوامض وإنتاج العصير.

أما برنامج الشطر الثاني فهو يشمل 4238 هكتارا، أي 11% من المساحة الإجمالية. ويتوزع الوعاء العقاري للجهة الشرقية إلى صنفين من المشاريع : مشروعين كبيرين متخصصين (1115 هكتار) و14 مشروعا متوسطا وصغيرا متخصصا (3123 هكتارا).

الإشكالية الترابية المجالية للجهة الشرقية

ناصر القادري - خبير في التنمية الترابية

إن الإسهامين اللذين سيليان لكلود كورلي وعبد القادر الكيتوني، يسلطان الضوء بشكل مفيد على الإشكالية الترابية عموما وبالجهة الشرقية على وجه الخصوص. فمنذ بضع سنوات، في المغرب وفي عدد من دول الشمال والجنوب، أصبحت التنمية المحلية، الجهوية والترابية لازمة على كل لسان وفي خطابات كل المسؤولين عن سياسات التنمية.

غير أن فكرة «التراب» كما يؤكد على ذلك كلود كورلي، ليست دائما مفهومة بنفس الشكل.

فبالنسبة لهذا الاقتصادي الباحث الذي يشتغل على المسألة الترابية منذ أزيد من عشرين سنة، والذي جمع خبرة واسعة في عدة دول بأوروبا، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي، فإن «التراب» لا ينبغي أن يعتبر فقط كمكان (فضاء) للتلاقي بين فاعلين تربط بينهم علاقات في الإنتاج والتبادل والذين يقيمون مجتمعين مواردهم.

فهذا التراب ينبغي أيضا وبالخصوص، أن يستعمل كوسيلة، و«أداة حقيقية» تستغل في إطار استراتيجيات تنموية، لأن التراب قبل كل شيء «فاعل» للتنمية.

يبدو أن إستراتيجية التنمية بالمغرب اليوم تمنح الأفضلية لمحاربة الفقر وتقليص الفوارق الجهوية، خاصة بتشجيع الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع المبادرات المحلية. وتعتمد هذه المقاربة الجديدة على تعزيز اللامركزية واعتماد نوع جديد من الحكامة، وكذا على تدعيم الجهوية واللاتمركز. فالدولة ترى إذا دورها يتغير ويصبح بذلك، كما يعتبره كلود كورلي، «عامل تشاور، ومبادر وحَكَم».

أما مساهمة الأستاذ عبد القادر الكيتوني، فهي ترتكز أكثر على الدور الذي ينبغي للدولة أن تقوم به في التنمية الإقتصادية الجهوية. وهو إذ يقدم بشكل جد ملخص معوقات التنمية للجهة الشرقية، يعتبر بأن هذه التنمية تشكو من «تأخر» هام بالمقارنة مع باقي المملكة. ويمكن تفسير هذا «التأخر» بالمؤهلات المحلية «الغير كافية».

وبالفعل، فإن بعد المركز الإداري الذي تمثله الرباط والمركز الاقتصادي الذي تشكله الدار البيضاء، والظروف الطبيعية الغير مناسبة، ونفاذ الموارد المعدنية، وتدهور البيئة والتهريب، تعد من جملة العوامل التي تجعل الجهة تجد صعوبة في تطوير أنشطة إنتاجية منافسة، خاصة في القطاع الصناعي. كما أن عناصر أخرى، كالهجرة، تضعف القدرات الإبداعية للجهة، وذلك بالرغم من التدفقات المالية التي يدرها المهاجرون بأوروبا و الامتياز الذي من شأن الموقع الجغرافي للجهة بمحاذاة الجزائر وأوروبا أن يشكله.

والحل لمشاكل الجهة يكمن إذا، حسب عبد القادر الكيتوني، في التزام قوي من طرف السلطات العمومية في مجال الاستثمار، من أجل تنمية البنيات التحتية وإنعاش التنمية، وهو مجهود بدأ يظهر عبر إعطاء الانطلاقة لعدد من الأوراش في مجال البنية التحتية والاستثمار.

الـتـراب فـي صـمـيـم استـــراتـيـجـيـة الـتـنـمـيـة

كلود كورلي - جامعة كرنوبل

إن البعد الترابي أصبح أساسيا لكل تنمية حقيقية مندمجة. طبيعة وانعكاسات هذا المنظور.

لقد أصبح الفضاء مجالا ترابيا، ينظر إليه كمجموعة من العلاقات ليس فقط وظيفية (للتبادل وللإنتاج)، بل تراتبية (للسيطرة) واجتماعية (للتماسك، وللثقة المتبادلة، وللتعاون وللانتماء). وهذا الفضاء الذي أصبح مجالا ترابيا يعد هاما جدا بالنسبة للتنمية : لأننا نجد فيه العناصر الأساسية لهذا المجال، ليس فقط بصورة بسيطة على شكل توفر جغرافي لعوامل وبنيات، بل أيضا على شكل امتيازات تجمعات، وإبداع مقاولاتي، وقدرة على انجاز توليفات مبدعة لعوامل محلية، تستغل تكاملات وتعاونيات. وفي المجال أيضا تتم أهم مسارات التراكم المعرفي والتعلم الجماعي.

وفي إطار استراتيجيات التنمية، فإن المجال الترابي أيضا أداة للعمل، لأنه يعتبر محركا للتنمية. وهذه الأخيرة تنتج عبر شراكة بين الفاعلين المحليين المجتمعين حول مشروع.

وهذه الشراكة ستصبح سهلة لو أخذت معالمها في مجال يهيكل علاقات اجتماعية قوية. سواء سمي قطاعا صناعيا أو منظومة إنتاجية محلية أو قطب للمنافسة، فإن المجال دعامة لعلاقات اجتماعية أكثر منه إطارا فضائيا محددا بشكل مسبق.

لتنسيق والضبط بواسطة المجال

كالعديد من البلدان، يمر المغرب بسلسلة من التحولات العميقة التي من بين نتائجها الهامة تأكيد البعد الترابي في المنافسة الاقتصادية ومسلسلات التنمية. والعديد من التطورات الهامة تذهب في هذا الاتجاه.

> في إطار استراتيجيات التنمية، فإن المجال الترابي أيضا أداة للعمل، لأنه يعتبر محركا للتنمية.

إن إعادة تنظيم الحكامة بالمغرب، بادئ ذي بدء، تشكل رهانا كبيرا يمكن من وضع دور المجال الترابي في الواجهة. وإن إحداث 16 جهة تتوفر على صلاحيات ووسائل سيغير المعطى ويتطلب بالموازاة إعادة تنظيم الدولة في العمق وتحديد أدوات جديدة للتهيئة تعطي الأسبقية للمجال. ثم الميثاق الوطني لتهيئة التراب، والتركيز على دور الولاة، وإحداث وكالات التنمية وخلق المراكز الجهوية للاستثمار، يبرز وعي الدولة بأهمية الدفع الاقتصادي على صعيد الجهات الكبرى للبلاد. فاللامركزية واللاتمركز أصبحت حديث الساعة.

إن الشمولية الاقتصادية تعزز هذا الإتجاه، وتجعل من الحكامة في المستويات الفوقية والتحتية للدولة أمرا مشروعا. وتعزيز المحلي والشمولي يعني إعادة النظر في طرق الحكامة المركزية والتدخلية وتدعو بذلك إلى دور جديد للدولة.

فمن جهة، فإن تشكيل جماعات تتوفر على اختصاصات ووسائل محددة بوضوح سيسهل التعبير عن تعددية المصالح الترابية.

من جهة أخرى، فإن الدولة ترى دورها بتطور. فإن هي تخلت عن بعض الصلاحيات، وعهدت بها إلى مستويات جهوية، فقد تحملت أخرى على الصعيد المركزي. فهي تمارس الآن صلاحياتها بطريقة مختلفة وأصبحت عنصرا للتشاور، ومبادرات لخلق المشاريع وحَكَم.

ووضع تسيير لامركزي مسلسل طويل النفس يجمع ما بين تشكيل هياكل ومساطر أكثر خصوصية وممارسات أقل هيكلة وأكثر إبداعا.

واستراتيجية التنمية التي تعتمد على الخصوصيات الترابية وعلى تعبئة الفاعلين المحليين، تتميز بـ»استراتيجية كلفة»، والتي حسبها، ينبغي في كل الميادين تطبيق قواعد التنافسية وبلوغ أقصى مستوى لإنتاجية العوامل (رأسمال، الموارد البشرية، الموارد

الطبيعية) مما يعني تقليص دور الدولة في التدخل على صعيد كلفة عوامل الإنتاج فقط: نسبة الفائدة، تكاليف العمل المباشرة وغير المباشرة)، والطاقة، والتحملات الجبائية، وكلفة الأراضي الصناعية، وتهيئة البنيات الأساسية... وتشجيع التنمية الترابية يمكن من :

- الانتقال من استراتيجية تنافسية – تكلفة إلى تنافسية مبنية على الإبداع ؛
- اختيار تخصصي أفضل وتشبيك المنظومة الصناعية ؛
- إعادة توازن المعونات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة ؛
- تقليص الفوارق الجهوية ؛
- إحداث مناصب شغل منتجة ؛
- إعادة ادماج المقاولة في مجالها وتكييف السياسة المتعلقة بالإستثمارات الخارجية وفق خاصيات المجالات المختلفة.

التنظيم الصناعي والتنظيم الترابي

السؤال يطرح مع ذلك حول نجاعة مثل هذه السياسة. إن الأمر لا يتعلق في الواقع بتفضيل سياسة ترابية بالمقارنة مع سياسة وطنية، تكون مبنية على منظور فروع أو قطاعات. يتعلق الأمر، بالعكس، بتحديد أسس سياسة ترابية تسمح بتنمية مستدامة وأكثر سرعة للبلاد.

أولا، فائدة المقاربة الترابية أنها تعالج بشكل شامل السلسلة التي تربط الإنتاج بالاستهلاك النهائي. وهذه الطريقة ذات فائدة واضحة بالنسبة للنسيج ولكن أيضا بالنسبة للفلاحة، حيث يغادر المنتوج منطقته الأصلية مبكرا دون أن يثمن.

ثم المقاربة الترابية شمولية وأفقية، وعليها أن تفضل العلاقات بين القطاعات على المستوى المحلي: البيئة والفلاحة، التعمير والصناعة، البحث والصناعة، السياحة والصناعة التقليدية. التركيز على المجال الترابي يعني خلق انسجام بين مختلف السياسات القطاعية. وطرق ووسائل هذا التنسيق يمكن أن تتنوع وينبغي أن تفرض نفسها أمام ثقافات قطاعية قوية. ويمكن التنسيق الخدمة والاستثمار من بلوغ أقصى حد ويدفع إلى التركيز على المحيط النشيط للمقاولة.

أخيرا، في الأفق المكروإقتصادي للبلاد، فإن العمل الترابي لا يسلب الدولة شيئا، فعليها أن تتحرك أكثر فأكثر في عالية منظومة المقاولات (البحث، التكوين) وفي سافلته (ضبط قواعد المنافسة، والسلامة، والجودة، الخ.). ويتم ذلك بموازاة مع سياسة عناقيد المقاولات. إن دينامية المجالات الترابية تتطلب مزيدا من مشاركة الجماعات المحلية، سيما البلديات والجهات.

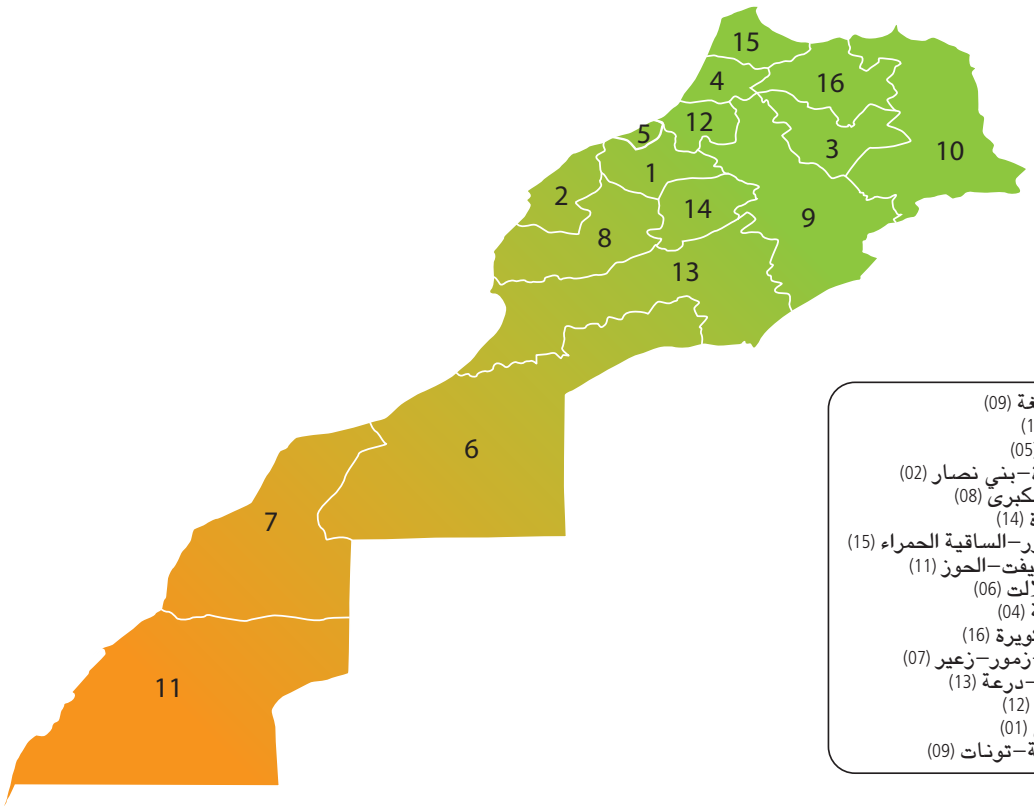

1- الشاوية–ورديغة (09)
2- دكالة–عبدة (10)
3- فاس–بولمان (05)
4- الغرب–شراردة–بني نصار (02)
5- الدار البيضاء الكبرى (08)
6- كلميم–السمارة (14)
7- العيون–بوجدور–الساقية الحمراء (15)
8- مراكش–تانسيفت–الحوز (11)
9- مكناس–تافيلالت (06)
10- الجهة الشرقية (04)
11- واد الذهب–لكويرة (16)
12- الرباط–سلا–زمور–زعير (07)
13- سوس–ماسة–درعة (13)
14- تادلة–أزيلال (12)
15- طنجة–تطوان (01)
16- تازة–الحسيمة–تونات (09)

خريطة الأقاليم الجهوية بالمغرب

امتـيـــازات واكـــراهـــات التـــنـــمـيـة لـمـنـطـقـة حـــدوديـــة

عبد القادر الكْيتوني – دكتور في الجغرافيا

كيف يمكن تجاوز حاجز الهامشية ؟ الجهة الشرقية لها صبغة تنموية مزدوجة على الصعيد الجهوي والمغاربي والأورومتوسطي. ودور الدولة، اعتبارا للعوائق المتراكمة، ضروري للغاية لفك العزلة عن الجهة وتشجيع استثمارات كبرى بها.

إن هذا الإسهام يرمي إلى إغناء الحوار والتقدم بالتفكير الجاري حول موضوع تنمية الجهة الشرقية المغربية. وقد تم التطرق لهذا الموضوع عدة مرات منذ 1996 في إطار مختلف الأشغال. وقد نتج عن ذلك خطابات وأدبيات غزيرة حول التنمية. لكن عمليات التنمية لم تبدأ تتحقق على أرض الواقع الى منذ ثلاث أو أربع سنوات، لاسيما أوراش البنية الطرقية ومشروع المحطة السياحية للسعيدية ؛ قبل ذلك لم تكن التدخلات تتعدى مرحلة التنظيف الحضري بمناسبة الزيارات الملكية للجهة الشرقية.

إن هذه الجهة، بالمعنى الإداري، التي حافظت على نفس مساحتها منذ 1971، تمتد على 82.820 كيلومتر مربع، أي 11,6% من التراب الوطني. وهي تقع شرق البلاد، ويحدها البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والجزائر في الشرق.

ونحن هنا بصدد محاولة الإجابة على إشكالية تتلخص في تساؤل مزدوج. أولا، علما بأن الموقع الهامشي والحدودي للجهة الشرقية قد ساهم في تأخرها الاقتصادي والاجتماعي بالمقارنة مع الجهات الحية للبلاد، فهل بوسع مؤهلات هذه الجهة أن تمكنها من تجاوز حاجز الهامشية والنجاح في الاندماج في الفضاء الاقتصادي الوطني؟، ثم، أليست الوضعية الجغرافية والحدودية للجهة، التي تجعل منها جهة وصل في الفضاء المغاربي، ميزة أساسية لنموها في إطار دولي واندماجها في الفضاء الوطني ؟

إكراهات التنمية لجهة ذات مؤهلات محلية غير كافية

عوائق التنمية الاقتصادية للجهة الشرقية

إذا درسنا حالة التنمية الاقتصادية للجهة الشرقية بالنظر الى مؤهلات واكراهات تنمية الجهة، فإننا نلاحظ بأن الجهة الشرقية تعرف تخلفا واضحا وتوجد بين الجهات الأكثر تأخرا على الصعيد الوطني. وهذه الإكراهات تكتسي عدة أشكال :

1– ثقل التاريخ

مجال غير مأهول في الماضي، تتصارع عليه مملكتا فاس وتلمسان، ثم منذ القرن السادس عشر السلالات الشريفة للمغرب وأتراك الجزائر، فقد عاشت المنطقة الشرقية خلال فترة الاستعمار (1912-1956) على هامش «المغرب النافع» وتدير وجهها نحو الجزائر (امتلاك الأراضي من طرف معمري الغرب الجزائري، هجرة جزائرية كبيرة، تبادل تجاري مع ناحية وهران، ميناء الغزوات كمنفذ للجهة). ومع التحرر من المستعمر، وجدت الجهة نفسها في وضعية بعيدة جدا عن المراكز الاقتصادية الحيوية وأقطاب القيادة الوطنية (الدار البيضاء والرباط).

2– وسط طبيعي غير مساعد

إن جفاف الطقس، وهو الطابع المهيمن للإطار الطبيعي، يعتبر عاملا كابحا للقدرات الفلاحية و المائية. فباستثناء المساحات المسقية لسهول ملوية السفلى، فإن الأراضي الخصبة والمساحات الفلاحية نادرة وصغيرة. والفلاحة المسيطرة المبنية على زراعة الحبوب في البور تهدف إلى إنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي بالخصوص وتخضع لتقلبات الطقس الذي يتميز بمواسم جفاف متكررة. كما أن العجز المائي أصبح يشكل هاجسا، خاصة وأن هناك منافسة حادة على الماء بين السقي والاستهلاك الحضري والصناعة.

3– العوامل الاقتصادية

نلاحظ نفاذ الموارد المعدنية والطاقية : اقفال مناجم المنغنيز لبوعرفة سنة 1967، والرصاص والزنك لبوبكر وتويسيت سنتي 1969 و 2002 على التوالي، والحديد لويشان (بني بوايفرور) سنة 1997، والانتراسيت لجرادة سنة 2001. وباستثناء الوحدتين الصناعيتين ذات الأهمية الوطنية (مصنع الحديد والصلب سوناسيد بسلوان ومعمل الإسمنت هولسيم بالعيون)، فإن النسيج الصناعي للجهة الشرقية يتوفر على قدرة

ضعيفة للتشغيل وينحصر في صناعات صغيرة في الوسط الحضري ب «المناطق الصناعية» لوجدة والناضور وبركان. أما بالنسبة للساحل المتوسطي، على طول أزيد من 200 كيلومتر، من مصب واد نكور الى غرب مصب كيس في الشرق، فإنه ضعيف الاستغلال للصيد والسياحة الشاطئية. والناضور والسعيدية يمثلان المنفذين الميناءي والشاطئي الشبه وحيدين للجهة الشرقية على البحر الأبيض المتوسط.

وأخيرا، فإن اقتصاد الجهة، خاصة بالوسط الحضري، تتميز بانتشار قطاع غير منظم يجمع مهنا صغيرة وتجارات لسد الرمق.

4– التقلبات الجيوسياسية

منذ استقلال الجزائر سنة 1962، وحسب المناخ الذي يسيطر على العلاقات الثنائية، فإن الحدود المغربية الجزائرية عرفت فترات فتح أو إقفال تبلغ على امتداد 45 سنة 25 سنة من الإقفال : سنة 1963، من 1975 الى 1988 ومن 1994 الى يومنا هذا. وتحدث فترات الإقفال آثارا سلبية : كساد تجاري، فندقي، وفي الأنشطة الحضرية ...

جهة تابعة للموارد الخارجية

تعد الموارد الذاتية للجهة غير كافية، في حين تعرف الساكنة نموا ملحوظا. فقد انتقل عدد السكان من 1.475.376 سنة 1982 إلى 1.768.691 سنة 1994، ليصل إلى 1.918.094 سنة 2004 (المصدر : الإحصاءات العامة للسكان والسكنى). ويتطلب الحفاظ على التوازن اللجوء إلى مداخيل خارجية :

1– الجهة الشرقية أول مركز بالمغرب للهجرة إلى الخارج

من نهاية القرن التاسع عشر الى سنوات 1960، كان هناك تيار للهجرة نحو ولاية وهران المجاورة. ومع استقلال الجزائر، توجهت الهجرات نحو أوروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا) وتقوت حتى أوساط السبعينات. ونتيجة الأزمة الاقتصادية (1974-1975، اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الإجراءات لكبح الهجرة الأجنبية (إقفال الحدود، اعتماد الفيزا...). أمام هذه القيود، أخذت الهجرة أشكالا أخرى : تجمع عائلي، البحث عن منافذ أخرى (اسبانيا، ايطاليا ...) الهجرة السرية. وبفضل التحويلات النقدية للمغاربة المقيمين بالخارج، فإن الجهة تعد موقعا ماليا. إلا أن الرساميل المودعة في مدن الجهة، خاصة الناضور ووجدة، لاتستعمل بشكل كاف لغايات استثمارية منتجة.

2– التهريب، مكون لاقتصاد الجهة

ظاهرة التهريب تتواجد في كل مكان بالمدن، وتتم مداولتها على واجهتين : من جهة الشمال مع مدينة مليلية الاسبانية ومن جهة الشرق مع الجزائر. والتهريب يروج رأسمالا سنويا يساوي العديد من ملايير الدراهم وله آثار سوسيواقتصادية هامة غير أنه ينبغي التمييز بين التهريب المعيشي الذي يمارسه مهربون صغار والتهريب الكبير الذي يشرف عليه مهربون كبار منظمون في شبكات مهيكلة ويتوفرون على وسائل ورساميل ضخمة.

إسهام الدولة قد يأخذ عدة أشكال : تخفيضات جبائية، حل مسألة الأنظمة العقارية، إحداث صندوق لتنمية الجهة الشرقية على شاكلة جهات أخرى بالعالم تداركت تأخرها الاقتصادي.

جهة وصل كامنة نتيجة موقعها الجغرافي

أثر فتح الحدود المغربية–الجزائرية على الجهة الشرقية

إنه أثر إيجابي إذا درسنا حالة الفترة 1988-1994 التي عرفت ازدهارا كبيرا للسياحة المغاربية. وقد تجاوز عدد السياح في الاتجاه الجزائر–المغرب حاجز المليونين سنة 1991. وقد كان الأمر يتعلق في الواقع بسياحة تجارية يقوم بها الجزائريون ثم التونسيون بشكل ثانوي، والذين كانوا يقتنون منتوجات مغربية وأيضا بضائع مهربة من مليلية. وقد كانت الآثار الإيجابية لهذه الزيارات السياحية المغاربية على وجدة، الناضور وبركان مختلفة. وقد حدث تطور سريع للقطاع السياحي تمثل في زيادة قوية للطاقة الإيوائية للمدن الحدودية: من 1987 إلى 1992، انتقل عدد الأسرة بالفنادق من 1852 الى 3881 (+ 109%) بوجدة، ومن 1336 إلى 3592 (+170%) بالناضور. كما عرفت أنواع التجارة توسعا قويا (التغذية، اللباس، التجهيز المنزلي، قطاع غيار السيارات...) والخدمات المرتبطة بالنقل والعبور (نشاطات إصلاح السيارات، وكالات الأسفار، المطعمة...).

موقع الجهة : ميزة كامنة هامة

تجاور الجهة الشرقية بلدين : الجزائر وما بعد البحر الأبيض المتوسط اسبانيا. وإذا كان بعدها عن جهة الوسط، الموجودة على الساحل الأطلسي والتي تشمل الرباط والدار البيضاء، قد ساهم في تأخرها الاقتصادي والاجتماعي، فإن موقعها الحدودي يسمح لها، في حالة تحقيق المغرب العربي، من أن تصبح جهة وصل في الفضاء المغاربي وبالتالي التغلب على حاجز الهامشية والاندماج أكثر في الفضاء الوطني.

الدور المنتظر للدولة

نتيجة موقعها الجغرافي والحدودي، فإن الجهة الشرقية ينبغي أن تستفيد من مجهود خاص من قبل الدولة في مجال الاستثمارات. فعلى عاتق الدولة إعطاء دفعة لتنمية الجهة بإقامة تجهيزات ثقيلة، ذات المنفعة الوطنية وبوسعها أن تحفز قطاعات أخرى سوسيو اقتصادية. ويتعلق الأمر بمشاريع، منها ما هو مبرمج ومنها ما هو جاري، لفك عزلة الجهة وتحسين بنيتها الطرقية والسككية.

وعن طريق سياسة إرادية للتنمية، فإن إسهام الدولة قد يأخذ عدة أشكال : تخفيضات جبائية، حل مسألة الأنظمة العقارية، إحداث صندوق لتنمية الجهة الشرقية على شاكلة جهات أخرى بالعالم تداركت تأخرها الاقتصادي.

وكـــالـــة الـــجـهـــة الـشـرقـيـــة : استراتيجية التدخل والتنمية القطاعية

توفيـق بـودشـيـش – مـديـر الـتـعـــاون الـدولـــي
وكـالـة الـجـهـة الـشـرقـيـة

إن مقاربة أقطاب التنمية التي تحبذها وكالة الجهة الشرقية تشكل قطيعة مع الماضي وتبحث على أقصى وقع اقتصادي واجتماعي وبشري للمشاريع القابلة للتطوير.

إن العولمة، المرتبطة بتنافسية أكثر حدة تمس على حد سواء الأمم والمجالات الترابية التي تكونها، تجعل من التراب، المعرف بشكل مبسط: «مجال جغرافي ما يتوفر على موارد قابلة للتقييم»، رهانا أساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

إن اعتماد المغرب سياسات عمومية ترابية أكثر فأكثر على الصعيد المحلي (المخطط الوطني للتهيئة الترابية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إحداث وكالات للتنمية الجهوية، تعزيز السلطات المحلية، إحداث مراكز جهوية للاستثمار، لاتمركز إداري، الخ.)، يشكل، على المستوى المؤسساتي، توجها حاسما من شأنه ان يسهل بروز التراب كموقع ملائم لتعبئة الموارد، وخلق الثروات والتنافسية على الصعيد الوطني والدولي.

وبالفعل، وكما يبرز ذلك البروفسور ناصر القادري، بلسان كلود كورلي «الشمولية، التي لا ينبغي أن نخلطها مع التبسيط، تترك المكان للفضاء، للتراب. وهكذا يظهر انفلاقا جديدا بين الشمولي والمحلي. يتعلق الأمر بتنمية حسب منطق الشبكات متعددة الأبعاد، معقدة، مبدعة وفي آن واحد جد ترابية ومعولمة. وهذه المقاربة تزحزح اليوم مقاربة مجالية التي كانت تترجم إلى حد الآن في ميدان العلاقات اقتصادية بمنطق القرب والدمج (الدمى الروسية). وهذه التطورات سوف تدفع المغرب أكثر فأكثر للبحث في مجالاته الترابية على حلول جديدة، تجمع بين الجودة والخصوصيات المحلية، من أجل الانتقال من جغرافية التكاليف إلى جغرافية الكفاءات» (عناصر تحليل حول التنمية الترابية، مجموعة لارماتان، طبعة 2007، صفحة 27).

البعد المؤسساتي

من بين متطلبات التنمية الترابية، اثنان تبرزان بشكل جلي:

- في مرحلة أولى، ضرورة تقعيد التنمية المحلية على أساس تشاركي، والذي ينبغي أن يبحث عن انخراط الساكنة المعنية في المشاريع المقررة ؛
- في مرحلة ثانية، اعتبار صعوبة التدخلات على الصعيد المحلي (تنوع المشاريع التنموية وتنوع الفاعلين والمتدخلين).

ونتيجة لذلك، فإن التفكير في مجال التنمية الجهوية تضع البعد المؤسساتي في قلب الإشكالية. فهي توضح طبيعة الفاعلين المحليين المعنيين، ومسؤولياتهم وقدرتهم على تعبئة وتقييم الموارد الترابية.

ووكالة الجهة، كفاعل ترابي جديد أحدث في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، جاءت لتعزيز الآليات المؤسساتية الموجودة لتنشيط التنمية السوسيواقتصادية للجهة. وإن المهام المخولة لها، في اطار القانون الذي صادقت عليه غرفتي البرلمان، والذي صدر في الجريدة الرسمية في ماي 2006، تمس قطاعات جد مختلفة كتنمية البنيات الأساسية، وإحداث مناطق حرة، والإنعاش الاقتصادي ودعم المجتمع المدني. وعلى غرار وكالات أخرى للتنمية (وكالتي الشمال والجنوب)، منح المشروع صلاحيات جد واسعة لوكالة الجهة الشرقية، وهي آخر وكالة محدثة من بين الوكالات المشار إليها أعلاه.

وبوازع الفعالية وأقصى النتائج لتدخلاها، فإن هذه الكفاءات تسخر من قبل وكالة الجهة الشرقية لتقديم الدعم للفاعلين المحليين (السلطات المحلية، الهيئات المنتخبة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الخ.)، من جهة، وللإستجابة للمتطلبات الجديدة للتنمية الترابية (تنمية عوامل التنافسية، خلق انسجام بين مشاريع التنمية على الصعيد الجهوي، إرساء مسارات تشاركية، الخ.)، من جهة أخرى. لذا، فقد تم اعتماد أربعة محاور تدخل، ملخصة فيما يلي :

- إستراتيجية التنمية الجهوية، التي تهدف إلى تحديد الأولويات التنموية على الصعيد الشمولي، والرامية إلى إعادة موقعة الجهة في محيطها الوطني والدولي ؛
- تنمية القطاعات، لمواكبة المشاريع الكبرى

المهيكلة المنبثقة عن المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية والسماح ببروز قطاعات جديدة ؛

• التنمية الترابية في اتجاه تعزيز الجاذبية الترابية وخلق انسجام بين المشاريع على الصعيد الجهوي، بإبراز أقطاب للتنمية الترابية ؛

• تشجيع الشراكة وتعبئة التمويلات.

وعلى صعيد آخر، فإن طريقة تدخل الوكالة مهيأ بشكل يشجع البرامج المهيكلة المنبثقة من المبادرة الملكية، ومن جهة أخرى إغناء العمل الذي يقوم به الفاعلون الآخرون على الصعيدين الوطني والمحلي، وسوف نوضح هذه المقربة عبر موضوع المشاريع القطاعية.

دعم المشاريع الكبرى القطاعية

تشهد الجهة الشرقية تحولا هاما بانطلاق مجموعة من الأوراش الكبرى تمس القطاعات التالية : بنيات النقل (الطريق، البحر، الجو)، والبنيات الأساسية (الماء، الطاقة، السكن)، والقطاعات الإنتاجية (السياحة، الصناعة الفلاحية، التكنولوجيات الجديدة، الخ.) والقطاعات الأفقية (التربية والتكوين، الصناعات الثقافية، الخ.) والقطاعات الاجتماعية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الصحة والأنشطة المدرة للدخل)، الخ.

وهذه المشاريع التي تباشرها الوزارات المعنية، تجند وسائل مالية هامة تقدر بحوالي 60 مليار درهم.

وبما أن الوكالة ليس من مهامها أن تحل محل مختلف الفاعلين القطاعيين المختصين، فإن دورها يهدف إلى تسريع البرامج القطاعية التي تكتسي طابع الإستعجالية. لذا، فإن دعمها يكون بالضرورة انتقائيا ويعطي الأفضلية للمشاريع :

• ذات الوقع الجهوي القوي ؛

• التي تحدث تناسق بين القطاعات و المجالات الترابية ؛

• التي تحدث مناصب شغل ؛

• التي تنتج عنها قيمة مضافة قوية ؛

• التي تحافظ على البيئة ؛

• التي تشكل رافعة في مجال الرقي بالمرأة ؛

• التي تساهم في تكافؤ الفرص.

وقد أفضت مقاربة الوكالة، التي تعتمد على مقاربات متقاطعة ما بين القطاعات الاقتصادية، ومؤهلات كل مجال ترابي وتعاضد مصالح مختلف الفاعلين، إلى تحديد مجموعة من الأقطاب نصفها بعجالة كالتالي :

• وجدة، كقطب كفاءات ؛

• الناضور، بركان، السعيدية، كقطب أنظمة إنتاجية ؛

• تاوريرت، كقطب لوجيستيكا ؛

• فكيك، جرادة، بوعرفة، كقطب تنمية إيكولوجية (انظر في هذا العدد مقال حول المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية وتقديم حول الجهة).

إن المقاربة ب «أقطاب التنمية الجهوية» تشكل قطيعة مع الماضي وتمنح إطارا مرجعيا موجه لتقييم خصوصيات كل مكون ترابي، بغية ضمان أقصى وقع داخل الجهة وربما بين الجهات. وفي الماضي، كانت المشاريع الكبرى القطاعية، إما تتمثل في توسيع المشاريع الموروثة عن الحماية، وإما إقامة وحدات صناعية جاهزة مهيأة في إطار التخطيط المركزي، والموزعة بعد ذلك على الجهات حسب مختلف المعايير ذات الطابع الاقتصادي والسياسي. والأمثلة على ذلك هي :

• الحديد والصلب (مصنع صوناسيد) ؛

• الإسمنت (مصنع الإسمنت هولسيم) ؛

• السكر (مصنع السكر سوكرافور) ؛

• التجهيزات الهيدروفلاحية (بملوية السفلى والعليا) ؛

• الإستغلال المنجمي (جرادة، تويسيت، بوعرفة، الخ.).

وهذه المشاريع التي طبعت الفترة 1960 – 1985 كانت لها آثار إيجابية على الجهة، عن طريق نقل التكنولوجيا والكفاءات وبداية الإندماج في الإقتصاد الوطني، لكنها مع ذلك أظهرت ضعفا على صعيد آثارها التحريكية بالمقارنة مع الإنتظارات. وعلى سبيل المثال، فيقدر أنه رغم مجهودات الإستثمار العمومي في هذه المشاريع الصناعية الكبرى، فإن هذا القطاع لا يمثل سوى 2 بالمائة من التشغيل بالجهة. وتوضح تحاليل الوقع في هذا الموضوع، كدراسة البنك الولي المعنونة « المغرب: اسبقيات استثمارات القطاع العمومي 1981 – 1985» .ليونيو 1983، بأن هذه المحدودية مرتبطة، بالخصوص، باختيار القطاعات وتقنيات الإنتاج، التي لم تكن دائما مناسبة للواقع الجهوي.

ثم عرفت الجهة فترة لا إستثمار عمومي بين 1980 و 2000، سيما في مناخ التعديلات البنيوية التي كان يعيشها المغرب آنذاك. وهنا بدأت تبرز الظواهر المضرة، كالهجرة

القروية والتهريب، والتي غدت اختلالات الاقتصاد الجهوي. وقد عادت الإستثمارات العمومية سنت 1995 عبر المشاريع القطاعية الكبرى (الطريق الإلتفافية المتوسطية، توسيع ميناء الناضور، الخ.) بالتركيز على الامتيازات المقارنة للجهة. وقد نتج عن هذا الجيل الجديد من المشاريع الكبرى القطاعية فوائد ايجابية، كتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الجهوية واندماج أكبر للفاعلين المحليين في المشاريع.

أما الحدود التي تم التنبه لها فتتعلق بالتأخير المتراكم بالمقارنة مع الجهات الأخرى، والتقييم الضعيف للإنتاجات الفلاحية والأخطار التي تحذق بالموارد الطبيعية نظرا لهشاشتها.

وفي الختام، فإن الجيل الجديد للمشاريع الكبرى القطاعية التي انبثقت عن المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، لمن شأنها أن تتدارك التأخيرات السوسيواقتصادية للجهة علي الصعيد الوطني وإعداد الجهة الشرقية لرفع تحدي انفتاح البلاد على الفضاء الأورومتوسطي. إنه طموح الجهة والتحدي المطروح أمام الفاعلين في مجال التنمية الجهوية.

المشاريع المرجعية للتنمية الجهوية للجهة الشرقية

الـفـتـــرة	الستينات إلى أواسط الثمانينات	من أواسط الثمانينات إلى بداية الألفية الثالثة	بعد الخطاب الملكي لـ 18 مارس 2003
السياسة الوطنية للتنمية الجهوية	التخطيط الممركز للتنمية الجهوية	تحرير الإقتصاد والبحث عن الإمتيازات المقارنة الجهوية	تنمية التراب وتشجيع الإمتيازات المقارنة الجهوية
المشاريع المرجعية	– الصلب والحديد – الإسمنت – السكر – التجهيزات الهيدروفلاحية – الإستغلال المنجمي	– توسيع ميناء الناضور – الطريق الإلتفافية المتوسطية – السياحة – تربية الماشية – التجارة – الصيد	– تأهيل البنيات الإرتباطية – تنمية المناطق الصناعية – إعادة التأهيل الحضري – تكوين الكفاءات – محاربة الفقر
الإنعكاسات الإيجابية	– نقل التكنولوجيا – تحسين التأهيل – إندماج الجهة في الإقتصاد الوطني	– تحسين نوعية تنافسية الإنتاجات الجهوية – اشراك الفاعلين المحليين في المشاريع	– تحسين التنافسية – تنمية الصادرات – رفع الجاذبية الترابية – استراتيجية للتنمية أكثر صدقية وأكثر واقعية – تقييم المؤهلات الترابية
الحدود و/أو الإكراهات	– أثر ضعيف على تنمية الأنشطة الجهوية – ضعف مناصب الشغل المحدثة – ضعف المداخيل الجبائية لفائدة الجهة	– التأخر المتراكم بالقارنة مع الجهات الأخرى – التقييم الضعيف للإنتاجات الجهوية – هشاشة الموارد الطبيعية	– مشاركة الفاعلين المحليين – القدرات المحلية للتخطيط والتسيير – توجه رؤوس الأموال واليد العاملة نحو الخارج – ثقل القطاع غير المنظم *
الدروس المستخلصة	– مشاريع تلك المرحلة لم تكن تأخذ بعين الإعتبار التنافسية على المدى الطويل للإنتاج الجهوي، مما أدى إلى تقليص النشاط وانتقاله إلى جهات أخرى – الوقع الإقتصادي والإجتماعيللمشاريع متوقف على مستوى اندماج في النسيج المحلي	– تشكل الموارد النوعية للجهة قاعدة ملائمة للتنمية الجهوية – الهشاشة الإكولوجية تدفع لصالح مشاريع مقتصدة من ناحية الموارد الطبيعية، والمكثفة من حيث العوامل غير المادية	– ظهور الجهة وبروز امتيازاتها المقارنة في محيط جديد أورومتوسطي قيد التكوين.

(*) يتعلق الأمر بمخاطر وتهديدات ينبغي أخذها بعين الإعتبار لضمان نجاح الإستراتيجية.

مجالات تدخل وكالة الجهة الشرقية

تعطي النصوص المحدثة لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم الجهة الشرقية للمملكة (وكالة الجهة الشرقية، تفويضا للوكالة، للقيام، خاصة :

«باقتراح وتشجيع لدى الفاعلين الوطنيين والدوليين لمشاريع في ميدان البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، في القطاعات المنتجة (الفلاحة، الصناعة، المعادن، السكنى، الخ.) والقطاعات الأفقية (الخدمات واللوجستيكا، والتحول الحضري، والتكوين والبحث، والإعلام، والتواصل والتكنولوجيات الجديدة، والتراث والثقافة، الخ.) التي من شأنها أن تنمي خلق الثروات والتنافسية الاقتصادية للجهة»

(نبذة من قانون الإحداث 05-12 المنشور بالجريدة الرسمية رقم 5398 بتاريخ 23 فبراير 2006).

شراكات قطاعية [1]

من أجل تنشيط التنمية القطاعية، تضع الوكالة شراكات معدة بعناية، تمكن من تجميع المجهودات المالية إلى جانب إدماج المشاريع القطاعية ضمن إستراتيجية للتنمية الترابية، كما يحدد ذلك المقال السالف. وتسمح هذه المقاربة، من جهة أخرى، من تعبئة، لدى المقرضين الدوليين، الخبرة الملائمة والتمويلات التكميلية، إن اقتضى الحال.

ويوضح الجدول المقدم في الصفحة الموالية أهم الاتفاقيات الموقعة من طرف الوكالة منذ إحداثها، في مجال التنمية القطاعية. وعلى سبيل المثال، نقدم فيما يلي المشاريع الرائدة التي كانت موضوع اتفاقيات شراكة :

1- انجاز أشغال الكهربة لـ 177 قرية بوكالات وأقاليم الجهة الشرقية موضوع اتفاقية مع وزارة الداخلية والمكتب الوطني للكهرباء، بمبلغ يفوق 28 مليون درهم.

2- إنجاز مشاريع تجهيز بالماء الصالح للشرب بشراكة مع وزارة الداخلية بمبلغ 13 مليون درهم.

3- تقييم الموارد الغابوية وتنمية مراعي النجود العليا، بشراكة مع المندوبية السامية للمياه والغابات، بمبلغ 27 مليون درهم.

4- دعم لاقتناء معدات صحية بشراكة مع وزارة الصحة، بمبلغ 995.000 درهم.

5- تنمية وتدبير الموارد المائية، بشراكة مع وكالة الحوض المائي لملوية ووزارة تهيئة التراب الوطني والماء والبيئة، بمبلغ 30 مليون درهم.

6- دعم لإعداد تكوين للمربين المختصين، بشراكة مع جامعة الحسن الأول، بمبلغ 400.000 درهم.

7- دعم لإحداث أقطاب كفاءات ولتدعيم دور الجامعة في التنمية الجهوية، بمبلغ 10.500.000 درهم.

8- دعم لانجاز برنامج للسكن بجرادة، بكلفة 19 مليون درهم بشراكة مع وزارة السكنى، ووزارة الداخلية، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، والمجلس الجهوي و الشركة المغربية الإماراتية للتنمية.

9- دعم لإعادة هيكلة الأحياء ضعيفة التجهيز ببلدية جرادة ولتزويد المدينة بمنطقة صناعية ذات جاذبية، بشراكة مع المجلس الجهوي، ووزارة السكنى، والولاية والبلدية، بملغ 17,23 مليون درهم.

10- دعم لانجاز تجهيزات صرف للمنطقة الصناعية لتاوريرت، بشراكة مع بلدية تاوريرت، بمبلغ 3,8 مليون درهم.

11- دعم لتأهيل الأحياء المدارية لبلدية تويسيت (إقليم جرادة)، بشراكة مع وزارة السكنى، والمجلس الجهوي، والبلدية والولاية، بمبلغ 7,65 مليون درهم.

12- دعم لتأهيل الأحياء ضعيفة التجهيز لبلدية عين بني مطهر، بشراكة مع وزارة السكنى، والمجلس الجهوي والولاية والبلدية، بمبلغ 8,21 مليون درهم.

13- إعادة هيكلة الأحياء ضعيفة التجهيز لبركان الكبرى، بشراكة مع وزارة السكنى، والتعمير، والمجلس الجهوي، وبلديتي بركان وشرعة، والجماعات القروية لفزوان ولكزاز وعدة جمعيات، بمبلغ 47,5 مليون درهم.

مقتطف من الملحق 3 من تقرير نشاط وكالة الجهة الشرقية

شراكات قطاعية – لائحة الإتفاقيات

شراكات قطاعية (2/1)

مرجع	نوع الإتفاقية	الجهة / الإقليم	موضوع الإتفاقية	الشركاء	التمويل (*)	الكلفة الإجمالية (*)	النتائج المنتظرة	تاريخ التوقيع
	شراكة	تاوريرت	إنجاز تجهيزات الصرف للمنطقة الصناعية	وكالة الجهة	2,400,000	**3,800,000**	تمكين المدينة من منطقة صناعية لجلب المقاولات وخلق مناصب الشغل	5 دجنبر 2006
				بلدية تاوريرت	1,400,000			
213	شراكة	الجهة الشرقية	إنجاز أشغال الكهربة ل 177 قرية بعمالة وأقاليم الجهة	وكالة الجهة	14,413,150	**28,286,301**	تحسين إطار العيش، إحداث فرص الشغل، محاربة الهجرة القروية	29 نونبر 2006 التمويل 2006-2008
				وزارة الداخلية	14,143,150			
				م.و. للكهرباء	2500 لكل مسكن			
213	خاص	الجهة الشرقية	إنجاز مشاريع للماء الصالح للشرب للجهة	وكالة الجهة	2,000,000	**13,315,0000**	تحسين إطار العيش، إحداث فرص الشغل، محاربة الهجرة القروية	24 نونبر 2006 التمويل 2006
				وزارة الداخلية	11,315,000			
				م.و. للماء الصالح للشرب				
221	خاص	الجهة الشرقية	المحافظة والتنمية المستدامة للموارد الغابوية ضد التصحر بالجهة الشرقية	وكالة الجهة	5,950,000	**27,330,000**	- تقييم الموارد الغابوية، - التنمية الجماعية، - تشجيع تربية النحل، - تنمية المراعي بالنجود العليا	23 نونبر 2006 التمويل ما بين 2006 و2009
				المندوبية السامية للمياه والغابات ومحارب التصحر	21,380,000			
241	شراكة	الجهة الشرقية	دعم للحصول على تجهيزات صحية للجهة الشرقية	الجهة الشرقية	995.000	**995.000**	تدعيم البنيات الصحية للجهة، توفير سيارات إسعاف مجهزة بالمناطق القروية	دجنبر 2006 التمويل 2006
				وزارة الصحة				
	شراكة	جرادة	إعادة هيكلة أحياء ضعيفة التجهيز بتوييست	الوزارة المنتدبة المكلفة بالسكن والتعمير	2,500,000	**7,650,000**	تأهيل الأحياء الدائرية للمدينة، تعزيز المرافق العمومية والتجهيزات، محاربة السكن العشوائي	نونبر 2006 التمويل ما بين 2006 و2009
				وكالة الجهة	2,700,000			
				والي الجهة الشرقية				
				عامل إقليم جرادة				
				رئيس المجلس الجهوي للجهة الشرقية	2,150,000			
				رئيس المجلس البلدي بتوييست	300,000			
	شراكة	جرادة	تأهيل 6 أحياء ضعيفة التجهيز ببلدية عين بني مطهر	وكالة الجهة	2,460,000	**8,210,000**	تأهيل الأحياء الدائرية للمدينة، تعزيز المرافق العمومية والتجهيزات، محاربة السكن العشوائي	نونبر 2006 التمويل ما بين 2006 و2009
				الوزارة المنتدبة المكلفة بالسكن والتعمير	2,500,000			
				والي الجهة الشرقية				
				عامل إقليم جرادة				
				رئيس المجلس الجهوي للجهة الشرقية	2,850,000			
				رئيس المجلس البلدي لعين بني مطهر	400,000			
				وكالة الجهة	16,000,000			
322	شراكة	بركان	إعادة هيكلة الأحياء ضعيفة التجهيز لبركان الكبرى	الوزارة المنتدبة المكلفة بالسكن والتعمير	21,000,000	**52,510,000**	تأهيل الأحياء الدائرية للمدينة، تعزيز المرافق العمومية والتجهيزات، محاربة السكن العشوائي	نونبر 2006 التمويل ما بين 2006 و2009
				المجلس الجهوي	1,000,000			
				بلدية بركان	1,600,000			
				بلدية شراع	1,180,000			
				بلدية لكازل	630,000			
				الجماعة القروية لغزوان	100,000			
				الجمعيات	11,000,000			

(*) مبالغ المشاريع بالدرهم مبين بالدرهم إن لم تتم الإشارة إلى عملة أخرى

مقتطف من الملحق 3 من تقرير نشاط وكالة الجهة الشرقية

شراكات قطاعية (2/2)

مرجع	نوع الإتفاقية	الجهة / الإقليم	موضوع الإتفاقية	الشركاء	التمويل (*)	الكلفة الإجمالية (*)	النتائج المنتظرة	تاريخ التوقيع
314	خاص	الجهة الشرقية	التنمية والتدبير للموارد البشرية	وكالة الجهة الشرقية	10,000,000	**30,000,000**	إنجاز مشاريع لحماية الموارد المائية على صعيد الكم والجودة، من الفيضانات، تنمية البحث والإبداع في ميدان المياه	20 دجنبر 2006 التمويل 2008-2006
				وكالة الحوض المائي لملوية	20,000,000			
232	شراكة	وجدة	وضع تكوينات لمربين متخصصين بجامعة محمد الأول بوجدة	وكالة الجهة الشرقية	400,733	**400,733**	مساهمة في وضع تكوين نموذجي على الصعيد الوطني للمربين المتخصصين للإستجابة لحاجة المراكز في هذا المجال	فاتح دجنبر 2005 التمويل 2006
				كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين				
				جامعة الحسن الأول بوجدة				
				جمعية Safaar				
311	خاص	الجهة الشرقية	دعم لتنشيط أقطاب الكفاءات وتعزيز دور الجامعة في التنمية الجهوية	وكالة الجهة الشرقية	4,500,000	**10,500,000**	تنمية الخبرة بالجهة، ملائمة التكوين مع سوق الشغل، تنمية البحث، تكثيف الجامعة مع انتظارات الوسط المهني	12 غشت 2006 التمويل 2006
				جامعة محمد الأول بوجدة	6,000,000			
322	شراكة	جرادة	إعادة إسكان ضحايا حي طوبا بمركز واد الحيمر، جماعة تيولي إقليم جرادة	الوزارة المنتدبة المكلفة بالسكنى والتعمير	4,000,000	**19,140,000**	إنجاز برنامج 125 مسكن اجتماعي لفائدة السكان ضحايا الفيضانات	27 يناير 2006 التمويل 2006
				وكالة الجهة الشرقية	1,000,000			
				وزارة الداخلية	8,390,000			
				مجلس الجهة الشرقية	1,500,000			
				التعاون الوطني	1,500,000			
				م.و. للماء الصالح للشرب	1,100,000			
				م.و. للكهرباء	650,000			
				و.م.ج. للماء والكهرباء لوجدة				
				الشركة المغربية الإماراتية للتنمية التي تمتلك مسامر الرصاص الواقعة بمركز واد الحيمر	1,000,000			
				الجماعة القروية لتيولي				
322	شراكة	جرادة	إعادة هيكلة الأحياء ضعيفة التجهيز ببلدية جرادة	الوزارة المنتدبة المكلفة بالسكنى والتعمير	10,000,000	**17,230,000**	تمكين المدينة من منطقة صناعية لاجتذاب المقاولات وخلق مناصب الشغل	نونبر 2006 التمويل 2007-2006
				وكالة الجهة الشرقية	3,000,000			
				عامل الجهة الشرقية				
				والي الجهة الشرقية				
				رئيس المجلس الجهوي للجهة الشرقية	2,000,000			
				رئيس المجلس الجهوي لجرادة	2,230,000			

(*) مبالغ المشاريع بالدرهم مبين بالدرهم إن لم تتم الإشارة إلى عملة أخرى

مقتطف من الملحق 3 من تقرير نشاط وكالة الجهة الشرقية

Extrait de l'Annexe 3 du Rapport d'Activités de l'Agence de l'Oriental

مجموعات التفكير لـ (INTA) محاور وإعادة تأهيل مدن الجهة الشرقية

ميشيل سودارسكيز – كاتب عام *INTA*

إن التحولات المعقدة الجارية بالجهة الشرقية تجعل النظرة لإعادة تركيب التراب ضرورية أكثر من أي وقت مضى، مع تأهيل حضري متحكم فيه أكثر ومنسجم أكثر مع متطلبات التنمية المندمجة. وفي هذا المنظور، كانت ثلاثة محاور موضع مجموعات للتفكير مع INTA واقتراحات مع خبراء دوليين.

إن الموقع الجغرافي للجهة الشرقية وتشكلها وتاريخها يجعل منها أرضا للرهانات: هنا توضع أسئلة حاسمة في مجال التهيئة والتنمية الإستراتيجية التي تتطلب أجوبة كبيرة. وهذا هو مغزى مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي وضع في خطابه يوم 18 مارس 2003 الجهة الشرقية في قلب المغرب.

الجهة الشرقية هي أرض للرهانات الإجتماعية والإقتصادية والمجالية

إن موقعها يمثل مؤهلا هاما يجمع بين خط ساحلي وهضاب يسهل اجتيازها، ومناطق جبلية مشجرة ودور وسيط بين الإتحاد الأوروبي والجزائر. وقد انطلقت الميكانيزمات في العمل: فالحدود قاعدة اقتصادية، والساحل المتوسطي يتمتع بجاذبية استثنائية، والهضبة تستقبل اقطابا ثانوية للتنمية والجبل ينفتح على الحداثة.
بدعوة من الجهة الشرقية، عبأت INTA فوق هذا التراب الفريد من نوعه تجارب وأفكار أكثر من ثلاثين خبيرا قدموا من عدة دول في مهمتين طويلتين وهامتين أديتا إلى اقتراح منظور شمولي ومندمج للتنمية الترابية يتمحور حول ثلاث محاور :

- تدعيم دور وجدة كحاضرة جهوية ؛
- تعزيز القطب الكبير للتنمية الإقتصادية للناظور ؛
- تسهيل سيولة العلاقات بين المناطق الترابية الكبرى للجهة الشرقية.

وجدة، الحاضرة الجهوية

لقد نمت المدينة العاصمة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وهي ما زالت تنمو إلا أن نموها غير متحكم فيه، وتنتج عنه حاجة كبرى للإنسجام الحضري. وتضل وجدة مدينة عاصمة مع مرجعيات تاريخية عميقة التجدر التي تنضاف إلى قيم روحية وثقافية ما زالت حية. ورغم الصعوبات الإقتصادية، فإن الساكنة الشغيلة والمتحمسة، كما وصفها صاحب الجلالة، بوسعها أن تنظم مع السلطات العمومية إعادة استنجام بتطبيق سياسة إرادية تضم جميع الفاعلين العموميين والخواص.
وقد أظهرت مجموعة INTA الإمكانات العقارية التي يوفرها تحويل أراضي تابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدة بالمقربة من وسط المدينة كبداية ورافعة لمشروع موحد للتجديد الحضري، يكون محركا لنهضة حضرية وشعارا لطريقة عيش تجمع التاريخ بالوقت الراهن. إن الأهم في سيتي سانتر (CITY CENTER) أو الواحة الحضرية، ليس الشكل الحضري بقدر مما هو تعزيز جاذبية القطاع الثلاثي بعرض سكني أكثر اختلافا، وعرض خدمات يستجيب لحاجيات التنمية الشخصية للساكنة (ثقافة، ترفيه، تربية، صحة، تكوين، ألخ)، ومحدث لفرص الشغل: مكاتب وخدمات عليا لمقاولات الجهة الشرقية.

الناظور، القطب الكبير للتنمية الإقتصادية

إن المشاريع الكبرى التي انطلقت بعد الخطاب المؤسس لصاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 18 مارس 2003، تجعل من الناظور همزة وصل، فهي تضعه بشكل جلي في طرق المبادلات الدولية والمتوسطية، ولها وقع كبير على تنظيم المدينة والتجمع الحضري.
إن وصول السكة الحديدية، ونمو الميناء وإحداث صناعات، ستعطي دفعة جديدة للإقتصاد المحلي إلى جانب تعزيز المنطقة

الشرقية المغربية. وتتوفر الناضور على مؤهلات هامة: فموقعها المتميز ووضعيتها الجغرافية الملائمة تسمح بنمو عرض سياحي وبمبادلات تجارية. وأمام طموحات تنموية مشروعة، فإن الناضور ستواجه مشاكل مرتبطة بضعف التأهيل الحضري (استهلاك مبالغ فيه للمساحة، صعوبات التنقل، التلوث، إلخ) والتي تتسبب في نقص في الجاذبية وبالتالي كبح للآفاق التنموية.

وقد أرادت مجموعة INTA أن تؤكد على التفاعل المتبادل ما بين منطقتين :

- تنظيم المدينة وتجمعها (الناضور الكبير) بالإستفادة من المشاريع الكبرى ؛
- تحسين ظروف عيش الساكنة وإقحامها في تطور مدينتهم.

وقد أظهرت مجموعة INTA أسبقية إصلاح المجال العريض: المعالجة الواسعة للبحيرة مع تحسين جودة الماء، حماية وتهيئة ضفاف البحيرة، إبراز موقع الجبل بتوسيع مجال الرؤية. وإن التفاعل ما بين المدينة والبحيرة سوف يعطي متسعا مجاليا هاما أمام المدينة اتجاه البحيرة، محدثا بذلك مكانا للتجول وشاطئ حضري يستقبل تجهيزات وأنشطة وحفلات تحتاجها المدينة العصرية. وهذه الإقتراحات تستكمل بمعالجة حضرية لخط السكك الحديدية ومحطة القطار بوسط المدينة حتى تتسنى إعادة تشكيل بالحجم الكبير وتحسين السير وتقييم عقاري مولد للموارد ولمناصب الشغل.

وقد تمكنت مجموعة INTA من معالجة مهام أخرى عديدة في مختلف مستويات المشروع :

- على مستوى مدينة الناضور الكبرى، إقامة خدمة للنقل السككي تستعمل الخط الجديد وتربط سلوان، زغنغن، الناضور، وبني سار ثم العروي، تستكمل بخط للنقل (قد يصبح فيما بعد قطارا حضريا (TRAMWAY) يربط مباشرة سلوان بوسط الناضور وأحيائها بعد ذلك، في هذه الهيكلة الجديدة التي تسمح بتركيز التنمية حول أقطاب المحطات ؛
- على مستوى مركز الناضور، برنامج لإعادة الهيكلة يرتكز على المشاريع الكبرى (تقييم في الواجهة البحرية حول المحطات، الطرق الجديدة، زرع نباتات وتقييم الواد) ؛
- على صعيد الأحياء، عملية قرب لتحسين المظهر الخارجي، ترصيف الأزقة، توسيع المغروسات، تطوير الخدمات التي تشرك فيها الساكنة مباشرة، بالإعتماد على التجارب الجارية وتعميمها.

ويتضمن المشروع الذي تقترحه INTA مبادئ التنمية المستدامة التي تجمع في آن واحد بين النمو الإقتصادي والتطور الإجتماعي واحترام البيئة، موضع أجندا 21 محلية. وقد اقترحت المجموعة أخيرا بأن يقدم الناضور الكبير ملفا لليونيسكو لترتيب هذا الموقع الفذ في التراث العالمي للإنسانية.

إعادة تشكيل مناطق الجهة الشرقية

علاوة على المدينتين الكبيرتين، فإن الجهة الشرقية غنية بمدنها الأخرى الصغيرة والمتوسطة التي تضل هشة في محيط يتميز بالمنافسة داخل المغرب وعلى الصعيد الدولي. وإن جعل هذه المدن ضمن شبكة بفضل البنيات التحتية الكبرى للتواصل (السكك الحديدية،

مجموعة تفكير دولية بالناظور

الطريق الإلتفاتية المتوسطية، الطرق، مطارات محلية، إلخ) قد تمكنها من إيجاد مكانة نوعية في تنمية الجهة الشرقية ومن الحصول على توازن دائم.

ويمكن أن يتم تشكيل الجهة الشرقية حول مجموعة من الوظائف وعلى رأسها الماء. فمن الصنبور الجماعي أو السقاية إلى الواحة الحضرية لوجدة، ومن مجرى الماء الصغير بالحديقة إلى شبكة السقي الواسعة الممتدة على طول مئات الكيلومترات لحقول الحوامض، يشكل الماء عنصر هوية قوي يعبر في آن واحد عن الروابط والتضامن بين المدن والجهات، حيث كل مواطن جزء من المسؤولية.

ومن الوظائف الأخرى، وظيفة المركزيات المستعادة أو المعززة. فمصير مدن الجهة الشرقية مرتبط: فعلى قدرة مدن الجنوب والغرب (بوعرفة، تندرارة، بوعنان، بني تاجيت، تالسينت، تاوريرت والعيون) على استقبال وتثبيت الرحل على وشك الإستقرار يتوقف تحديد اكتضاض أقطاب وجدة الناضور. وهاتين الأخيرتين، ببلورة نقطارتكاز اقتصادية، واجتماعية وثقافية، بإمكانها أن تلعب دور تغذية وتأثير على الصعيد الجهوي.

وبركان المرتكزة بقوة على اقتصاد الحوامض تعتبر حلقة وصل ذات مؤهلات قوية بين الناضور ووجدة، بوسعها أن تتجاوز وضعها كاقتصاد تابع. أما جرادة ورغم إقفال المناجم، فإنها تظل مرحلة هامة بين وجدة وبوعرفة في منطقة مناخية متميزة وتتطلب سياسة إرادية للتمويل. وأخيرا ثلاث مدن صغيرة تتواجد في النقط الثلاث لمثلث الجهة الشرقية (فكيك، السعيدية ودبدو) تمثل قيم رمزية جد هامة نتيجة علاقة جد نوعية بين الإنسان والتاريخ والطبيعة. وهذه المدن الثلاث تنتظر عملية جد ملائمة ترتكز على التضامن الجهوي والوطني، وعلى تدابير مواكبة خاصة.

أما الوظائف ورافعات التهيئة، فتتكون من تدابير نوعية لدعم الفلاحة بمحيط المدن والإنتاجات النوعية، وكذا المبادلات بين المدن التي تسهم فيها الأشغال البنيوية الكبرى.

وقد استفادت وكالة الجهة الشرقية وكذا الفاعلون في التنمية الجهوية من مجموعات INTA التي برزت كأدوات معالجة لنقل التجارب والأفكار ولإعطاء إضاءة جديدة على واقع معقد والمساعدة على وضع حلول مناسبة تعتمد على مؤهلات وتجارب واسعة.

التقطيع الإداري للجهة الشرقية

يحد الجهة الشرقية شمالا البحر الأبيض المتوسط، وشرقا الجزائر، وغربا إقليمي تازة وبولمان، وجنوبا التراب الجزائري وإقليم الرشيدية. وتبلغ مساحة الجهة زهاء 82.820 كيلومتر مربع، أي 11،6 بالمائة من مساحة التراب الوطني، وساكنتها حوالي 1.877.000 نسمة، أي 6،7 في المائة من الساكنة الوطنية.

وحسب التقطيع الإداري الحالي، فإن المنطقة الشرقية تتكون من عمالة واحدة، هي عمالة وجدة أنجاد، و5 أقاليم: إقليم بركان، وإقليم تاوريرت، وإقليم جرادة، وإقليم فكيك وإقليم الناضور.

وتتكون الجهة من 25 بلدية و14 دائرة و 91 جماعة قروية و14 مركزا حضريا موزعة حسب الجدول التالي:

عمالة أو إقليم	بلدية	دائرة	جماعة	مركز حضري
وجدة – أنجاد	6	1	8	-
بـركـان	6	2	10	2
تـاوريـرت	3	3	11	-
جـرادة	3	2	11	2
فـكـيـك	2	2	10	4
الـنـاظـور	5	4	41	6

التنظيم الإداري لمختلف أقاليم الجهة

1- عمالة وجدة– أنجاد : نواة عمالة وجدة سابقا، وهي تتكون من 6 بلديات، ودائرة تضم 8 جماعات قروية. وتبلغ مساحة البلدية 1.714 كيلومتر مربع.

2- إقليم بركان : احدث بمرسوم 9 ابريل 1997 بعد تقسيم إقليم بركان– تاوريرت الى إقليمين. ويتكون إقليم بركان من 6 بلديات وومركزين يضمان 10 جماعات قروية. وتبلغ مساحته 1.985 كيلومتر مربع.

3- إقليم تاوريرت : احدث هو أيضا بمرسوم 9 أبريل 1997 بعد تقسيم إقليم بركان– تاوريرت إلى إقليمين مع ضم دائرة دبدو التي تنتمي إلى إقليم جرادة. وتبلغ مساحتها 8.541 كيلومتر مربع. وتتكون من 3 بلديات و3 دوائر تضم 11 جماعة قروية.

4- إقليم جرادة : أحدث بمرسوم 24 يناير1994 ، لكن مرسوم 9 ابريل 1994، اقتطع منها دائرة دبدو التي أضيفت إقليم تاوريرت، المحدث جديدا، ويمتد هذا الإقليم على مساحة 8.460 كيلومتر مربع، ويضم 3 بلديات ومركزين يشملان 11 جماعة قروية.

5- إقليم فكيك : احدث بمرسوم 14 يناير 1974 . ومنذ ذاك لم يعرف أي تغيير ترابي. وهذا الإقليم يمتد على مساحة 55.990 كيلومتر مربع. ويتكون حاليا من 2 بلديات ومركزين يضمان 10 جماعات قروية.

6- إقليم الناظور: احدث في 1959 ولم يعرف أي تغيير منذ إحداثه. وتقدر مساحته الحالية ب 6.130 كيلومتر مربع. ويتكون من 5 بلديات و4 دوائر تضم 41 جماعة قروية.

برامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : قطب جديد على الجبهة الشرقية

هشام الديوري – Ernst & Young

إن تشجيع قيام قطب اقتصادي في شرق الواجهة المتوسطية بالمغرب أصبح يبدو كشرط لا غنى عنه للتنمية المتوازنة لمجموع الوطن. وبرنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية يضع الأسس الصناعية لهذا الهدف ذو الطموحات الجهوية والوطنية في آن واحد.

في إطار سياسته الرامية إلى تنمية المشاريع المندمجة والمتكاملة الملائمة لخاصيات الأقاليم التابعة لنطاق تدخله، أنجزت وكالة الجهة الشرقية دراسة لإنشاء قطب للتنمية الصناعية بالجهة الشرقية.

وتتلخص الرهانات الرئيسية لهذا المشروع فيما يلي :

- إعادة التوازن الإقتصادي للمملكة على الجبهة الشرقية بقطب جديد أطلق عليه إسم «شرق المتوسط» ؛
- اللجوء إلى استثمارات داخلية وخارجية ؛
- كشف المؤهلات البشرية والدرايات المتوفرة ؛

تسهيل تثبيت السكان، سيما بالمناطق القروية وخلق مناصب الشغل ؛

- جعل ميناء الناضور البوابة الثانية المتوسطية للمغرب، بتكامل مع طنجة، وجعل الجهة الشرقية في قلب المثلث الإقتصادي الدار البيضاء–الجزائر–إسبانيا.

وعلى هذا البرنامج أن يقدم في النهاية عرضا في الميدان العقاري والعقارات في أحسن مواصفات الجودة، لتوفير طاقات استقبال منافسة للأنشطة الصناعية والخدماتية.

مؤهلات صناعية ينبغي تدعيمها

تحتل الجهة الشرقية موقعا جغرافيا استراتيجيا، فهي على مقربة من أوروبا وفي مدخل المغرب العربي، رغم كونها لا زالت متضررة من حدود أرضية جزائرية مقفلة. إن فك العزلة عن شمال الجهة يتقدم بسرعة كبيرة، سيما بفضل المشاريع البنوية الكبرى الجارية (الطريق الإلتفافية المتوسطية طنجة–السعيدية، الطريق السيارة فاس–وجدة، خط السكك الحديدية تاوريرت–الناضور...).

وفي مجال الموارد البشرية، فإن القدرة التكوينية توجد في مرحلة التكييف مع التطورات الديموغرافية وحاجيات الفاعلين. وبخصوص السكنى والتعمير والتجهيزات العمومية، تبذل مجهودات للتجديد الحضري (أكثر من 80 مشروعا لإعادة التأهيل الحضري، مثلا، لمدينة وجدة وحدها) حتى يتسنى تحسين إطار العيش بشكل عام في أهم التجمعات السكنية.

كان الإنتاج الصناعي بالجهة الشرقية يصل عند انطلاق الدراسة سنة 2004 إلى حوالي 7 ملايير درهم منها 75% حققها قطاع مواد البناء، و22% الصناعات الفلاحية الغذائية. ويضم النسيج الفلاحي 300 مقاولة، منها 85% منها تتواجد بوجدة والناظور.

غير أن تموقع الجهة على صعيد التصدير يضل ضعيفا رغم المؤهلات الهامة، بحيث تتضمن صادرات المنتوجات الصناعية، التي تقدر قيمتها بـ 734 مليون درهم، أساسا من سبائك رصاص (416 مليون درهم) ومصبرات السمك والفواكه والخضر (276 مليون درهم). أما الواردات، فتتكون من مواد أولية (الحبوب، كويرات الحديد والفحم الحجري).

القطاعات القفل للجهة

يعرف القطاع السياحي نموا متواصلا في الجهة الشرقية بفضل المحطة السياحية الجديدة للسعيدية، وستحدث هذه المنجزة عند اكتمالها 40.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر وتطرح في السوق حوالي 28.000 سرير. وإن ازدهار القطاع السياحي يستدعي إحداث شعب تكوينية مناسبة، وإقامة وحدات لوجيستيكية تسهل تموين المحطة، وكذا تنمية أنشطة اقتصادية من شأنها إنتاج سلع وتقديم الخدمات الضرورية (صناعات فلاحية–غذائية، الفرش والتجهيز المنزلي والفندقي، النقل السياحي، كراء العربات، وكالات أسفار).

وميدان الصناعة الفلاحية هو أيضا متميز بالنظر إلى القدرات الإنتاجية من المواد الفلاحية لحوض ملوية. وتتمثل أهمة

رهانات ها القطاع في التزويد بجودة منتظمة، وفي تحسين المردودية للإنتاجات الحالية، وكذا رفع الصادرات والقيم المضافة. وفي هذا المجال، فإن برامج تفويت أراضي شركة التنمية الفلاحية (SODEA) وشركة تدبير الأراضي الفلاحية (SOGETA) تشكل فرصة سانحة من شأنها جلب الفالعين المغاربة والأجانب، وبالتالي استثمارات تساعد على تحسين المردودية وتوفر منافذ عند التصدير.

أما بالنسبة لقطاع اللوجيستيكا، وهو دعامة البرامج التنموية بالجهة، فينبغي أن يمكن من نمو الأنشطة التجارية واستقطاب حركة الحاويات بالجهة وتنمية المناطق الداخلية. ويظل أحد الرهانات بالنسبة لهذا القطاع رفع وتيرة الرحلات البحرية مع أوروبا خارج فترة تصدير الحوامض وتحسين الخدمات في الموانئ والقدرات التخزينية.

الآثار المكرو–اقتصادية للمشروع

لقد مكنت المرحلة الأولى لبرنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية من تقييم أولي للآثار المكرو–اقتصادية المرتبطة بالمشروع. فمناصب الشغل التي سوف يتم إحداثها (خارج مشروع محطة السعيدية) ستناهز 5000 إلى 6000 منصب مباشر خلال فترة التهيئة و15.000 إلى 20.000 منصبا في مرحلة الإستغلال. ومن المرتقب أن تبلغ المحصلات الجبائية زهاء 400 مليون درهم في مرحلة التهيئة و150 مليون درهم سنويا خلال الإستغلال، دون اعتبار مساهمة المستغلين النهائيين. ومن جهة أخرى، فإن الطلب على السلع الإستهلاكية الذي ينتج عن المشروع بأكمله فيقدر بمليار درهم سنويا.

طاقات إيوائية منافسة لفائدة الأنشطة الصناعية والخدماتية للقطاعات الرئيسية للجهة.

وتعتمد التركيبة القانونية والمالية للمشروع على فاعلين حاسمين ثلاثة: مالك العقار (هيئة عمومية)، المنعش المشيد المشترك مع مستثمر مالي (بنك، شركة تأمين، صندوق تمويلي،...) ومسير مختص.

المواقع ذات الأسبقية

الحظيرة الصناعية لسلوان

توجد الحظيرة الصناعية المستقبلية لسلوان في قلب منطقة صناعية نشيطة، تتوفر على أربع حظائر صناعية وأكبر مركب للصلب والحديد بالمغرب. ويوجد موقع استقبال الحظيرة المستقبلية على بعد حوالي عشرة كيلومترات شرق الناضور على مساحة أولية تبلغ 72 هكتارا بـ 278.000 متر مربع قابلة للتطوير.

وسيستفيد الموقع من سهولة كبيرة في الولوج بفضل تجهيزات المواصلات المتوفرة أو الجاري تطويرها، سيما تمديد الطريق السيارة الدار البيضاء–فاس إلى وجدة في أفق 2010، والطريق السريعة وجدة–الناضور في 2008، والطريق الإلتفافية المتوسطية السعيدية–الناضور–طنجة. ويمثل الميناء الدولي للناضور أكبر محطة بحرية بإفريقيا الشمالية بطاقة سنوية تصل إلى ستة ملايين مسافر (حاليا مليون مسافر)، 150.000 عربة و10 مليون طن من البضائع المعالجة. ويوجد الموقع أيضا بمقربة من مطاري وجدة–أنجاد والناضور العروي الدوليين.

وقد أصبحت الجهة تتوفر على كلية جديدة متعددة الإختصاصات بإمكانها استقبال 3700 طالب، و40 أستاذا في العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية والقانونية والإقتصادية، واللغات الأجنبية، و12 شعبة في العلوم والإقتصاد والتسيير، واللغات والقانون، وكذا 4 أقسام للأساتذة الباحثين. وتبلغ المساحة المغطاة لهذه الكلية 17.500 متر مربع.

القطب الثلاثي لوجدة

يوجد القطب الثلاثي المستقبلي بوجدة، وسيشكل المرآة الحقيقية للقطب الثلاثي للجهة، وسيتوفر على عرض عقاري متنوع وملائم لحاجيات الفاعلين: مساحات واسعة، أماكن تتوفر على أنظمة للتكييف ومجهزة بصبيب عال، إلخ. وسوف يقدم الموقع 560 بقعة على مساحة صافية تبلغ 16,8 هكتارا بـ 146.000 متر مربع قابلة للتطوير.

بموقعها على بعد 17 كيلومتر من الحدود الجزائرية و50 كيلومتر من البحر الأبيض المتوسط، فإن وجدة صلة وصل بين المغرب

اللجوء إلى مستثمرين داخليين وخارجيين

مـواقـع صنـاعيـة ذات مؤهـلات قـويـة

وبلدان المغرب العربي وأوروبا. وهي تحتضن الهيئات والمؤسسات الجهوية فضلا عن قطب للتكوين الجامعي والتكنولوجي، وتمتلك مؤهلات اقتصادية تنضاف إلى موقعها الجغرافي لتشكل مصدرا رئيسيا لرفاهيتها وتقدمها. وتستفيد وجدة بالخصوص من وجود نسيج مصرفي وصناعي هام.

وسيستفيد الموقع الجديد من شبكة للمواصلات الوطنية والدولية متنوعة تتمثل في تجهيزات من المطارات وخطوط السكك الحديدية. وهكذا، فإن مطار وجدة أنجاد الذي يمتد على مساحة 444 هكتارا، يحقق رواجا سنويا يبلغ 170.000 مسافر، مما يمنحه المرتبة الخامسة على الصعيد الوطني (80% من الرحلات قادمة من أوروبا و20% من الرحلات الوطنية). ويجري إنجاز مشاريع لتطوير المطار للمساهمة في الهدف الوطني لـ 10 ملايين سائح في أفق 2010، وتتوفر وجدة–أنجاد على 3 محطات قطار جمعت أكثر من 400.000 مسافر سنويا. ويؤمن رحلات يومية نحو أهم مدن المغرب (فاس، الدار البيضاء وطنجة).

وسيستغل هذا القطب الثلاثي وجود مساعدين من مستوى عال يتقنون العربية، والفرنسية والإسبانية، والتي يلائم تكوينهم مهن الخدمات (كليات العلوم، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، المدرسة الفندقية، إلخ). كما سيستفيد القطب الثلاثي من النمو السياحي القوي الذي تشهده الجهة.

الحظيرة الفلاحية – الغذائية لبوغريبة

يوجد موقع احتضان الحظيرة الصناعية الجديدة على بعد 12 كيلومتر غرب بركان وحوالي 60 كيلومتر من مدينة الناضور. وهو يمتد على مساحة أولية تبلغ 58,5 هكتارا مع إمكانية هامة للتوسع والنمو عبر أشطر. ويمكن تحول البقع من ليونة في المساحات القابلة للتفويت وذلك حسب الحاجيات النوعية للزبناء. وتتوفر المحلات المعروضة على آخر التكنولوجيات في مجال الإعلام وتجهيزات أخرى. ويتوفر الموقع على طاقة 260 بقعة على مساحة صافية تبلغ 29,8 هكتار، مع 170.000 متر مربع قابلة للتطوير.

والحظيرة الجديدة التي لها بالخصوص طابع فلاحي–غذائي ستقام في قلب منطقة تتوفر على أراضي فلاحية معروفة، حيث تمثل الصناعة الفلاحية القطاع الصناعي الثاني (30% من أعداد العاملين بالقطاع الصناعي). ويشتهر إقليم بركان كثيرا على الصعيد العالمي بإنتاجه لأنواع الكليمانتين، والبرتقال، والعنب، والزيتون، وغيرها من المواد الفلاحية. كما يتوفر الإقليم على موارد مائية هامة (740 متر مكعب سنويا من نهر ملوية، وحقينة يصل حجمها 40 مليون متر مكعب سنويا من سد محمد الخامس، إضافة إلى العديد من الفرشات المائية الجوفية القادرة على سقي 1400 هكتارا). ومن جهة، فإن بركان يتوفر على 13.000 هكتارا مخصصة للحوامض بمردودية تتراوح ما بين 18 و24 طن في الهكتار سنويا وإنتاج إجمالي يتجاوز 220.000 طن (15% من الإنتاج الوطني للحوامض)، يتم تصدير نصفها تقريبا.

ويتوفر الإقليم في هذا المجال أيضا على العديد من المحطات لتعبئة وتلفيف الحوامض، ومخازن مبردة، ومحطات تجريبية مخصصة للبحث التطبيقي سيستفيد الفلاحون والتقنيون الفلاحيون من نتائجها.

ويعتبر الموقع استراتيجيا من ناحية ولوجيته بالنسبة للتصدير، وكذا بالنسبة للسوق الوطنية. وهكذا، فإن مشروع تثنية الطريق الوطنية رقم 2 وجدة–الناضور سيحسن الولوج إلى منشآت التصدير بميناء الناضور التي تبلغ طاقتها 10.000 طن من البضائع سنويا.

وعلى الصعيد الوطني، فإن الموقع سيستفيد من مشاريع تمديد خط فاس–تاوريرت للطريق الإلتفافية المتوسطية السعيدية–الناضور–طنجة، وكذا من تمديد الطريق السيارة الدار البيضاء–فاس إلى وجدة في أفق 2010.

تسويق المواقع

شرعت وكالة الجهة الشرقية في النصف الثاني من 2007 في مسلسل وضع المواقع لدى الفاعلين (مهيؤون–منمون متخصصون). ولهذه الغاية، فإنها تعد ملفات لاختيار فاعلين يضمنون أفضل تنمية لهذه المواقع، وذلك بغية منح هذه المواقع خلال النصف الأول من سنة 2008.

الجهة الشرقية، وزن ثقيل جديد في السياحة الوطنية

عادل الدويري – وزير السياحة، والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي 2002 - 2007

تعتبر السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي وتقييم الموارد الطبيعية للجهة الشرقية. وتفتح الإنجازات الكبرى الأولى آفاقا جد واعدة على المدى القريب والمتوسط في منظور مخطط طموح للتنمية السياحية الجهوية.

هذه الجهة التى توجد في حالة غليان، والتي يبشر مستقبلها بديناميكية قوية للتنمية، تثير اهتمام المزيد من المستثمرين المغاربة والأجانب. فآليات الأشغال الكبرى تغطي كل المواقع البحرية والجبلية.

إن الجهة الشرقية بموقعها الجغرافي تحسن تموقعها الإستراتيجي (صناعة، مناطق حرة، سياحة). وهي تصبو لأن تصبح قطبا اقتصاديا متركزا حول ميناء الناضور، مع الاستفادة من الفرص التكاملية الجهوية، سيما بارتباطها بميناء طنجة المتوسطي عبر الطريق الالتفافي المتوسطي.

وتعد السياحة من ضمن محركات التنمية للجهة. فالجهة الشرقية تتوفر على مؤهلات طبيعية هامة، منها ما يمكن من تطوير أصناف عدة من السياحة :

- الشاطئية بساحل يبلغ 200 كيلومتر، يتوفر على طقس معتدل وممتع ؛
- الإيكولوجية بمنطقة داخلية هامة وفضاءات طبيعية ؛
- الثقافية بثراتها الفني.

إن ازدهار السياحة بالجهة الشرقية يمر عبر تنمية العرض، والتأهيل الحضري وتقييم الفضاءات الطبيعية.

فقد تبين بالفعل، بخصوص بلدنا، بأن ما نشتكي منه ليس ضعف الطلب، بل قلة التجهيزات والتهييئات لاجتذاب زبناء تفصلنا عنهم بعض الكيلومترات.

إن الجهة الشرقية أصبحت تعتمد استراتيجية مندفعة لاستثمار مؤهلاتها لصالح خلق مناصب الشغل واجتذاب الإستثمارات.

ميديترانيا السعيدية، رأس حربة جهوية

لقد بدأت الديناميكية الجديدة للتنمية السياحية بانطلاق السياسة السياحية «رؤية 2010» التي تسطر الخطوط العريضة لأولويات المغرب في المجال السياحي.

وفي إطار هذه السياسة، فإن الجهة الشرقية أصبحت تحتضن إحدى أكبر المحطات الشاطئية للمملكة التي انطلق إنجازها سنة 2004 : محطة ميديترانيا السعيدية. وهذا المشروع الذي يهيأ وينمي في إطار عقدة امتياز باستثمار حوالي 12 مليار درهم، سيحدث زهاء 8000 منصب شغل مباشر و42.000 منصب شغل غير مباشر بطاقة 30.000

سرير، منها 17.000 سرير في المؤسسات الفندقية و3000 في الإقامات الفخمة. وستفتح الوحدة الفندقية الأولى أبوابها سنة 2008، ومن المقرر أن تنتهي الأشغال سنة 2010.

ويهدف الميناء الترفيهي، ومسالك الكولف، وقصر المؤتمرات، والمرافق التجارية إلى مضاعفة فرص الإستثمار ومؤهلات الجهة طول السنة. وبقربها من المطارين الدوليين لوجدة والناضور، فإن محطة السعيدية تعمل كمنطلق سياحي يمكن السائح من الولوج إلى السياحة الشاطئية كما السياحة الإيكولوجية، أو أيضا سياحة الصحراء (بوعرفة، فجيج).

وهناك أيضا مشروع آخر هام، ويتعلق بمارشيكا، بحيرة الناضور. فباستثمار حوالي 88 مليار درهم، من المقرر تهيئة سبع تجمعات سكنية على ضفاف بحيرة مارشيكا، وهي مجال بحري رائع يمتد على قوس ساحلي طوله 25 كلم

وسوف تمكن هذه الأوراش من تنظيم جزء كبير من عرض الجهة ومن إحداث عدد من فرص الشغل القارة، وهو رهان حقيقي للجهة. إلى جانب هذه المشاريع الكبرى، فإن تأهيل المدن وتقييم الفضاءات الطبيعية تشكلان أسبقيتان وفرص كبيرة للمستثمرين الخواص.

من رؤية 2010 إلى رؤية 2020

لقد انطلقت الدراسات الأولى لإعداد مخطط التنمية السياحية الجهوية للجهة الشرقية. وعلى غرار جهات أكادير أو فاس، فإن مخطط التنمية للجهة الشرقية يرغب في تدقيق وتطوير خطة الطريق للتنمية السياحية لمدن الجهة. وميزة هذا المخطط أنه يشرك الجهات المعنية (القطاع العمومي والخاص) في التركيبة المالية لإنجاز الأهداف. كما يسمح بالتنسيق مع مجموع القطاعات التي تحتاجها السياحة والطلبات والإنتظارات التي تنتج عن السياحة.

ومن جانب آخر، وبمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، فإن مقاربة جديدة ستمكن من تخطيط نمو السياحة من 2010 إلى 2020.

إن الجهة الشرقية أصبحت تعتمد استراتيجية مندفعة لاستثمار مؤهلاتها لصالح خلق مناصب الشغل واجتذاب الإستثمارات.

وخصوصية «رؤية 2020» كونها تنبثق من رؤى ترابية أكثر منها وطنية. وهكذا، وعلى غرار 15 جهة أخرى، فإن الجهة الشرقية ستوقع عقدة برنامج دقيقة لمواصلة تنميتها السياحية في أفق 2020.

وبفضل رؤية واضحة، وإرادية وتظافر جهود القطاع العمومي والخاص، غادرت الجهة الشرقية منذ 2005 صف الجهات ذات الوجود السياحي المتواضع لتستقر تدريجيا ضمن المناطق الرائدة للسياحة الوطنية، وهو وضع سيصبح مكتسبا في أفق 2015.

فكيك، موقع للتجدر موغل في القدم

السياحة المتضامنة

رحلات أخرى مرتقبة بالمنطقة الشرقية

إيف دولاكروا – مدير المعهد الفرنسي للمنطقة الشرقية – وجدة
محمد زاوي – IRCOD

إلى جانب السياحة النخبوية والسياحة الجماهرية، هناك مكانة متميزة بالنسبة للسياحة المتضامنة في تطوير أشكال الحياة الاجتماعية والثقافية لساكنة الجهة. ويتم تطوير تجارب مفيدة بالجهة الشرقية.

لكونها

لا تستجيب لتعريف شامل ونمطي مطبق على كل المبادرات وكل الحالات، فإن السياحة المتضامنة متميزة على أكثر من صفة. إلا أن هذا التميز هو أحيانا مصدر إلتباسات. فإذا تعلق الأمر بسياحة أخرى فبهذا المعنى يمكن أن نقول أنه بديل. لكن لا ينبغي أن نخطأ، فإن هذه السياحة لن تشكل بديلا للسياحة التجارية، وسيكون ذلك بمثابة معركة بين إناء من طين وإناء من حديد.

لكن ماذا يعني هذا التضامن الذي تريد هذه السياحة أن توصف به نفسها ؟ في الواقع فهو يشير إلى عقدة من شكل جديد. فعوض العقدة التجارية المبنية على تبادل خدمات مسعرة، هناك عقدة أخلاقية متضامنة: فالمسافر أو المقيم يلتزم أن يكون متضامنا مع نظم وظروف عيش مضيفيه الذين يلتزمون بدورهم أن يكونوا متضامنين مع أنفسهم بحيث لا يغيرون سلوكاتهم للتكيف مع السوق.

وهذه العقدة الأساسية تنبني على استعداد الناس في إطار جمعوي غالبا لقبول هؤلاء السياح المتضامنين دون الإستجابة لمنطق أو لحافز تجاري خارجيين –أي منطق وحافز مهني للسياحة. وبذلك، فإن المضيف هو الفاعل وليس مانح الخدمات للغير بالنسبة للإستقبال الذي يؤمنه.

وعلى هذا الرصيد المشترك، فإن السياحة المتضامنة تكتسي أشكالا مختلفة. فقد يكون أخضر (السياحة الإيكولوجية)، تشاركي (الأوراش)، تجوالي، ثقافي أو علمي (اكتشاف الثرات الطبيعي)، رياضي (التسلق)، إلخ. وقد يقترح إقامات بالمآوي المخصصة لذلك، لكن أيضا بالدور العائلية بل حتى تحت الخيام في حالة السكان الرحل. وكما نرى، فالأمر لا يتعلق ببيع وشراء منتوجات تجارية بل بلقاءات وتبادل للقيم. فالمضيفون كما السياح يوجدون خارج الدائرة السياحية بل في «أرض البشر».

السياحة المتضامنة والمنطقة الشرقية

يتوفر المغرب على تجارب ناجحة في مجال السياحة المتضامنة مبنية على هذه المبادئ الأساسية، وتدعمها مرارا جمعيات مناضلة في مناطق مختلفة كخنيفرة، وتادلة، وأزيلال، ومكداز/ ووادي درعة، وأكادير، إلخ.

وليومنا هذا لا تتوفر المنطقة الشرقية على تنظيم لهذا الشكل من السياحة رغم بعض المبادرات التي بدأت تظهر. لذلك، فإن المعهد الفرنسي لوجدة مع شركائه المغاربة في هذا الميدان، رغب في أن ينخرط في هذا المجال اعتبارا لكون هذا الأمر يندرج ضمن إنعاش المنطقة بواسطة السكان وأننا بالتالي ضمن نسق تعاون ثقافي.

وقد كانت أولى التجارب مع «جمعية طبيعة وثراث» في إطار تجوالات علمية، سيما حول فكيك. ثم نظم، دائما مع نفس الجمعية، مهرجان تجوالي «عبور المنطقة الشرقية» يضم فنانين وعلماء وشبابا ومن هم أقل شبابا، بتنسيق مع مهرجان وجمعية من جهة الإيزر (Isère) الفرنسية. وقد كان الهدف النهائي من هذا التجوال الذي دام أسبوعا (حوالي 50 مشاركا) هو إثبات قدرة بدو الجبل والصحراء على استقبال مجموعة من هذا الحجم في أحسن الظروف. وأخيرا تم تنظيم يوم محوري «أسفار أخرى مرتقبة» في شهر ماي الأخير بعد مناظرة جامعة محمد الأول حول السياحة، وذلك بشراكة مع جمعية طبيعة وتراث ومندوبية المعهد الجهوي للتعاون والتنمية لمنطقة شامبانيا–أردين الفرنسية (Champagne-Ardennes).

والآن ؟

إن المرحلة القادمة تتعلق بالتعرف عل العرض في مجال السياحة المتضامنة بالجهة الشرقية وبالإرشاد الذي ينبغي تقديمه للجمعيات المختصة. وهذا العرض الأولي سوف يكون موضوع تواصل لدى المؤسسات الجمعوية المختصة التي تعنى بإنعاش هذه السياحة. كما تهم هذه المرحلة بعد ذلك إخبار وتكوين الفاعلين فيما يتعلق بالمهام الرئيسية: مقاييس الإستقبال، السلامة الغذائية، السلامة البدنية، ممارسات جيدة، أنشطة للإكتشاف، إلخ.

الصحة العمومية

التجربة الرائدة للجهة الشرقية

محمد الشيخ بيد الله – وزير الصحة 2002 - 2007

باعتبارها تجربة رائدة للجهوية، فقد مكن إحداث المديرية الجهوية للصحة من نهج حكامة أكثر استقلالية تجمع ما بين القرب والفعالية في إنجاز برامج الصحة العمومية.

إن المناخ الذي يعيش فيه مجتمعنا يتميز بالإصلاحات العميقة في إطار المشروع المجتمعي الذي أعده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وإن التحول الديمغرافي الذي يصاحبه تحول في نوعية الأمراض يزيد من التهديدات على صحة الساكنة ويتطلب المزيد من الموارد.

وإن مؤسسة الجهة كوحدة للحكامة الترابية يدعم اختيار الأمة من أجل توزيع للمسؤوليات بين السلطة المركزية والجهات بغية تحمل محلي لنموها واندماجها في النسيج السوسيو–اقتصادي للبلاد بتحرير طاقاتها الذاتية.

كما أن هذه المؤسسة تستجيب لرغبة القرب التي أرادها وأعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وتعتبر الجهة الشرقية إحدى الجهات الرائدة في مجال الجهوية بالنسبة لقطاع الصحة. فقد كانت مجالا لتجربة أولى للتمركز في إطار برنامج ميدا (MEDA) الذي يدعمه الإتحاد الأوروبي عبر مشروع دعم تسيير قطاع الصحة. وقد استخدم هذا المشروع الذي استكمل في دجنبر 2006 كإطار لإقامة أول مديرية جهوية للصحة. وهو يعتبر بذلك مرحلة هامة في مسلسل تنفيذ السياسة الجهوية المسطرة في الإستراتيجيات القطاعية لوزارة الصحة.

وقد تم اعتبار مشروع دعم تسيير قطاع الصحة فرصة لنشر مجالي لتدخل يرمي إلى رفع جودة العلاجات وجعلها أكثر إنسانية بواسطة تحسين البنيات، والحكامة وتحديث الوسائل التقنية لـ 5 مستشفيات و19 بنية للعلاجات الصحية الأساسية.

وقد مكن إدخال معدات عصرية لتسيير مصالح الصحة، المديرية الجهوية للصحة من الإضطلاع تماما بموقعها كمستوى وسيط للحكامة الصحية. وهي وسيلة لتأمين مهام التخطيط والتسيير عن قرب لقضايا الصحة العمومية بشكل شبه مستقل.

وتغطي المديرية الجهوية للصحة عمالة وجدة–أنجاد وأقاليم بركان، فكيك، جرادة، الناضور وتاوريرت. ويخول المقرر الوزاري لهذه المديرية :

- مهام حماية الصحة العمومية واليقضة الصحية بتراب الجهة ؛
- التخطيط الإستراتيجي للموارد والتدخلات الصحية ؛
- التسيير اللاممركز للوسائل البشرية والموارد المالية وللأدوية والمنتوجات الصيدلية.

وإضافة إلى دوره كإدارة جهوية للصحة، فعلى عاتق المديرية قيادة قطاع الصحة بالجهة. فهي مكلفة إذا بتنشيط وتنسيق العمليات الصحية على صعيد الجهة بشراكة مع المتدخلين الجهويين، والإدارات العمومية والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

ومن الناحية التقنية، فإن برنامج دعم تسيير قطاع الصحة استهدف مجالين متكاملين :

- برنامج لتحديث وإعادة الإعتبار لخمسة مستشفيات و19 مركزا صحيا موزعة على الأقاليم الستة للجهة ؛
- برنامج لتنمية أدوات التسيير والتخطيط للعرض الصحي الجهوي حتى يتسنى للمسؤولين تسيير الموارد المرصودة للمديرية بشكل رشيد وناجع.

وقد تطلب هذا المشروع غلافا ماليا بلغ 22,6 مليون أورو، منها 20 مليون أورو على شكل هبة من الإتحاد الأوروبي و2,6 مليون أورو كمساعدة من الدولة. وقد تضاعف هذا المبلغ الأخير ثلاث مرات تقريبا بالنظر للحاجيات التي تطلبها تنفيذ هذا المشروع. وفي الواقع، فقد أنفقت الدولة 80 مليون درهم عوض 26 مليون درهم.

وقد شكلت تجربة الجهة الشرقية نموذجا للتعميم على الجهات الأخرى للمملكة. وبالفعل، فقد تم إحداث مديريتين جهويتين آخريين للصحة بكل من جهتي تازة – الحسيمة – تاونات – والدار البيضاء الكبرى.

جامعة في الإستماع لجهتها

محمد فارسي – رئيس جامعة محمد الأول – وجدة

إن التكوين في قلب كل استراتيجية شاملة للتنمية. السيد محمد فارسي، رئيس جامعة محمد الأول بوجدة، يركز هنا على الأهداف التي ينبغي إنجازها وعلى التحديات التي ينبغي رفعها من طرف الجهة الشرقية لما لرهان جودة الرأسمال البشري من أهمية بالغة.

إن زيارات صاحب الجلالة، نصره الله للجهة الشرقية والمشاريع التي أشرف جلالته بتدشينها أوإعطاء انطلاقتها لمن شأنها أن تمكن هذه الجهة من ربح رهان التنمية ومن المساهمة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وقد أعطت التوجيهات الملكية ديناميكية جديدة لهذه الجهة. وتم وضع برنامج مندمج للتنمية وأصبح من واجب كل مواطن أن ينضم لحركة الازدهار والتطور هذه.

إن إسهام الجامعة في التنمية الجهوية هو مرتبط أساسا بمهامها الرئيسية وهي تعليم من مستوى عال وبحث ذو جودة. ومن الواضح أن العامل القفل للتنمية الاقتصادية هو التنمية التقنية. وإن التطور الداخلي الذي ينتج عنه يتوقف على نوعية الأشخاص، وبتعبير آخر الرأسمال البشري وعلى تقدم البحث الأساسي والبحث التطبيقي.

إن تطورالجهة الشرقية لا يمكن أن يتم دون إشراك قوي للكفاءات. إن جهتنا تواجه في نموها تحديات حقيقية. ومن واجبنا ومسؤوليتنا أن نبرز طاقاتنا. والأفراد هم الثروة الحقيقية لجهتنا والتنمية ينبغي أن تكون مسلسلا يؤدي إلى توسيع الإمكانات الممنوحة لكل فرد.

وهكذا تسترجع الجامعة مهمتها الرئيسية والشبه حصرية : تكوين أطر– مواطنين بوسعهم المساهمة بفعالية في مجهود التنمية المجتمعي الشمولي ومتعدد الأشكال.

وإنه من الضروري إذا أن ننهج سياسة تكوين، كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الشاملة للتنمية. والرهان هو أن نعتبر التكوين في مضمونه كما في هندسته ضمن آليات تحول اقتصادياتنا. والتربية والتكوين ينبغي في آن واحد أن يتحملا ويواكب ظواهر التطور والتحديث.

وهذا هو الرهان الذي على جامعة محمد الأول أن ترفعه لتجسد العلاقة ما بين التكوين الجامعي والنمو الترابي. كيف إذا نقدم إجابة ملائمة لتنمية التشغيل والتنمية الاقتصادية بالنظر إلى التكوين، علما بأن التنمية والتكوين والتشغيل لا يمكن فصلها عن بعض ؟

الإنفتاح على العالم السوسيو– مهني

تنمية تعددية الشعب، تعميق الثقافة العامة، منح الطالب مسارات تكوينية أكثر وضوحا وأكثر انسجاما، هي الأهداف التي اختارتها جامعة محمد الأول للسنوات القادمة: توفير مضامين جديدة، بناء مسارات جديدة واقتراح تمركزات جديدة. وإن الحصول على كفاءات ينبغي أن يجمع كل الشركاء في مجال التربية وخاصة الأوساط المهنية والمقاولات. ويشكل توسيع إشراك العالم السوسيو– مهني في الجامعة إجراءا يكتسي الأسبقية : ضرورة العمل في إطار شراكة هو هدفنا، الكيفية التطبيقية لإنجازها حقيقية.

وقد أصبح إعداد ووضع آليات التكوين يستوجب عمليات مع المهنيين متفاوض عليها وذات أهداف مسطرة ومدروسة في مجال عرض التكوين. وللاستجابة لمتطلبات العالم الحالي، لم تتردد الجامعة

في خلق تكوينات ذات غاية مهنية لتصبح بذلك جامعة تساهم في تنمية جهتها. كما أنها وضعت برنامج عمليات للإستجابة لحاجيات برنامج انطلاقة وخاصة تلك المتعلقة بمبادرة 10.000 مهندس.

ما بين 2005 و2007، تم اقتراح 72 شعبة جديدة وفق تعليم يتميز بالليونة والتأقلم وبطابع استشرافي ويزاوج بين عالمي الدراسة والعمل.

وتساهم جامعة محمد الأول أيضا في الإصلاح الكبير الذي قررته الدولة في إطار اللامركزية وتهيئة التراب. وإن التنقلات التي جعلت من الجامعة مرفقا عموميا كبيرا للقرب هي من أبرز الإنجازات في هذا المجال: مدرسة وطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة وكلية متعددة الإختصاصات بالناضور يدعمان تكوين الجامعة بالجهة الشرقية. كما أن إحداث كلية للطب والصيدلة بوجدة التي قررها صاحب الجلالة محمد السادس هو مشروع سيساهم في لامركزية التكوين في مجال الصحة وفي تحسين الخدمات الصحية.

التكوينات النوعية

لقد عرفت الجامعة عمليات تنقيل بمدن الجهة، فهي تؤمن خدمة قرب بالإستجابة للطلبات المحلية للطلبة المنحدرين من هذه الجهات. وهي تضع تكوينات نوعية تتماشى مع الحاجيات المحلية.

ومن جانب آخر، فإن جامعتنا ملتزمة أيضا في التنمية الجهوية بالمشاركة الفعلية في التشغيل عبر برنامج الجامعات مشاتل. وتؤمن أربع إتفاقيات مبرمة مع أربع مقاولات فرنسية أكثر من 700 منصب شغل ذات الكفاءات العالية في أفق 2010. وهذه المقاولات تنشط في مجال المناطق الحرة وأبرزها SQLI، التي تضم 15 وكالة بفرنسا وسويسرا والمغرب.

> لا يمكن أن نتصور تنمية الجهة الشرقية بدون إشراك قوي للكفاءات.

كما أن التعاون يشمل إضافة إلى التشغيل، ميدان البحث، والتنمية والتكوين. وبفضل هذه العمليات، فإن جامعة محمد السادس تقوم بدور قطب حقيقي للجاذبية بالنسبة لجهتها.

وإن إحداث خلال ثلاث سنوات لـ 5 مراكز للدراسة والبحث (1) في الاستماع لإنتظارات العالم السوسيو–مهني، يهدف أساسا إلى برمجة أبحاث موجهة نحو الحاجيات الحقيقية للعالم السوسيو– مهني، وإلى خلق مناخ مناسب للتبادل والشراكات بوضع شبكات وأقطاب للتنافسية.

ومن جهة أخرى، وإخلاصا منها لطابع الانفتاح ورغبة في المشاركة في المشاريع الثقافية على الصعيد العالمي، فإن الجامعة، سفيرة جهتها، طورت مبادلات، وأبرمت اتفاقيات مع العديد من بلدان العالم. وهي تعمل باستمرار لخلق روابط مع الخارج لتشجيع تنقل البشر والأفكار : أكثر من 60 اتفاقية شراكة تم توقيعها، منها برنامج جد هام واستراتيجي مع بلجيكا، والذي يمتد على مدى تسع سنوات ويتمحور حول تعزيز دور الفاعل التنموي لجامعة محمد الأول.

التكوين والتنمية، أي ربط ؟

عن هذا السؤال الذي يأتي في وقته في أفق بروز إنتظارات جديدة. الجامعة عليها أن تستجيب لحاجيات جديدة في مجال التربية والتكوين، والتي تبرز مع اقتصاد ومجتمع المعرفة. ويبقى أهم تحدي هو تعزيز الروابط. فمن المهم أن يستجلى تكامل المهام، وكذا تكامل الفاعلين: التنسيق مع المقاولات، والعالم السياسي والتعليم الثانوي أمر ضروري.

جامعة محمد الأول – وجدة

تقييم المنتوجات المحلية

جان لوك برنارد – ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمغرب

تتعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووكالة الجهة الشرقية في مشروع محفز لتقييم المنتوجات المحلية بتشاور مع الفاعلين بالجهة في القطاعات الفلاحية–الغابوية والفلاحية–الغذائية.

في الإستراتيجية التي حددتها وكالة الجهة الشرقية والتي هدفها إحداث وتنمية التنسيق بين تطوير البنيات الأساسية والقطاعات والمؤهلات الترابية، يحتل تقييم المنتوجات المحلية مكانة هامة. فهو عامل هام للتنمية المحلية يمكن من إعطاء أقصى وقع لمشاريع المهيكلة الكبرى، خاصة المشاريع المرتبطة بالسياحة. لهذه الغاية، طلبت الوكالة تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإنجاز عمليات لتقييم المنتوجات المحلية بتشاور مع الفاعلين بالجهة.

ويتوجه هذا المشروع إلى الجمعيات، والتعاونيات والتجمعات الموجودة بالجهة الشرقية، وكذا إلى الفاعلين المنفردين والمؤسساتيين المتمركزين في نفس الجهة.
وقد شملت القطاعات التي خضعت لتحديد أولي من طرف وكالة الجهة الشرقية كل من المنتوجات الفلاحية–الغابوية والفلاحية–الغذائية أو تربية الماشية ومشتقاتها، وبشكل أوضح، الزيتون وزيت الزيتون، والرعد، والتمور، والفواكه والخضر، والعسل، والأعشاب العطرية والطبية، واللحوم، والألبان ومشتقاتها والصوف.

ومن أجل ذلك، تستعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وسائل التحليل للحاجيات التي سبق اعتمادها في عدة دول بما فيها المغرب. وهي تتضمن اللجوء إلى المقاربة التشاركية وإلى مفهوم التنمية المندمجة المطبقة على الصناعة الفلاحية. وهي تعتمد أيضا على خبراتها فيما يخص وضع مراكز تقنية للإبداع وتوزيع التكنولوجيات والدرايات، وتنمية المقاولة من أجل تسيير تجاري للإنتاج وكذا تشبيك لمختلف المستويات بتطبيق مفاهيم المركز النموذجي ومنظومات الإنتاج المحلية، وتجمعات الإنتاج والتصدير و/أو المنظومات العنقودية التي كان لها نجاح في العديد من الدول بما فيها المغرب.
وقد تم إعداد مخطط عمل من أجل :

- جمع المعلومات الواضحة في عين المكان من أجل إعداد مخطط عمل دقيق ؛
- تحديد واختيار المنتوجات المحلية القابلة للتقييم على صعيد السوق الوطني وكذا التصدير ؛
- تحليل مؤهلات المنتوجات من أجل وضع أو تدعيم القطاعات المعنية ؛
- إعداد مخططات مندمجة للتنمية الجهوية والمحلية لتقييم المنتوجات المنتقاة، مع الأخذ بعين الإعتبار التنسيقات المتنوعة مع مختلف المتدخلين والتمويلات المتوفرة ؛
- إقامة ورشة للموافقة من طرف الفاعلين على المخططات المندمجة ومناظرات للدعم التقني والمؤسساتي لتحسيس الفاعلين المحليين.

وبخصوص المساعدة التقنية في وضع مشاريع نوعية، فيتعلق الأمر بـ :

- المساعدة على وضع خلية تقنية على مستوى الوكالة مختصة في تهيئ ومتابعة المشاريع، وكذا خلايا إقليمية ومحلية للدعم في مجال الإبداع التكنولوجي، لنشر التكنولوجيات والدرايات بالمؤسسات المختصة ؛
- التعرف على المشاريع النوعية وكذا المجموعات المستهدفة ؛
- إقامة 5 وحدات للتنمية التكنولوجية ؛
- تكوين الفاعلين ومرافقتهم في تقنيات الإنتاج ؛
- تكوين ومرافقة المستفيدين في ممارسة التسيير التجاري للإنتاج والترويج للمنتوجات المحلية وتسويقها، خاصة عبر منافذ التجارة المنصفة.

مشروع تنمية المراعي وتربية الماشية بالجهة

أسئلة حول برنامج للتسيير التشاركي للموارد في حالة تلف

جان شيش، أستاذة باحثة – معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة

إن إنجاز مشروع تنمية المراعي وتربية الماشية بالجهة الشرقية الرامي إلى تحسين تدبير الموارد الطبيعية من قبل مربي الماشية المتجمعين في تعاونيات، يواجهه واقع شائك على الصعيد الإيكولوجي والسوسيو–اقتصادي، وهذا يطرح تساؤلات عميقة حول المعطيات الواقعية للتطور الجاري الذي ينبغي أخذه بعين الإعتبار للدفع بأفضل الحلول، دون إغفال الإكراهات ذات الطابع الجيوسياسي، والإجتماعي والإيكولوجي.

من أجل ربط السكان، وخاصة مربي الماشية، بمواردهم الطبيعية، على مبدأ أن الفائدة في الحفاظ على الشيء في حالة جيدة، ينبني على امتلاكه، فقد اختار المشروع، على أساس دراسات أولية، لتحديد المجالات الترابية، المجموعات السلالية–النَسَبية، ثم، بعد التقييمات الأولى، التعاونيات ليكون على انسجام مع العلاقات المحلية، التي ثبت أنها غير نسبية بل اجتماعية. تقنية اقتصادية.

وفي الواقع، فإن الساكنة المتعودة على تدخلات ذات طابع ترابي منذ 1845، لها ردود فعل معقدة، تستغل، في روح المشروع، تصرفات (هذا الجزء ملكي، ويمكن أن أحصل على مقابل جراء الإنتفاع منه) دون أن أولي أهمية لكونه في هذه الحالة، لن يكون بوسعهم الولوج إلى ما هو خارج ترابهم؛ والترحال الرعوي مرتبط، إضافة إلى الإقامة، القديمة، في مدينة ما، إلى إقامة حظائر للأغنام في وسط الفيافي.

البرنامج

الملاحظات :

- الجهة مغطاة بطبقة شاسعة من الحلفاء ؛
- فصيلة الأغنام بالجهة جيدة من الناحية الزوو–تقنية ؛
- الجهة تعاني من مناخ جاف ؛
- الغطاء النباتي للفيافي في حالة متدهورة بسبب الإستغلال المفرط والجفاف ؛
- القطيع في وضعية متدهورة.

المجموعات المستهدفة :

- مربي الماشية ؛
- الفقراء ؛
- النساء.

العمليات المنطلقة :

- تهيء وتحسين الموارد الطبيعية ؛
- تحسين فصيلة أغنام بني كيل ؛
- تجميع مربي الماشية في تعاونيات سلالية–نَسَبية ؛
- تهيء مخططات تنموية تعاونية ؛
- خلق أنشطة مدرة للدخل وإرساء نظام للقروض الوسطى لتخفيف الفقر ؛ الرقي بالمرأة.

التحليل النقدي

ملاحظات :

- الجفاف هو الطابع الحاسم للمنطقة الجافة ؛
- الجهة شريط حدودي منذ أزيد من قرن ؛
- تنقل القطعان من الشمال إلى الجنوب (بين ناحية بني مطهر وناحية فكيك)، ومن الشرق إلى الغرب (من الحدود والضفة اليسرى لملوية) ؛
- تربية الماشية حلقة من استراتيجيات التنقل عبر المنطقة ويجلب أكثر فأكثر قطعانا كبرى من كل مناطق تربية المواشي الرعوية للبلاد، حيث يجدون أثمانا جيدة في مجال بيع الماشية لبوعرفة ومجالات رعي واسعة مفتوحة ؛

• المربون الصغار نصف الرحل ليسوا نتاجا لاختلال حديث: فهم يوجدون منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل بالجهات المحيطة بمدن الشمال، غالبا نتيجة استقرار اضطراري لرعاة قدامى أو لمربي مواشي أفلسوا أو تراكمت عليهم ظروف سيئة ؛

• العلاقات بين مربي الماشية ليست سلالية نَسَبية لكنها متراتبة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وتتميز بعلاقات :

1- إعتراف ومنافسة بين المالكين الكبار،

2- أَجْرية غير واضحة من الزبونية بين المالكين ورعاتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوحدات التقنية الإقتصادية لا تتكون من أفراد من نفس السلالة أو عموما من نفس الانحدار القبلي، بل بين أشخاص يجدون مصلحة في أن يربطوا علاقة من هذا الشكل أو ذاك.

• انطلاقا من ملاحظات الباحثين العاملين في تهيئة المنطقة (العروض الشفوية ل ع. بركات و ا. محمدي) ، يتضح بأن الجهات المفتوحة للرعي المشترك عرفت مؤخرا تقليصا: فجزء من الأراضي تفلح في السنوات الممطرة، وجزء آخر يدخل في المجال العائلي للخيام أو حواظر الماشية الحديثة البناء، والجزء الثالث يخصص للرعي الحصري لماشية أشخاص يقيمون فيه ماشية قليلة العدد كحراس ؛

• مربو الماشية الفقراء ليسوا إذا ملاكين بل فقط رعاة أو أعوان للمالكين الكبار.

تساؤلات :

• إن تجربة الجهة كافية لكي لا نعيش وهم القدرة على أن نراوغ في مسألة الجفاف بالمنطقة القاحلة (برامج تحسين الرعي التي تتواصل منذ 1963 تستعمل دائما نفس الحلول التقنية مع نفس الإنتظارات ونفس الفشل المتكرر).

• ان الملاحظات حول التدهور الأقصى للتكوينات النباتية، وخاصة الحالفاء، تدفعنا لطرح سؤالين :

1- هل لا ينبغي أن نبحث ان كانت هذه المادة بمثابة رفات ، قد بلغت مستوى متقدم من التدهور البنيوي وليس الضرر في ؟

2- في حالات التدهور الكبير والمتقدم الذي يؤكد عليه اختصاصيو الإيكولوجيا النباتية، هل لا ينبغي أن نعيد النظر في سير العلاقات بين الحيوانات والنباتات ؟

• يبدو أن ترابية تعاونيات تربية الماشية تنبني على نظرية هاردن (HARDIN) التي مفادها أن الأملاك المشاعة تستغل دون عناية أو صيانة وأن امتلاك الموارد، في المقابل، يضمن تدبيرا حذرا، وأن تصرف مربي الماشية الذين يبدو أنهم قبلوا التنظيم في إطار تعاونيات للاستفادة من الإمتيازات المرتبطة بها دون الإلتزام كما ينبغي بالواجبات التي تفرضها، قد يعود سببها إلى وجود تنافر ما بين الإنتاج والحماية.

وفي هذه الحالة، أليس هناك دمج متسرع ما بين الملكية الفردية والعائلية أو أي مجموعة مهما كان صغرها (إلا إذا كان أصحاب هذا المشروع قد لاحظوا سيطرة منهجية لكل مجموعة قاعدية من طرف مالك واحد، يستفيد من هذا التدخل، مما يجعل دون جدوى أساس مقاومة الفقر والفوارق لهذا المشروع).

• هناك شعور بالفرق الشاسع بين خطورة المشاكل الملاحظة وأهمية العمليات المقترحة ، من جهة، والأهمية الممنوحة لتدخلات متواضعة اقتصاديا وترابيا من قبيل الأنشطة المدرة للدخل، إضافة إلي أنه يستحيل بالمنطقة القاحلة القيام بأنشطة مستقلة، سيما تربية الماشية. وبتعبير آخر، إن هدف مساعدة الفقراء اقتصاديا، هنا، قد يشكل مساعدة للفقراء لكي يظلوا فقراء في وسط فقير.

• إن الهدف غير المصرح في الحيثيات التقنية والإجتماعية هو بوضوح تدعيم اندماج هذا التراب في المجموعة الوطنية.

ويبدو أن ذلك تم بالفعل بشكل ناجح مع ما يتطلب ذلك من يقضة مستمرة لتدبير علاقات بين ومع كبار مربي الماشية الحريصين دوما على اقتناء الفرص.

وهكذا، فإن نتائج البرنامج غير متساوية، ونجاح التدخلات التي تخدم أهداف سياسية ينبغي أن يوقظ اهتمام العاملين في اختصاصات علوم المهندس. ومن بين الصعوبات التي تعترضهم تكمن في الغالب من كونهم يقاربون التراب كما لو أنه كان محايدا :

1- سياسيا (كما هو أنه لم يكن يوجد على حدود، إلى حد إنكار أنه، قبيل انطلاق البرنامج سنة 1990، كان مقررا إنجازه على مجموعة ترابية واحدة، محددة على أساس مواصفاتها الإيكولوجية، عبر الحدود) ؛

2- إجتماعيا (كما لو أن التحكم في المعارف التقنية والتطبيقية لتربية الماشية الرعوية كانت نتيجة مساواة اقتصادية واجتماعية داخل مجموعات متضامنة لا يغيرها الزمن، في حين أن كل الملاحظات وكل المؤلفين وخاصة سبيلمان (SPILLMAN) يبرزون كيف أن المجموعات الإجتماعية تطورت دوما على شكل اندماجات، ومغادرات وتقلصات) حتى لو أننا لا يمكننا أن نختم برفض مريح لكل طريقة من طرق الإشتراك أو التجمع قبل أجل طويل بصورة كافية حتى يتم تحليل وتجريب هذه الطرق الجديدة من قبل مربي الماشية) ؛

3- وإيكولوجيا (كما لو أن الغطاء النباتي بالمنطقة القاحلة بوسعه في نفس الوقت مقاومة الجفاف، وأن يتوفر على إنتاجية عالية ومنتضمة).

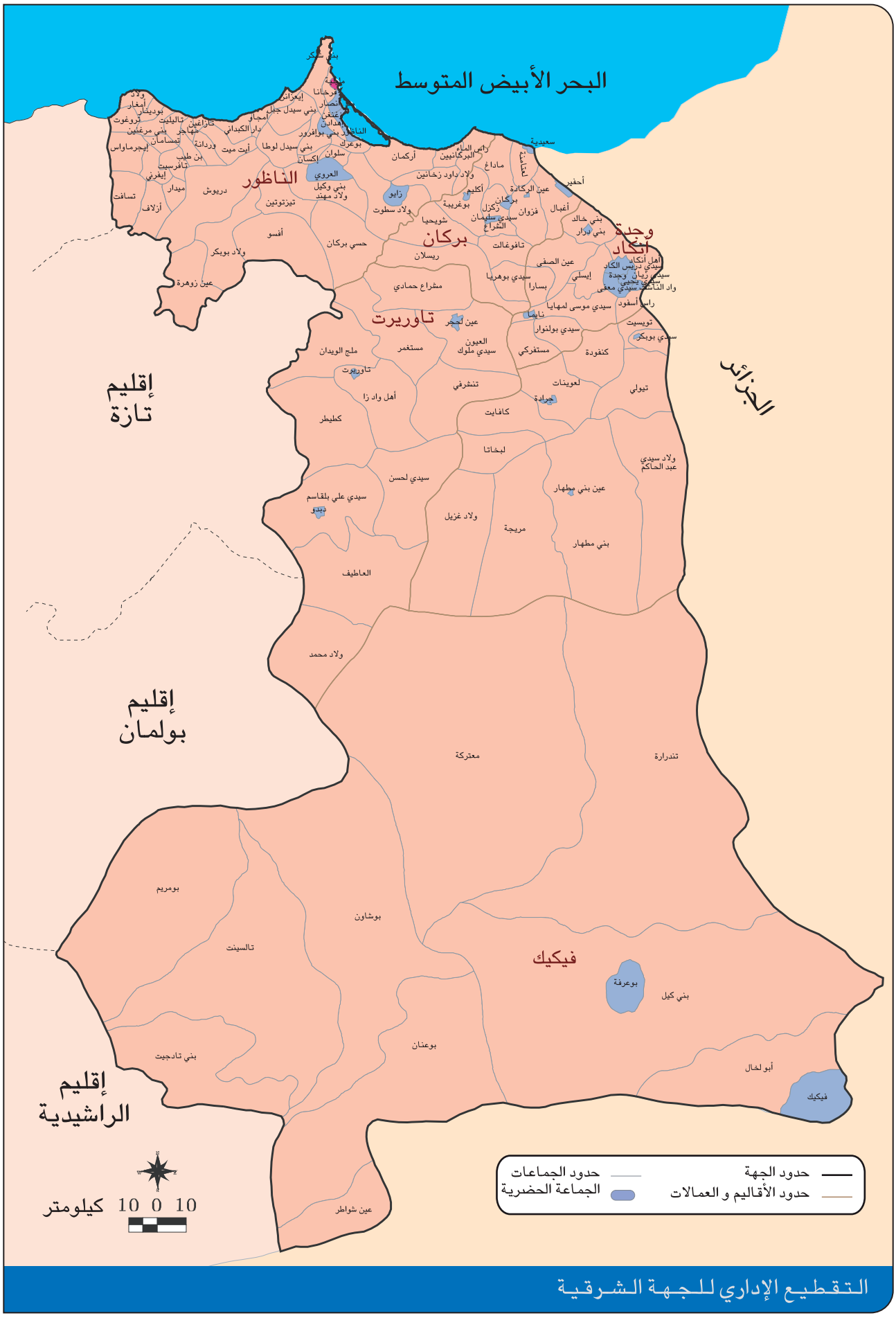

التقطيع الإداري للجهة الشرقية

الجهة الشرقية

صندوق استثمار لدعم المقاولات
حتى تصبح الجهة الشرقية أكثر فاعلية.

وكالة
الجهة الشرقية

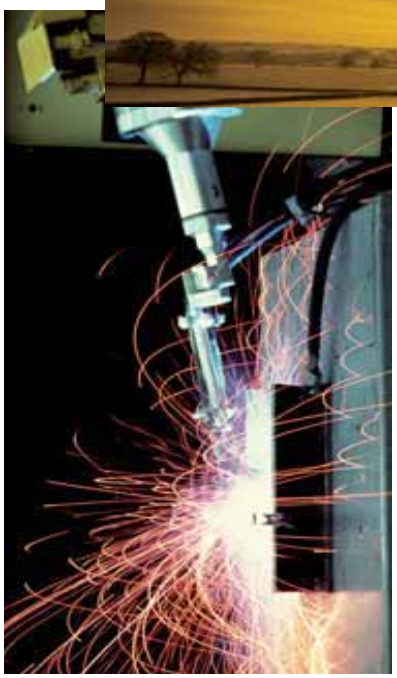

عملت المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية على إحداث صندوق الاستثمار بالجهة. هكذا إذن، تجتمع القوى المالية الحية، العمومية والخاصة، ليرى هذا الصندوق النور بالجهة... السلطات العمومية والمؤسسات البنكية، ستعمل على تشجيع وتأهيل المقاولات سواء منها المتواجدة بالجهة أو التي هي في طور التشييد. وبذلك، ستحصل هذه المقاولات على الدعم المالي الخاص واللازم لتحقيق طموحاتها.

صندوق الاستثمار للجهة، يعتبر بالفعل إطارا للتدبير وطريقة حديثة للاستثمار في خدمة المشاريع القيمة المساهمة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل. من جهة أخرى، سيساهم هذا الصندوق في تثبيت أسس ثقافة التعاون بين المقاولات المغربية ونظيراتها الأجنبية. 300 مليون درهم وضعت رهن إشارة المقاولات بسيولة عالية وإجراءات بسيطة. ومن أجل توفير خدمات في مستوى تطلعات الجهة، تم إنشاء مقاولة للتدبير تحمل إسم FIROGEST.

هذا المشروع الضخم الهادف لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالجهة، تمكن من استقطاب شركاء بوزن ثقيل :

صندوق الحسن الثاني، صندوق الإيداع والتدبير، وكالة الجهة الشرقية، الجهة الشرقية، مجموعة البنوك الشعبية، التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية، القرض الفلاحي، مجموعة هولماركوم.

المجموعات المالية تؤمن بمستقبل الجهة الشرقية وتستثمر فيها بكل فعالية.

12، زنقة المكي البيطاوري - السويسي - الرباط - الهاتف : 80 35 63 37 (212+) - الفاكس : 20 30 75 37 (212+)
البريد الإلكتروني : info@oriental.ma - الموقع الإلكتروني : www.oriental.ma